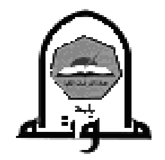


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق وأثره على الأمن القومي العربي

إعداد الطالب
معاذ ياسين البطوش

إشراف
الدكتور مخلد المبيضين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2009

الإهـــداء

إلك...

معاذ ياسين البطوش

الشكر والتقدير

فأتقدم إلى أستاذي الجليل الدكتور مخلد مبيضين بخالص الوفاء والتقدير على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وما قدمه لي من نصح وإرشاد حتى خرجت هذه الدراسة، وللعون الكبير الذي غمرني به.

وللجنة المناقشة ممثلة بالدكتور صداح الحباشنة والدكتور فايز زريقات والدكتور عوض الذنيبات الذين تفضلوا مشكورين بقبول مناقشة هذا العمل خالص محبتي وتقديري.

كما اخص بشكري الدكتور نضال الحوامدة والأخ احمد الصرايرة والأخ فهيم القرالة الذين ما ترددوا في مساعدتي وكانوا لي عوناً وسنداً.



فهرس المحتويات

الملخص

"تداعيات الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق وإثره على الأمن القومي العربي"

معاذ ياسين البطوش

جامعة مؤتة، 2009

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تداعيات الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق وأثره على الأمن القومي العربي في جوانبه المختلفة. وباستخدام المنهجين التحليلي والوصفي فقد بينت الدراسة ما يلي:

أولاً: مدى الانقسام العربي في التعامل مع مسألة الاحتلال مما أدى إلى تمادي الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: حالة الإخفاق والجمود العربي في التعامل مع الحالة العراقية؛ مما عزز قوة موقف الكيان الصهيوني في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثاً: بينت الدراسة أن الاحتلال الأمريكي للعراق هو جزء من مشروعها الشرق أوسطي الذي تدعو إليه.

رابعاً: ونتيجة لهذه الحرب الظالمة، فقد أصيب الأمن القومي العربي في عمقه الاستراتيجي، بتداعيات ما زالت آثارها ماثلة حتى الآن.

Abstract

The Consequences of the American- British Occupation of Iraq and its influence on the Arab national Security

Muad yasin Btoosh
Mu'tah University, 2009

The aim of this study is to discuss the consequences of the American-British occupation of Iraq and its influence on the Arab national security. By using the analytic and descript ional methods, the study showed the following conclusions:

First, the big Arab Schism in dealing with the question of occupation an issue which made the United States of America had gone too far in its arrogance.

Second, The Arab failure and fizzle in dealing with the Iraqi question an issue which supported the position of the Zionistic entity in its conflict with Arabs.

Third, the study viewed that the occupation of Iraq is a part of the new Middle-east project which the United States of America plans to.

Fourth, as a result of that injustice war, the Arab national Security has been strongly afflicted with its strategic profoundness by consequences which their effects still exist until now.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة:

يتعرض النظام العربي اليوم إلى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنه بكافة أشكاله، مما جعله يعيش واقعاً أمنياً صعباً ومعقداً، حيث تتعدد بؤر التوتر ومصادر الخطر؛ نتيجة للعديد من التحديات المتداخلة والمتشابكة، التي ساهمت في استنزاف قدرات الأمة وطاقتها، مما جعلها عرضة للانكشاف في كثير من الأحيان نتيجة الخلل والإخفاق السياسي الذي كان سبباً في ولادة الأزمات والهزائم السياسية، التي لم تكن وليدة الحاضر الراهن وحده، وليست نتاج لحظاتها الآنية المنعزلة؛ إنما هي أعراض لتراكم واقعي طويل الأمد تداخلت فيه عوامل المكان والزمان، مما يجعلها مرشحة لأن تتواصل وتتزايد في غمرة الانفعالات السياسية الآنية؛ حيث أن الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي الذي يربط القارات الثلاثة القديمة وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات والثروات الهائلة التي تحويها، كل ذلك جعل من العالم العربي الكتلة الإستراتيجية الحيوية التي يمكن أن تكون ذات ثقل في السياستين العالمية والإقليمية، مما جعله محط أنظار القوى الاستعمارية التي عملت على فرض سيطرتها علية فقامت بتجزئة الوطن العربي وإيجاد مناخ يفضي إلى خلق حالة من التشتت والتشرذم وتكريس السيادات القطرية، والانكفاء الفكري الذي يبعده عن جادة الطريق المؤدي إلى التلاؤم الصحي بين الوعي القومي والواقع القطري المعيش، مما يجعله يعيش في حالة من التخبط المزمن في المأزق العربي الراهن.

ولعل الحديث عن انتكاسة الأمن القومي العربي اليوم في خضم الأحداث الجارية، والتي تتجسد في الاحتلال الأمريكي للعراق من خلال الاستحواذ على ثرواته الأساسية، وسعيه إلى تفكيكه إلى كيانات وفئات أثنيه أو دينيه أو طائفية؛ وذلك من أجل سهولة الهيمنة واستمرارها وكبح جماح أية حركة تحريرية في المنطقة، يدفعنا إلى النظر في مستقبل النظام العربي من منظور الأمن المشترك

باعتبار أن أمن النظام العربي مرتبط بعضه ببعض، وأن أمن أي عضو فيه يتعـذر تحقيقه خارج إطار هذا النظام.

2.1 أهداف الدراسة وأهميتها:

ولعل من أخطر التحديات التي واجهت الأمة العربية بعد التحدي الإسـرائيلي الجاثم على الأرض العربية في فلسطين هو احتلال العراق، وهذان التحديان يلتقيان على هدف مركزي واحد هو تجزئة الوطن العربي، وتمزيقه عبر تفتيـت المنطقـة العربية وتحويلها إلى كينونات صغيرة لا حول لها ولا قـوة سـالبة أمـن الـوطن واستقراره؛ لهذا تهدف الدراسة إلى التعرف على الأهداف الحقيقة لاحتلال العـراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، وتبيان مدى مشروعية هذا الاحتلال، ورصـد وتحليل مجمل الآثار التي خلفها الاحتلال على صعيد استقلال باقي الأقطار العربية وسيادتها ومستقبل أنظمتها السياسية القائمة في ضوء الإلحاح الخارجي على مطلب الإصلاح السياسي، ثم رصد تداعيات الحرب والاحتلال على الأمن القومي العربي ومستقبله، وكذلك تهدف الدراسة إلى استقصاء ومعرفة أهم الأسباب والعوائق التـي أدت إلى تعطيل الأمن القومي العربي في مجابهة هذه التحديات، وأبرز المتغيـرات الدولية والإقليمية التي شكلت تحد لمسيرة الأمن القومي العربي.

تنبثق أهمية الدراسة من كونها ترصد شكل من أشكال العدوان علـى الأمـة العربية ممثلاً باحتلال العراق والعدوان على عضو في جامعه الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، مدمرة اقتصاده وناهبة خيراته، مما أثر على أمـن الأمـة القـومي بتداعيات عانت وما زالت تعاني منها الأمة على كافة المستويات.

وتتأتى أهمية الدراسة أيضا من وقوفها على المشكلات التي عانى منها الأمن القومي العربي، بحيث أصبحت سمة من سماته السلبية بكل مظاهرها وأثارها علـى مستقبل الإنسان العربي والعمل العربي المشترك وهيبة النظام الرسـمي العربـي، ومدى قدرة مؤسسات العمل العربي المشترك على مقاومة هذا العدوان المقصود وما يترتب علية من نكسات على الأمن القومي العربي في ظل حالة الضعف والتـردي الذي تعيشه الأمة العربية، في عالم يشهد تغيرات كبيرة في الاقتصاد والسياسة الفكر

والنظرة للمستقبل، ولكن لم نلحظ تقدما يواكب هذه التغيرات في بنية النظام العربي بشكل عام ومؤسسات عمل نظامه القومي بشكل خاص.

3.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإشكالية التي سببها الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق عام 2003، وتأثير هذا الاحتلال على الأمن القومي العربي بأبعاده المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعجز المؤسسات العربية عن مواجهة التداعيات الناتجة عن هذا الاحتلال.

4.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على تتبع جذور الاحتلال الأمريكي للعراق، ومحاولة تحليلها للوقوف على الأهداف الحقيقة وراء الاحتلال للعراق، ثم آثار هذا الاحتلال على الأمن القومي العربي في أبعاده المختلفة، وسيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الحالة العراقية بعد الاحتلال وتأثيراتها المتعددة على مجمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5.1 أسئلة الدراسة:

بناء على هدف ومشكلة الدراسة، ستحاول الدراسة الإجابة على سؤال رئيس، وعدة أسئلة فرعية تحال وتوضح السؤال الرئيس، وذلك على النحو الآتي:

السؤال الرئيس: ما التداعيات والآثار التي خلفها الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق على الأمن القومي العربي في أبعاده الأساسية؟

أما بالنسبة للأسئلة الفرعية فهي التالية:

1. ما مفهوم الأمن القومي العربي؟
2. ما هي مقومات الأمن القومي العربي؟
3. ما اثر المتغيرات الدولية على الأمن القومي العربي ؟

4. ما الأهداف الحقيقة لاحتلال العراق؟
5. ما أهم تداعيات احتلال العراق على الأمن القومي العربي؟
6. ما أهم تداعيات احتلال العراق على الصراع العربي الإسرائيلي؟
7. ما هي أهم المشروعات البديلة المطروحة عوضا عن الأمن القومي العربي؟

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

إن النظرة العميقة لمجريات الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، وما تلاه من تداعيات على أمننا القومي العربي ليجعل المرء يدرك أن وضع المنطقة برمتها أمام مرحلة قاسية تمخضت عنها نتائج في غاية الخطورة، من حيث أنها فرضت معطى جديداً يفتح السبيل أمام احتمالات قاسية ومخاطر محتملة، باتت تستهدف الوجود العربي لمكوناته المادية ومقوماته السياسية والثقافية والفكرية.

ولقد تنوعت النظريات المهتمة بدراسة الحالة العراقية وكيفية تصنيفها وبالتالي ربطها بالسياسة والمتغيرات الدولية، بتعدد المدارس الفكرية والسياسية. أما وقد فرض الاحتلال بالقوة فقد كانت نظرية القوة في العلاقات الدولية هي الأكثر ملاءمة لحالة العراق، اخذين بعين الاعتبار أهمية النظريات الأخرى التي رسمت ملامح هذا التغير الجديد في العلاقات الدولية؛ إذ شاركتها من حيث الأهمية نظرية الصراع الدولي في وصف الحالة العراقية، لغرابة حدوثها بمثل هذه الحدة وتحول الصراع فيها لعدوان واحتلال مباشرين؛ كان يمكن درء مخاطرهما لو تم الاحتكام للقرارات الدولية المتعارف عليها في فض النزعات بين الدول، فجاءت النظريتان تتلمسان هذه الحالة، مم تطلب الأخذ بهما بناءاً على أهميتهما.

أولا: نظرية إدارة الصراع الدولي:

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر العلاقات السياسية الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها؛ وسبب ذلك يعود إلى كثرة أبعادها وتعددها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، علاوة على تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة؛ فالصراع الدولي هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية، وتتنوع مظاهر الصراع وأشكاله؛ فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والدعائي وكذلك التكنولوجي، كما أن للصراع أدوات متعددة تتدرج إلى

أن تصل إلى أكثرها سلبية مثل الضغط والحصار والاحتـواء والتهديـد (العقـابي، 1996، ص199).

إن تداخل أسباب الصراع الدولي والحروب قد جعل منها واحـدة مـن أعقـد الظواهر التي تفرزها هذه العلاقات، ويؤكد "كوينـسي رايـت" – أحـد المهتمـين بالعلاقات الدولية – هذه الحقيقة الأساسية بقوله: "إن تلك الأسباب والدوافع للصراع الدولي تعود إلى الرغبة في السيطرة والتوسع ودعـم نظـام المحالفـات الدوليـة ومضاعفاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكذلك ضعف الاستقرار والنظام علـى المستوى الدولي العام، والصراعات الاستعمارية للسيطرة على منـابع الاقتـصاد، واتخاذ الحرب والصراع كأداة رئيسة للسياسة القومية (مقلد، 1987، ص ص214-215).

مقولات النظرية:

يقول "كوينسي رايت" إن ربط المعنى التاريخي بظاهرة الصراع والحرب بين الدول يؤكد الاعتقاد المتأصل لدى علماء التاريخ من أن المستقبل هو امتداد للماضي وتطور له، وإن عملية فرز الأحداث والتفاعلات وتصنيفها يؤكد ويعمل على التميز بين الدوافع لها، علماً بأن الأسباب الحقيقية لحالة الصراع الدولي تكمن خلف دوافع في معظمها لتكريس المصالح السياسية والاقتصادية، وهناك الكثير من الـصراعات دولية تحت ضغط المؤثرات والعوامل الأيديولوجية(Wright, 1966, p136).

أما "ليفي ورنر" فيرى الصراع الدولي في مختلف مراحله ومظاهره العنيفـة كالحروب وغير العنيفة ما هي إلا سمة من سمات النظام الدولي القائم علـى تعـدد الدول القومية، حيث يعود ذلك إلى تصوره بأن عدم وجود سلطة مركزيـة حياديـة عالمية لها قوة الإكراه القانوني التي تضمن أمن الدول وتضمن استمرارها وسيادتها، وكذلك يرى "ورنر" أن التهديدات التي تتعرض لها مصالح الدول وكيانهـا وأمنهـا يدفع هذه الدول للحصول على أسباب القوة، ومن هنا يتأجج الصراع.

وهناك سبب آخر لزيادة الصراع بين الدول، وهوا يرى "ورنر"، أن الـشكوك المتبادلة بين الدول والتي تتحول بالوقت إلى مشاعر عدائية يختلف مستوى عنفها أو تطرفها من موقف لآخر (مقلد، 1987، ص220).

كيفية توظيف نظرية إدارة الصراع الدولي في الدراسة:

تستمد النظرية أهميتها بأنها تتمتع بقدرة على التـدقيق والتحليـل للتفـاعلات الدولية، وبشموليتها في رصد التباين والاختلاف الذي يـؤدي أحيانـاً لمـا يـسمى بالصراع الدولي في شتى المجـالات: الـسياسية، والاقتـصادية، والإيديولوجيـة والصراعات التي تؤججها الاختلافات الدولية، وما يترتب عنـه مـن تبـاين فـي المصالح الدولية، ومن خشية هذه الدولة أو تلك على مكانتها وأمنهـا واسـتقرارها، وشمل هذا التباين الإيديولوجي والاقتصادي والسياسي والثقافي حالة العـراق وقـد كانت مثالاً واقعياً لهذه النظرية.

ومن ميزات هذه النظرية اهتمامها بتحليل طبيعة النظام الـسياسي الـداخلي للدولة، إذ أنها تؤطر لمفهوم الأمن الاستراتيجي للدول، والموقع الجغرافي من حيث أهميته والإمكانيات المادية التي تتوافر عليها الدول من موارد وخيرات؛ ولأن منطقة الخليج العربي كانت مهداً للصراع في الثمانينات بين العراق وإيران، ثم بين العراق والكويت ثم بين العراق وأمريكا، لذا كان التحول الدولي في النظر لهذه المنطقة بأنها بؤرة صراع، ولما كان العراق في كل الحالات التي ذكرناها أحد أطراف الصراع، فقد كان نصيبه وافراً من تطبيقات هذه النظرية، وميداناً حقيقياً تنافست فيـه القـوى الدولية بقيادة أمريكا.

ثانيا: نظرية القوة أو النظرية الواقعية:

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات يعود إلى قناعـات قديمـة، وفتـرات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة والتي كانت لا تخضع للجدل بـين المهتمـين والتي تؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها، والتي كانت تؤكد مفهوم القوة بكـل أدواتهـا، كذلك تحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب، وفي العصور الحديثة، فقد كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الإيطالي "مكيافيللي" صـاحب كتـاب "الأمير"، الذي بين فيه بأن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس فـي ثبات الدولة ومؤسسة الحكم، حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي فـي الـسياسة حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب "توماس هوبز" الذي يعد من المؤيدين بشدة للفلسفة الواقعية، كما أتضح ذلك في كتابـه "اللوفتيـان"

الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول (العقابي، 1996، ص135).

مقولات النظرية:

قدم "هانس مورجانثو" الذي يعد من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملاً لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعد السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة، وهي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تُمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين.

وينظر "مورجانثو" إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول؛ وعليه فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث أن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه (مقلد، 1987، ص ص51-52).

أما "فريدرك شومان" – أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية فيقول: إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة، ولا يعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول عل تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال وزعزعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات كهدف نهائي وأعلى لا يخضع لأي تحفظ أو لأي مساومة (Dugherty, 1971, p69).

ويعد "رنولد ولفرز" Wolfers من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول إن القوة لا تُكتَسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول انه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا

كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعاً من الإفـراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف (العقابي، 1996، ص138).

المبادئ الفلسفية النظرية للمنهج الواقعي:

أولاً: مبدأ القوة:

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلـوم الـسياسية وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم كيفية العلاقـات الدولية بين الوحدات الدولية، ويعد عامل القوة غير ثابت فـي المعـايير الدوليـة، فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة فهي غير ثابتة ودائماً في تغير مستمر؛ فكثيراً ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول "شوارزنجر": "في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقـع منهـا أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدلاً مما يجب أن تعملـه مـن الناحية الأخلاقية، والقوة ليست نوعاً من الشهوة المدمرة"، حيث أكـد كثيـر مـن المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التـي تمنع كثيراً من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قِبل بعض الدول لإيجاد القوة الدافعة لإثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم (دورتي، 1985، ص-ص15).

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية:

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، حيث يعتبر كثيـر مـن المهتمين أن المصلحة الوطنية نفسها القوة، وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة السبيل لتحقيق أهدافها ومصالحها، فتوفر عوامل القوة لدى كـل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة؛ لأن الواقـع يفـرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة، وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو) "إن القائد الـسياسي

يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك" (دورتي، 1985، ص69).

دواعي استخدام هذه النظرية:

في حديثنا السابق عن الصراع كمفهوم وكنظرية، فمن المعلوم أن الصراعات غالباً ما تنتهي بالقوة، وهذا ما تم فعلاً في حالة العراق، إذ انتهى الصراع على الوجه الذي رأيناه جميعاً. لذلك فان نظرية القوة قد طغت على غيرها واستطاعت أن تثبت حضوراً أيديولوجياً وتم التعامل معها كما لو كانت آخر الحلول في حالة العراق، رغم انه كانت هناك فرص تسوية لهذا الصراع دون اللجوء للقوة، مع مراعاة درجة التعقيد الشديد الذي اتصف به، لكن كانت هناك مجالات يمكن من خلالها بث الثقة بين الإطراف المتصارعة إلا انه لم يكتب لها النجاح.

2.2 الدراسات السابقة:

شغل هذا الموضوع لأهميته الباحثين والمفكرين؛ بسبب طول فترة الصراع الفعلية والتي امتدت منذ عام 1990 وحتى عام2003 ، حيث أصحبت فكرة احتلال العراق واقعاً فعلياً، إلا أن هذه الدراسة قد أخذت على عاتقها فترة ما بعد احتلال العراق وانعكاسات هذا الواقع على الأمن القومي العربي.

وقد تناولت هذا الموضوع دراسات عديدة، ولكنها كانت تتعلق بجزئيات وآثار محددة وليست شاملة لعملية الاحتلال الأمريكي للعراق بآثاره الكبيرة على الأمن القومي العربي، ولكن هذه الدراسة ستكون شاملة وأكثر عمقا لهذا الموضوع الساخن، ومن هذه الدراسات:

دراسة (الحروب، 2003) بعنوان: تداعيات الغزو الأمريكي العراق.

يبين في هذه الدراسة أن هدف العدوان هو إيجاد شرق أوسطي مسالم بحيث تختفي منه الممانعة للسياسة الأمريكية، وإدماج إسرائيل في المنطقة عن طريق التطبيع وفقاً للرؤية الأمريكية، لكن كثافة الهجمة على العراق والمنطقة جعلت المشروع الأمريكي الشرق أوسطي يراوح مكانه؛ ولم تتحمس له بعض الدول العربية بناءاً على النتائج التي برزت على السطح باحتلال العراق، وبقيت أمريكا

تروج لهذه الفكرة إلا أن قدرة المقاومة في فلسطين والعراق ولبنـان، حالـت دون الإسراع في تنفيذ هذا التوجه.

دراسة (فارس، 2003) بعنوان: الآثار السياسية والاجتماعية للحرب علـى العراق والمنطقة العربية.

يرى الباحث أن النتائج الأولية للحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، انهيار النظام العراقي وكذلك انهيار النظام الإقليمي العربي. واهتمت هذه الدراسة بتقـديم صورة عن الآثار السياسية والاجتماعية للاحتلال ولم تقصر البحث في هذه الآثـار على العراق وإنما تجاوزته لتشمل المنطقة العربية، وقد تطرقت لبعض ما كان يتوفر في حينه من الإحصائيات حول هذا الموضوع.

دراسة (بلقزيز، 2003) المشروع الممتع في الغزوة الكولونياليـة للعـراق. حيث توضح هذه الدراسة أن القوات الأمريكية غزت العراق ودمرت السلطة، وفتت الكيان ـ الدولة ـ إلى كيانات صغيرة عرقية ومذهبية وطائفية.

دراسة (حتي، 2003) النظام العربي والحقـائق الدوليـة الجديـدة، نظـرة مستقبلية. حيث يرى الباحث أن المسألة العراقية أكبر تحد للنظام العربي بعمومـه، وإنها عبء جديد على كاهل الأمة العربية، وأن سلخ العراق هو هدف رئيس للقوى الغازية، وعليه فإن علاقات العراق مع جيرانه العرب مـستقبلاً ستتـسم بـالتوتر والانقباض.

دراسة (الهزاط، 2003) بعنوان: الحرب الأمريكية البريطانية على العـراق والشرعية الدولية.

لقد قامت أمريكا منذ أحداث سبتمبر بإحياء الملف العراقي من جديد، وجرى إلصاق التهمة به من حيث مسؤوليته عن هذه التفجيرات، وسعت الإدارة الأمريكيـة لاستصدار قرارات تدين العراق وتربطها بعدم امتثال العراق لمتطلبات لجان التفتيش عن الأسلحة المزعومة، وتجيز استخدام القوة ضـده، لأن الـسلوك العراقـي فيـه مراوغة وتسويف حسب رأي الولايات المتحدة.

وترى الدراسة انه لم تستنفذ وسائل الحل السلمي المشروعة في فض الصراع، بل مورست القوة المسلحة في نهاية الأمر. وكان الاحتلال انتهاكاً لمبدأ الحل السلمي

للخلافات الدولية، وانتهاكاً لمبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن الحرب عدوانية في نهاية الأمر وغير مبررة.

دراسة (أحمد، 2003) بعنوان: النظام العربي وتحدي البقاء. يؤكد الباحث أن الهجمات الشرسة التي توالت على الأمة العربية قبل احتلال العراق كانـت تواجـه تضامنا عربياً وإسلامياً، ولكن ما جرى للعراق بدأ وكأنه مختلف تمامـاً، فـبعض العرب ساعدوا في جاب المحتلين لدولة عربية شقيقة تحت ذريعة قرارات الشرعية الدولية، متناسين إن هذه الشرعية ـ هي ذاتهـا ـ التـي لـم تـستجب للمطالـب الفلسطينية في التحرر والاستقلال. ويرى إن الأمة العربية غالبا ما تخوض معاركها في حالة من غياب الاستغلال الامثل لامكاناتها، ويتساءل هل ستخطو الأمة خطوات ولو متواضعة في الاتجاه الصحيح من اجل مستقبل مشرق، يصنعه أبناؤها ولـيس الغزاة الأمريكيون.

دراسة (حوات، 2002) بعنوان: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

سردت الدراسة التطور التاريخي لمصطلح" الشرق الأوسط" منذ القرن السادس عشر، في سياق تطور الفكر الاستعماري للدول الأوروبية، اذ كانت أوروبـا تـرى "الشرق الأوسط" من رؤيتها لنفسها بأنها مركز العالم. وبينت الدراسـة أن مفهـوم الشرق الأوسط دخيل ومفروض من الخارج، ولم يكن لشعوب المنطقة التي أطلـق عليها هذا الوصف دوراً في اختيار هذا المسمى. وتتحدث الدراسـة عـن الإطـار الجغرافي لمفهوم "لشرق الأوسط " وتصفه بأنه مفهوم فضفاض يضيق حيناً ويتـسع أحياناً تبعاً لرؤى ومصالح الدول الاستعمارية الغربية، وتقدم الدراسة مجموعة مـن التعريفات الأمريكية والبريطانية والفرنسية و"الإسرائيلية" التي ظهرت منـذ مطلـع القرن العشرين.

الفصل الثالث

مفهوم الأمن القومي العربي

1.3 مفهوم الأمن القومي:

تعد ظاهرة الأمن مطلب طبيعي للإنسان، بل غريزة نشأت مع نشأته وتطورت مع تطور نمط ونظام حياته. ففي العصور القديمة وتلبية لرغبته في الشعور بالأمن، وعدم الخوف صنع من الأدوات والوسائل ما يمكنه من إبعاد شبح الخوف والمخاطر التي تهدده، فسعى الفرد لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال تعاونه مع غيره، ممـن يشتركون معه في خصائص القربى والجوار.

وبذلك يكون مطلب الأمن شرطا أساسيا من متطلبات الحياة والوجود البشري المنتظم، وبدونه لا يمكن للناس أو للجماعة أن تحيا حياة طبيعية إن لم تصبح هـذه الحياة مستحيلة (الرشدان، 1997، ص82).

ومن هنا نرى أن مفهوم الأمن هو نقيض الخـوف، والأمـن للإنـسان هـو الطمأنينية والسكينة والاستقرار، ولقد بين الحق تبارك وتعالى في كتابه العزيز فـي تعبير بليغ لمفهوم الأمن في سورة قريش، حيث يقول عز وجل: الَّذِي أَطْعَمهم من جوعٍ وآمنَهم من خَوفٍ. وبذلك يكون جوهر الأمن التنمية (الإطعام من الجوع)، ثـم الأمـن (وأمنهم من الخوف)، فالأمن له جناحان لا ينهض إلا بهما معـاً وهمـا: التنميـة، الطمأنينة.

وهذا الرأي بمعنى تحرير الإنسان من الحاجة وتحريره من الخوف (الظاهر، 1993، ص66)، كما عنى الإسلام بالمفهوم الاجتمـاعي للأمـن، فنـادى بالعـدل والمساواة والتضامن بين المجتمع الإسلامي (سالم، 2003، ص133)، فقد قال عـز وجل في كتابة العزيز:" وضرب ا مثلاً قرية كانت أمنه مطمئنه يأتيهـا رزقهـا"، وقال تعالى: " ادخلوا مصر أن شاء ا أمنين"، وقال تعالى: " يا موسـى أقبـل ولا تخف أنك من الآمنين"، وقال تعالى:" وليبدلهم بعد خوفهم أمنا".

أما بالنسبة لمفهوم الأمن القومي، فانه يواجه العديد من المـصاعب المختلفـة وذلك بسبب حداثة المفهوم، وبـسبب دخولـه قـاموس المـصطلحات الـسياسية

والاجتماعية المتداولة، الأمر الذي أدى إلي ازدياد غموض المفهوم نفسه، بالإضافة إلى استخدام هذا المفهوم من قبل بعض الدول غطاء وستاراً لعملياتهـا العـسكرية وأطماعها التوسعية (هلال، 1984، ص7)، وأخذ مفهوم الأمـن القـومي يتطـور ويتضح بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد منذ تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947 (إسماعيل، 2003، ص92).

ويمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى التحولات التي أصابت النظام الدولي، وانتقاله من نظام توازن القوه إلى نظام ثنائي جامد، وبـروز ظـاهرتي الحـرب البـاردة والاستقطاب الدولي، والتقدم السريع في مجال الأسلحة النوويـة، وأدوات الاعـلام، ووسائل الاتصال، الأمر الذي ألغى من الناحية العلمية الحواجز الجغرافية بين الدول وسهل من عملية التأثير المتبادل بإمكانيات أكبر للتغلغل الثقافي والفكري من جانب الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى (هلال، 1984، ص8).

في ضوء هذه التطورات العالمية نشأت مؤسسات أكاديمية اهتمـت بقـضايا الأمن القومي من حيث مصادره، ومقوماته، وإجراءات ضـمان حمايتـه، وهـذه المؤسسات إما أن تكون جامعات، أو مؤسسات علمية، وإعلامية، أو إدارات رسمية مرتبطة بصنع السياسة، مما يعني أن مسألة الأمن القومي خلال النصف الثاني مـن القرن الماضي، قد تحولت إلى قضية محورية في تفكير الدول واهتماماتهـا بـدافع الظروف السياسية والعسكرية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانيـة (الرشـدان، 1997، ص83).

وأجريت معظم الدراسات حول محورين رئيسين هما: الـصراع مـن جهـة والتعاون من جهة أخرى. ولقد عكست الدراسات التي تدخل في نطاق المحور الأول وجهة النظر القائلة بأن الأمن القومي إنما يهتم ويركز أساسا على زيادة وتعزيـز القوه القومية في حالات الصراع.

أما في المحور الآخر فركزت دراساته على التقليل من أهمية القوة القوميـة، وأولت أهمية كبرى للمجهودات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الـدولي (الظـاهر، 1993، ص72).

وبذلك يمكن التمييز في تطور المفهوم بين مدرستين ومرحلتين تلتـا الحـرب العالمية الثانية، حيث ساد مفهوم عسكري واستراتيجي للأمن، ثم برز في المرحلـة التي عقبت ذلك المفهوم مفهوما أكثر تطوراً واتساعاً يدخل في اعتبـاره الجوانـب الاجتماعية والاقتصادية لقضية الأمن، ويضع القـضية العـسكرية فـي إطارهـا المجتمعي الأكبر (هلال، 1984، ص9).

2.3 الأمن القومي كمفهوم عسكري:

برز هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان النظام الدولي محكوماً بالتوازنات العسكرية، وسباق التسلح والسعي إلى إنشاء الأحلاف العـسكرية علـى المستويين الدولي والإقليمي، بهدف مواجهة احتمالات الحرب التي كانت قائمة فـي ذلك الوقت، والمفهوم العسكري يربط بين الأمن وقوة الدولة من الناحية العـسكرية، وقدرتها على حماية مصالحها العامة (الرشدان، 1997، ص84).

ولقد تعددت التعريفات التي وصفت الأمن القومي كمفهوم عسكري، مع الإبقاء على طابع مشترك بين مختلف هذه التعريفات، فمنها تعريـف موسـوعة العلـوم الاجتماعية للأمن القومي حيث عرفته بأنه:" قدرة الدولة على حماية قيمها الداخليـة من التهديدات الخارجية أو هو حماية القيم التي سبق اكتسابها" (إسـماعيل، 2003، ص93)، أما الكاتب الأمريكي (والترليبمان) والذي يعد أول من وضع تعريف للأمن القومي عندما ربطه بالقوة العسكرية فقط إذ قال: " إن الدولة تكون آمنة عنـدما لا تحتاج للتضحية بقيمها الجوهرية في سبيل تجنب الحرب، وأنها قـادرة فـي حالـة التحدي على حماية هذه القيم بشن الحرب، وان أمن الدولة يجب أن يكون مـساوياً لقوتها العسكرية والأمن العسكري بالإضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المـسلح أو التغلب علية " (البياتي، 1991، ص134).

أما دائرة المعارف البريطانية فقد عرفته: " أن الأمن القومي هو حماية الأمـة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية" (الرشدان، 1997، ص93).

أما الدكتور عباس نصر ا فيعرف الأمن القومي بالمفهوم العسكري بأنه: يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:

الأول: تشكيل قوه عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الأمن القومي من خلال الردع.

الثاني: لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو، أو خطر أو استخدامها لتحقيق هدف ما (إسماعيل، 2003، ص93).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن تلخيص أهم عناصر هذا المفهوم للأمن القومي:

أولاً: إن مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة كما يرتبط بمفهومي الردع والقوة.

ثانياً: إن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي ذات طابع عسكري ومصدرها خارجي، ومن ثم ينبغي أن تبنى علاقاتها بتعظيم القدرة العسكرية، وأن تكون الدولة على استعداد دائم لمواجهة أي تهديد عسكري.

ثالثاً: إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة (هلال، 1984، ص10).

لقد واجه الأمن القومي كمفهوم عسكري الكثير من الانتقادات، حيث أفرط في التركيز على القوة العسكرية، وعلى الاستمرار في بناء المؤسسات العسكرية كالجيش وأجهزة الأمن من أجل مواجهة التهديدات العسكرية، وكل ذلك يكون على حساب التضحية بقضايا اجتماعية واقتصادية أخرى (الرشدان، 1997، ص85).

هذا بالإضافة إلى ظهور تهديدات تواجة الدولة والمجتمعات - وبالذات النامية منها - ليست ذات طابع عسكري وحسب، بل إن هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية وإلحاحا مثل عدم الاستقرار السياسي، وعدم التكامل الاجتماعي واحتمالات الحروب الأهلية، والجوع، وفشل تجارب التنمية، وتأثير التطور العلمي والتكنولوجي في مجالات الحرب، وأدوات الاتصال، وازدياد المبادلات التجارية والاقتصادية، بحيث

لم يعد التهديد العسكري هو الشكل الوحيد في العلاقات الدولية. وانعكس هذا التطور على مفهوم الأمن القومي نفسه، فلم يعد الأمن مجرد قضية الاستعداد العـسكري أو القدرة العسكرية للدولة، بل اتسع نطاقه ليشمل أبعادا اقتصادية، وسياسية واجتماعية وإيديولوجية (هلال، 1984، ص10).

3.3 الأمن القومي كمفهوم مجتمعي:

إذا كان الأمن القومي بدأ بصيغة عسكرية نتيجة الحـرب العالميـة الثانيـة، ومتطلبات الحاجة العلمية والأكاديمية، إلا أن ذلك لم يـستمر طـويلا، فقـد أدرك المفكرون والسياسيون على السواء أن مزيدا من القوة العسكرية لا يوفر مزيدا مـن الأمن، ولكنة قد يؤدي إلى زيادة المخاطر على الإنسان والبيئة معاً، كمـا بـرزت قضايا أخرى أكثر إلحاحا، وتتعلق بالبيئة الداخلية للأمن، فقد تحول الاهتمـام نحـو الإنسان قبل المكان وكان من الضروري البحـث فـي حمايتـه وتأمينـه سياسـياً واجتماعيا، وبرز الاهتمام بالبيئة، وكان من الضروري كذلك محاولة حمايتها مـن عبث البشر، وتحول الاهتمام نحو قضية التنمية بعناصرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المشاط، 1993، ص15).

ولعل روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي ورئيس البنك الدولي الأسـبق، لعب دوراً هاماً في إبراز المفهوم المجتمعي من خلال كتابة المعنون بـ: (جـوهر الأمن) الذي أنتقد فيه المفهوم العسكري للأمن بقوله : " إن أمن هـذه الجمهوريـة ويقصد الولايات المتحدة الأمريكية – لا يكمن فقط أو بصورة أوليـة فـي القـوة العسكرية، ولكنة يكمن وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية في العالم أجمع، إن جذور الأمن لا تـستمد من السلاح بقدر ما تستقر في العقل". ويعتبر مكنمار أن الفقر والتخلف هما جـذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، حيث يقود الفقـر إلـى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف، ويرى أن الفقر يضر بالأمن القومي حتى في الولايات المتحدة، وبذلك ينجم عنه فقدان مواهب لا حصر لهـا ويـصل إلـى تعريف خاص للأمن القومي بأنه يعني:" التنمية" فالأمن ليس تراكم السلاح بـالرغم

من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية وحدها، كما أنه ليس النشاط العسكري التقليدي بل إن الأمن هو التنمية، ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن، ويرى بأن الصلة الوثيقة بين الظاهرتين تجعل منهما كلاً واحداً كما لو كانا ظاهرة واحدة. ويضيف بأنه: " كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، فكلما نظمت الأمة مواردها الطبيعية والإنسانية كي تمد نفسها بما تحتاج إليه وبما تتوقعه لحياتها، وكلما تعلمت كيف توفق سليماً بين المطالب المتعارضة، فإن مقاومتها للإخلال بالأمن والعنف ستزداد بصورة مطردة" (المشاط، 1983، ص9). وبذلك نرى أن مفهوم الأمن القومي قد تطور من المفهوم العسكري أو الاستراتيجي المجرد إلى مفهوم أكثر شمولية، يتعلق بكيفية الحفاظ على المجتمع من حيث تلبية حاجاته، أو من حيث المحافظة على ثقافته وتراثه.

ويؤكد هذا المعنى (نوستر) بقوله: إن للأمن القومي أسساً ثلاثة: الأساس الاقتصادي، والأساس السياسي، والقوة العسكرية. ويلخص (علي الدين هلال) المعنى الاجتماعي للأمن القومي، على أساس تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع (الرشدان، 1997، ص86).

وتأسيساً على ما سبق نرى أن المفهوم الاجتماعي للأمن يتم صياغته على ضوء أربع ركائز أساسية:

1. إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
2. رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاقة المؤمنة بها.
3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة.
4. إعداد سيناريوات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أم داخلياً (إسماعيل، 2003، ص94).

4.3 مفهوم الأمن القومي العربي:

يواجهه مفهوم الأمن القومي العربي التباساً فـي تعريفـة وتحديـد جوانبـه ومقوماته، ومصدر هذا الالتباس أن معظم الدراسات التي تحدثت عن الأمن القومي العربي، كانت قد اقتبست مصطلحاتها ومفاهيمها من الدراسات الأجنبيـة المتعلقـة بالأمن القومي، وخاصة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، رغـم أن هـذه الدراسـات والمصطلحات الإنجليزية والفرنسية تنطبق على مجتمعات شكلت ما يسمى (الدولة الأمة) أي أن الأمه كمجتمع قومي يعبر عن سيادة على أرضه – القومية – بواسطة دولته القومية، مثل ما هي علية الحال في فرنسا وانجلترا وإيطاليا وغيرهـا، إلا أن الحال بالنسبة للبلدان العربية ليست كذلك (معلوم واسكندر، 1996، ص114). فمع وجود الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية في أمة واحدة، بيد أن هـذه الأمـة مجزأة إلى كيانات سياسية مستقلة، تشكل دول ذات سيادة في النظام العالمي، وبذلك لا تعبر عن إرادة دولية واحدة، وليس هنالك أيضا دولة واحدة تـستطيع أن تـزعم بحقها في أن تتحدث باسم الأمه العربية (ربيع، 1985، ص28).

كما أن غياب النظرة الواحدة لطبيعة التطور السياسي في المنطقـة العربيـة، وتباين السياسات والمصالح الوطنية على امتداد الساحة العربيـة، بالإضـافة إلـى الانفصال بين الفكر السياسي، وإرادة إقامة بنية الأمن القومي، كـل هـذه الأمـور ساهمت في عدم صياغة نظرية عربية للأمن القومي (زهرة، 1991، ص96) وأن ما كتب عن الأمن القومي العربي يندرج معظمه في ثلاثة اتجاهات:

1. الأول ينطلق من نظرة ضيقة، حيث يرى الأمن القومي مرادفاً للأمن الـوطني، كما يركز على أمن كل دولة عربيه في إطار حدودها الـسياسية وارتباطاتهـا الدولية .
2. إما الاتجاه الثاني، فينطلق من نظرة قومية حيث يركز على مفهـوم الأمـن العربي الشامل، متصلا مع وجود البلدان العربية في وضعها الراهن لحاجتهـا أنظمة مختلفة ذات سياسات وأشكال حكم، وأولويات وارتباطات دولية متباينـة (معلوم واسكندر، 1996، ص115).

3. إما الاتجاه الثالث فينطلق إلى الانتقال من فكـرة تعريـف الأمـن العربـي باعتباره الأمن الوطني لكل دولة، إلى فكرة لصق الأمن العربي بالأمن الإقليمي للدولة العربية، وذلك في خطوة وسطية بـين القطريـة والقوميـة (إسـماعيل، 2003، ص96).

وعلى أية حال فلا بد من المحاولة أن نحدد طبيعة هذه الاتجاهات من خـلال توظيف لمستويات الأمن القومي العربي، قبل الدخول في تعريف وتحديـد للأمـن القومي العربي من خلال أدبيات الفكر السياسي العربي، والنصوص الناظمة للأمـن القومي في وثائق جامعة الدول العربية.

5.3 مستويات الأمن القومي العربي:

1.5.3 الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني:

يركز هذا الاتجاه على الأمن الوطني للدولة، وذلك بسبب تعدد الدول العربيـة واختلاف نظمها الاجتماعية، وارتباطاتها الدولية وتطبيقها أمنـا خاصـاً بحـدودها الجغرافية، فالأمن القومي يقترن بالدولة وجوداً وعدماً ويقف عند الحدود الـسياسية لكل قطر عربي، باعتباره الصورة المثالية للتطور الذي يمكـن أن يـتم التحـرك السياسي وفقاً لها (إسماعيل، 2003، ص95).

ويبدو هذا النهج واضحاً مع العديد من الكتابات وبخاصة المصرية، وذلك عند التعرض لموضوع الأمن الوطني المصري، فقد كان الكتاب المصريون أسبق مـن غيرهم في طرح المشاكل والقضايا المتعلقة بالأمن ومناقشتها واسـتخدام معظمهـم لمصطلحات مثل: (الصراع العربي – الاسرائيلي) و(الأمن القومي المصري) يؤكـد ذلك. وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح (الأمن القومي) عن الفقه الغربي الـذي يربط هذا المصطلح بالدولة ككيان سياسي وقانوني محدد المعالم، وفاتهم أن الدولـة كصورة حديثة للمجتمع السياسي ارتكزت في نشأتها على مفهوم الأمة، ولهذا يشار إليها في الكتابات السياسية تحت عنوان (الدولة القومية) تمييزاً لهـا عـن الـصور السابقة لها. ومن المعروف أن مفهوم الأمن القومي لم يتبلور إلا في إطار مفهـوم الدولة القومية. ولعل ظهور هذا الاتجاه يرجع إلى نجاح الحركة القوميـة العربيـة

التي ظهرت في أوائل القرن الماضي وأخذت شكل الثورة على الحكم العثماني، ثـم النضال ضد السيطرة الاستعمارية تجسد في نشوء مجموعة مـن الـدول العربيـة المستقلة، ولم يكتب للأمة العربية حتى يومنا هذا أن تقيم دولتها الواحدة ونظامهـا السياسي الواحد، كما أن الانشغال ببناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال طغى على مـا عداه (زهرة، 1991، ص112،113). مما جعل الدولة العربية تسعى إلى تحقيـق مصالح غير متماثلة في العموم، مما أدى إلى عدم القدرة على بلورة سياسية عربية موحدة، وخاصة أن النظام العربي لم يكن محصلة لعلاقات مصنوعة عربياً، إنمـا لإرادة غربية ساعد على ترجمتها إلى واقع ملموس الانسياق الرسمي العربي وراء السياسات الغربية وبالتالي غياب الوعي التاريخي بجدوى الحركة الموحدة المستقلة.

وتعود الجذور التاريخية لهذه الإرادة إلى العقود الأولى من القـرن الماضـي ومضمونها أن يكون الوطن العربي أقطارا مجزأة ومتناقضة ومتناحرة، وهـذا مـا ظهر في تقرير لجنة (كامبيل بانرمان) الصادر عام 1907، الـذي اقتـرح علـى الحكومة البريطانية تقسيم المنطقة العربية دولاً صغيرة، وأن يـورث بينهـا وبـين بعضها الخلاف قدر المستطاع وأن يحال بينها قدر الامكان وبين رياح العلـم، وأن تعمق فيها التجزئة تعميقاً بحيث تصبح وكأنها (التجزئة) الشيء الطبيعي.

واتساقاً مع ما تقدم فرض على العرب نظام عمدت مؤسساته وآلياته تكـريس الدولة القطرية في الوطن العربي، ولعل جامعة الدول العربية تعد نموذجاً للجمـود والإخفاق ساعدت عليها المصالح القطرية التي أخذت بالتبلور مع الزمن، وعلى نحو جعل النظام العربي واهناً ومثقلاً (الرمضاني، 1992، ص20).

وبذلك نرى أن هذا المستوى يتمثل في النظرة القطرية، والتي تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية، وفي إطار التزاماتها الـسياسية القائمة ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بمـا يكفـل تحقيق حياة مستقرة.

2.5.3 الأمن القومي كخطاب قومي:

لعل هذا المستوى ينطلق من نظره قومية رومانسية محضة، تؤكد على مفهوم الأمن القومي العربي الشامل، متجاهلة في الوقت نفسه خصوصية الأقطار العربية، وتباين نظمها الايدولوجية وارتباطاتها الدولية المختلفة .

ويتجلى ارتباط الأمن القومي في الواقع العربـي، حيـث أن الأمـة العربيـة باعتبارها وحدة واحده من حيث: الإقليم، المصالح، والأهـداف. ومتعـددة نتيجـة انقسامها إلى أقطار ولكل قطر(إقليمه، ومصالحه، وأهدافه)، الأمر الذي يؤدي فـي المحصلة النهائية إلى معاناة الأمة من مساوئ وضع مزدوج يكون لها أمنها الخاص بها الموحد، ويكون لكل قطر أمنه الخاص أيضا، أي أن مفاهيم الأمن القطري ليس بالضرورة أن يأخذ بعين الاعتبار ظروف التوازن والانسجام مع الأمن العربي .

وقد دفع هذا الوضع الأمني غير المنسق بعض الباحثين إلى القول بأن الأمـن القومي العربي هو: حاصل جمع ما لا يتناقض أو يتعارض مع حسابات كل الـدول العربية (مراد، 1987، ص67).

وهذا ما أكده الدكتور علي الدين هلال عندما فرق بين المفهوم العـام للأمـن القومي، ومفهوم الأمن القومي العربي، فهو يرى أن مفهوم الأمن القـومي العربـي يشكل حالة معقدة تتضارب مع المفهوم الأكاديمي للأمن القومي، ويعتقـد أن هـذا التضارب قاد بالدراسات العلمية لأن تبحث في الأمن القومي من خـلال النظريـة والتطبيق أو الممارسة.

فالاختلافات بين المفهومين يكمن في أن الأسلوب النظري للأمن ينطلق مـن نظرة وطنية (قطرية) ضيقة، تركز على أمن كل دولة عربية في إطـار حـدودها السياسية وارتباطاتها الدولية الراهنة، بينما النظرة العلمية أو الواقعية تنطلـق مـن نظرة شمولية قومية مرتبطة بالروابط ومصادر التهديد، فأجزاء الوطن العربي رغم التجزئة السياسية يرتبط بروابط متعددة سلبية كانـت أم إيجابيـة منهـا الـروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية.

أما بالنسبة لمصادر التهديد، فإنها في أهدافها وسلوكياتها تمثل تهديدا للكيـان العربي مجتمعاً مثل: التحدي الاستعماري والصهيوني والتهديدات الأمنية المتعـددة،

ولتحقيق الأمن القومي وتجاوز الإشكالات التي تواجهه، فإنه يـرى أنـه لا يجـوز حجب أحدهما عن الآخر لأنه يكمله ويتممه، وذلك لأن الأمن الـوطني جـزء مـن الأمن القومي العربي.

ويضيف علي الدين هلال قائلاً: يخطئ من يعتقد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن الدول العربية الأخرى (النهار، 1993، ص7)، ويعتقد أن الأمـن العربي ليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن الإقليمي، وأنه يعبر عن مفهوم قومي يرتبط بالسمة الخاصة للنظام العربي، وبطبيعة العلاقات القومية التي تربط بين الـشعوب العربية، وأن الغموض الذي يحيط به أحياناً في هذه المرحلة ينبع من طبيعة الواقـع العربي الذي يتسم بالتجزئة، وتكريس السيادات القطرية، وهذا التناقض بين الطموح القومي والواقع القطري هو الذي يؤدي إلى مفهوم الأمن العربي (هـلال ومطـر، 1986، ص267).

3.5.3 الأمن القومي كمرادف للأمن الإقليمي:

يركز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للدولة العربية، بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي، وهذا الاتجاه هو الأكثر شيوعاً بين المهتمين بقـضايا الأمن القومي العربي، ولعل اللواء عدلي حسن يعبر عن ذلك بقوله: " لقـد حتمـت المصالح المشتركة والاصالة الحضارية، ووحدة العقيدة واللغة والمصير على الأمه العربية جميعاً أن تتعاون، وتتآزر لدفع الأطمـاع الخارجيـة ومواجهـة التكـتلات الدولية، وبالتالي أصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل دولة منها على حدة" (زهرة، 1991، ص115).

أما أمين هويدي فيرى أن الأمن العربي بأنه:" مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للحفاظ على أهداف وكيان وأمن المنطقة العربية في الحاضر والمـستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطورها أي استغلال المـصادر الذاتيـة، وجعلهـا الأساس في بناء القدرة" (إسماعيل، 2003، ص96).

ويعرف محمد مصالحه الأمن العربـي بأنـه: " تـأمين المناعـة الإقليميـة والاستقرار السياسي، والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي وتقرير آليـات

وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي، وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات" (مصالحة، 1984، ص27).

ويقدم الباحثان عفاف الباز ومحمد عنتر تحديداً أكثر وضوحاً للأمن القومي العربي حيث يقولان: " الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة".

وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها، بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو من الخارج (زهرة، 1991، ص115).

وإذا كان هذا الاتجاه ينسجم مع بعض الخصائص التي التصقت بالأمة العربية في هذه المرحلة، إلا أنه يقف عندها ولا يتعداها، أي أنه لا يضع في الاعتبار تطور مفهوم الأمن القومي وفقاً لتطور الوجود القومي، وفي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي (إسماعيل، 2003، ص96).

وتأسيساً على ما سبق فإننا نرى أن الأمن القومي العربي ما زال مفهوماً سائباً من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديد ورسم معالمه، وما زالت صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة فأين يبدأ الأمن القومي وينتهي؟ وأين أول الأمن القطري وأين آخره؟. وكيف يتم الانتقال من القطري إلى القومي والعكس؟ ومتى يعتبر الخطر القومي قومياً؟ وما هي حدود السيادة القطرية في تجاوز مفهوم الأمن القومي العربي؟ وما هي القوى القطرية التي يمكن احتسابها في خانة الأمن القومي العربي؟.

ومما يجدر ذكره أن البدايات الفكرية لتبلور مفهوم الأمن القومي العربي قد ارتبط بشكل كبير بالصراع العربي الإسرائيلي، وتداعياته منذ الخمسينات والستينات من القرن الماضي، مما يعني انه تمحور حول المفهوم التقليدي للأمن الذي ركز على الجانب العسكري والاستراتيجي، وقد سيطر هذا التوجه على الكتاب

والمفكرين العرب الذين أكدوا على ضرورة درء الخطر الصهيوني على المنطقة العربية، مما أدى إلى تعدد اجتهاداتهم من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مراكز الدراسات السياسية والتي تحاول تعريف ذلك الأمن (الكيلاني، 2004).

ومن الأهمية بمكان أن نشير أن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع عام 1944، وأنشئت الجامعة على أساسه عام 1945م، لم يذكر مصطلح "الأمن" وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة الضمان الاجتماعي ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوة في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضوه بها، مع أنهم لم ينص على الوسائل اللازمه لبلوغ هذا الهدف، ولم يفرض التزامات معينة توجب الدول الأعضاء القيام بها دفاعاً عن بعضها بعضا.

وفي أثر النكبة التي حلت في فلسطين عام 1948م، والفشل الذي انتهت إليه تجربتا جيش الإنقاذ ودخول القوات العربية إلى فلسطين، فرضت الأحوال الجديدة على الدول العربية الاهتمام بالأمن القومي، فجاءت " معاهدة الدفاع المشترك" لتكون تعديلاً غير مدون لميثاق الجامعة، لكي تعوض الخلل الذي لوحظ في ميثاق الجامعة، فيما يخص الأمن القومي فقد تضمنت المعاهدة مبدأ التكافل الاجتماعي في الدفاع، وذلك باتخاذ التدابير واستخدام الوسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد الاعتداء، كما تضمنت المعاهدة أيضا دعوة الدول الأعضاء إلى توحيد خططها الدفاعية وتعزيز مقوماتها العسكرية، وأقامت المعاهدة لتحقيق هذه الأغراض ثلاثة أجهزة هي: مجلس الدفاع المشترك، والهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة، إضافة إلى الأمانة العسكرية التي تشكل أجزاء من الأمانة العامة للجامعة.

وبالرغم من أن عنوان المعاهدة قرن الدفاع المشترك بالتعاون الاقتصادي فان أحكام المعاهدة فصلت بين مفهوم الدفاع المشترك وبين الجانب الاقتصادي في المعاهدة، حيث أنشئت المعاهدة "المجلس الاقتصادي" منفصلاً عن مجلس الدفاع المشترك ولم تقم أي علاقة أو ارتباط بينهما (الكيلاني، 1996، ص55، 53).

وهكذا يمكننا القول أن مفهوم الأمن القومي في أصله ومنطقه وفي نصوص الجامعة، ومعاهدة الدفاع المشترك محدداً بالدفاع العسكري فقط، ولم يبق هذا المفهوم

عند هذا الحد بل تطور في إطار الجامعة تطوراً جذرياً، مما جعل هذا المفهوم يخرج من إطاره العسكري الضيق إلى إطار له أصوله وقواعده واستراتيجياته، وخططه الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

ففي مؤتمر القمة الحادي عشر(1980)، وضعت وثيقتان من وثائق القمة استندتا إلى فكرة محورية جوهرها أن الإنماء والأمن بمعناهما العميق والشامل يشكلان حاجة مركزية ملحة للوطن العربي بأكمله في الحقبة الراهنة، ويجب إن يتجه إليه العمل الاقتصادي الاجتماعي المشترك كجزء أساسي من العمل العربي المشترك في كليته.

فانطلقت الوثيقة الأولى "ميثاق العمل الاقتصادي" من مبدأ أساسي إن العمل الاقتصادي يشكل الأرضية الصلبة للأمن، في حين جعلت الوثيقة الثانية "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" من أهدافها: الأمن الجماعي، بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي، واحتل تحقيق الأمن العسكري للوطن العربي بتعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية في مختلف الميادين المتعلقة بهذا الأمن " المرتبة الأولى" في سلم الأولويات الإستراتيجية، تليها الصناعة العسكرية، وتطوير القدرات التكنولوجية، والبحث الاستراتيجي، وتعزيز دور البحث العلمي في مختلف ميادينة.

كما خططت الجامعة للتنمية الاجتماعية الشاملة بجوانبها المختلفة وخاصة الأمن الجماعي، فوضعت مشروع ميثاق لها تضمن مجموعة من الاتجاهات التي حكمت محاور الميثاق منها: إبراز مخاطر التحدي الذي يواجه الأمة العربية وضمان الأمن القومي، وتحقيق الديمقراطية في مضامينها السياسية والاجتماعية، وتنفيذ عملية التغير الاجتماعي، وحاولت قرن المفهوم السياسي بالمفهوم العسكري للأمن، وبقيت طوال الثمانينات على وضع مشروع ميثاق جديد للجامعة، وقد جعل المشروع (ضمان الأمن القومي العربي أحد السبل المؤدية إلى تحقيق الهدف الأول للجامعة، وهو السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي إلى الوحدة)، وأوجد المشروع الأجهزة والآليات والقوات التي تعمل للأمن الجماعي، وتخطط له وضع استراتيجياته وتنفيذها.

وفي عام 1990م جاءت حرب الخليج الثانية لتطوي هذا المشروع ومافيه من أمن قومي بمفهومه ومقوماته وأجهزته.

بالرغم من قيام الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي، تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن القومي العربي بأنه:" قدرة الدولة على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها علي أراضـيها، وتنميـة القـدرات والإمكانيات العربية في مختلـف المجـالات الـسياسية، والاقتـصادية والثقافيـة والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العـسكرية والدبلوماسـية آخـذة فـي الاعتبـار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحـة والمتغيـرات الداخليـة والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي". ولكن هذه الدراسـة لـم تعرض على مجلس الجامعة لاعتراض بعض المفكرين العرب على هذا المفهـوم، بأنه يتصف بالغموض من جانب والخلط بين التعريف والإجراءات من جانب أخر، كما أن هذه الورقة أفاضت في تحديد استراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أي منها.(الكيلاني، 2004).

6.3 مقومات الأمن القومي العربي:

يحتل موضوع القوة أهمية كبيرة في العلاقات السياسية والـصراع الـدولي، ولهذا تسعى الدول إلى توفير كل السبل والوسائل لامتلاك القوة لتحقيق أهدافها، في الأمن القومي والدفاع عن السيادة الوطنية وردع العدوان الخارجي.

ولقد اختلف العلماء والمفكرون في تعريف القوة وتحديد مفهومها، فهناك مـن يعتقد أن قوة الدولة تتمثل في تفوقها العسكري من حيث عدد أفراد الجيش وتسليحه. بينما يشير آخرون بأنها: المجموع العام لقدرات الدولة التي تؤثر بها علـى سـلوك ومواقف الدول الأخرى، في حين أكد قسم ثالث على أنها: الكيفية التي تتبعها الدولة للوصول إلى غرض معين أو نهاية مرسوم (صباح، 1981، ص12).

ويرى الدكتور علي الدين هلال أن المهمة الأساسية التي يجـب أن تعالجهـا سياسة الأمن القومي، تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة والأمن

لمتابعة تحقيق الأهداف القومية للدولة مع تحقيق فرص جيدة للنجـاح، وأن شـعور الأمة بالأمن يتسع تبعاً لزيادة حجم قوتها.

وعليه فإنه يمكن تحديد مقومات الأمن القومي من خلال:

أ. العناصر الجيوبولتيكية:

في رأي علماء الجيوبولتكس أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية، ويذهب البعض إلى أبعد مـن ذلـك عنـدما يقولـون أن سياسات الدولة تحددها الظروف الجغرافية، وينحصر تـأثير الجيوبولتيـك كأحـد العناصر الذاتية للأمن القومي بالعوامل الرئيسية التالية:

أولاً: **حجم ومساحة الرقعة الجغرافية**

ثمة علاقة واضحة بين قوة الدولة وقدرتها من ناحية، وبـين حجـم الدولـة ومساحة رقعتها الجغرافية من ناحية أخرى، وأن بعـض النـواحي الدالـة علـى مصداقية هذا التأثير تنطلق من:

1. أن سعة المساحة والحجم تعطيان وفرةً وتنوعاً في الموارد الطبيعية للدولة.
2. سعة المساحة والحجم تعطيان للدولة مناخاً متنوعاً، مما يؤدي إلى تنوع الزراعة ويتيح فرصاً إضافية للاستثمارات والاستخدامات البشرية للأرض والمناخ.
3. سعة المساحة وحجم الدولة يزيدان من قوتها، وذلـك بتـوفير بعـض المزايـا العسكرية لها (محمد، 1985، ص39).

ثانياً: الموقع الاستراتيجي والحدود:

يلعب موقع الدولة دوراً مهماً في سياستها وعلاقاتها الدولية، ومن ثم تعزيـز قوتها وأمنها ويتردد القول بأن موقع الدولة الجغرافي من العوامل التـي تمـارس تأثيراً كبيراً على نطاق مشاركتها في المجتمع الدولي، وعلى قوتها القوميـة ومـن خلال موقع الدولة يمكن تحديد ما إذا كانت الدولة تشكل قوة برية، أو بحرية فالدولة التي تقع على ساحل البحر تتمتع بامتيازات تفتقر لها الدول غير الساحلية، وذلك لما للمصدر البحري من دور في تسهيل المواصلات والتجارة الخارجية، وزيادة حرية الحركة من الناحية العسكرية وتعزيز القدرة الدفاعية.

كما إن للحدود أهمية واضحة بالنسبة لموقف الدولة من الدول التي تجاورها وحافة الأمن المطوقة بحرياً تعطى للشعوب الأمن، وتقلل من إمكانية اختراقها فالدولة التي لها حدود مكشوفة تكون أكثر عرضة من غيرها للهجوم، أو الضغط من قبل الدول المجاورة، ولذلك تضطر لإدامة علاقات حسن الجوار وتعزيزها معاهدات حدودية، واتفاقات اقتصادية وخلق مجالات للتعاون لضمان سلامة الإقليم.

وعليه فإن الوطن العربي يمتلك مقوما طبيعيا إذا استغل يجعله مستعدا للتحرك بحرية وكفاءة في نطاق التفاعل الدولي، ويتمثل هذا المقوم في عدة عناصر منها الموقع الجغرافي ومساحته، فالوطن العربي يعتبر من الوحدات الأساسية ذات المساحة الكبيرة والتي تقدر بأكثر من 14 مليون كيلومتر مربعا، وأن لهذه المساحة الواسعة أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، فمن الناحية الاستراتيجية أعطى هذا الاتساع للوطن العربي عمقاً استراتيجياً مهماً كما وفر مدداً وظهيراً قوياً ومجالاً جيداً للمناورة في وقت الحروب(محمد، 1981، ص37).

كما أن موقع الوطن العربي يحقق له القدرة على التحكم في جميع العلاقات التي تربط أوروبا وأفريقيا واسيا، وذلك لقرب الدول العربية ووقوعها في موقع متوسط بين هذه القارات الثلاثة، بالإضافة أنه يتحكم في الممرات المائية التي تربط الغرب بالشرق مثل مضيق جبل طارق، قناة السويس، باب المندب، مضيق هرمز (الصويع، 1991، ص69)

فالوطن العربي فيه مناطق مناخية متعددة، وتضاريس مختلفة، ومصادر مائية متنوعة، ومحاصيل زراعية، وثروة حيوانية وسميكة وفيرة، ولديه إمكانية لاستيعاب قوة بشرية كبيرة، ويمتلك الوطن العربي حدودا طبيعية تفصله عن الدول التي تجاوره، جعلتها تقوم بالمهمة الكاملة لما يسمى (بوظيفة الحدود السياسية والجغرافية والاستراتيجية) ويحتوي الوطن العربي على بحار متنوعة ومضائق وممرات مائية متعددة وهامة جعلته في اتصال مباشر مع بقية أجزاء العالم، مثل البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر وبحر العرب، والخليج العربي، ومضيق جبل طارق، وقناة السويس، وخليج العقبة ومضيق باب المندب، وإن الامتداد الجغرافي الواسع للوطن العربي وموقعه المتوسط الذي جعله يحتل مركز

القلب من العالم أعطاه أهمية جيواستراتيجية بالنسبة للعالم كنقطة عبور برية وبحرية وجوية، وهذا ما جعله موضع اهتمام لنظريات الجيواستراتيجية مثل نظرية: ألفرد ماهان حول القوة البحرية، ونظرية هالفورد ماكندر حول قلب العالم، ونظرية نيكولاس سبيكمان حول الحافة (شدود، 1993، ص75، 76).

وأدت العوامل السابقة إلى قيام حالة من الارتباط والتفاعل بين الموقع الجغرافي أو ما يطلق عليه المدى الجغرافي والفعل السياسي، وهذا ما يفسر لنا أيضا طبيعة المخططات الخارجية التي استهدفت السيطرة على الموقع الجغرافي من اجل التحكم بالمدى الجغرافي والفعل السياسي(شدود، 2001، ص73).

ب. الموارد الطبيعية والثروات

هناك علاقة واضحة بين الموارد والثروات التي تمتلكها الدولة وقوتها وأمنها القومي، وتتجلى هذه العلاقة في توفير أو عدم توفير الموارد الطبيعية، حيث أن توفر الموارد الطبيعية والثروات لابد من أن تؤثر في اقتصاد الدولة، ومن ثم في قوتها القريبة، وبالتالي يؤثر الأخيرة في سلوك الدولة السياسي الذي يعكس سياسة الأمن القومي لتلك الدولة.

والوطن العربي يمتلك من الموارد والثروات مما يجعل له أهمية اقتصادية واضحة، وتتجلى هذه الأهمية في تنوع التراكيب الجيولوجية الذي أدى بدوره إلى تنوع الثروة المعدنية بين جهات الوطن المختلفة، بالإضافة إلى تنوع التضاريس الذي أدى إلى تنوع المناخ، وبالتالي تنوع الثروة النباتية، وإمكانية زراعة محاصيل متنوعة تعيش في مختلف المناخات، ولهذا تأثيره في خلق قوة اقتصادية كبيرة وبناء قاعدة صناعية أساسية(محمد، 1981، ص37).

ففي المجال الزراعي تبلغ الأراضي للزراعة في الوطن العربي 236 مليون هكتار، يزرع منها حاليا حوالي (46) مليون هكتار، وهذه المساحة تعتمد بنسبة 85% على مياه الأمطار، ويختلف المردود الزراعي في الأراضي المروية اختلافا كبيراً بين قطر وآخر، حيث تبلغ أقصاها في مصر متوسط محصولين في العام، وتنخفض إلى حدها الأدنى في العراق حيث يبلغ متوسطها حوالي نصف محصول أي من محصول واحد في كل عاميين.

وقد أوضحت دراسة الموارد الطبيعية الصادرة عن المنظمة العربية للتنميـة الزراعية أن الموارد المائية في الدول العربية يمكن أن تبلغ 238 مليار متر مكعبا، وان المستغل منها حاليا حوالي 156 مليار متر مكعب، وأن الكمية الفائضة تكفـي لمضاعفة المساحة الزراعية المروية.

وقد بدأت الدول العربية ببناء شبكة من السدود على الأنهار الكبيرة في الوطن العربي من أجل استغلال أوسع لهذه المياه، كما بدأت ببناء شبكة واسعة من السدود السطحية.

وتتوافر المياه الجوفية في أرجاء عديدة من الوطن العربي وبكميـات كبيـرة، وان استغلالها سيسهم في زيادة إمكانية التوسع في المساحات الزراعية المروية أفقيا حتى يرتفع من11 مليون هكتار إلى28 مليون هكتار، ونجد مثال ذلك فـي تجربـة ليبيا(النهر العظيم) وفي تجربة سورية التوسع في استثمار المياه الجوفيـة وكـذلك السعودية هذا وتشير الدراسات إلى إمكانية التوسع الكبير في الزراعات التي تعتمـد على مياه الأمطار لكي ترتفع من35 مليون هكتار إلى80 مليون هكتار.

بالإضافة إلى إمكانية التوسع الأفقي، فأن إمكانية التوسع الرأسـي أي زيـادة إنتاجية الوحدات الزراعية والحيوانية كبيرة، وان تحقيقها يـرتبط باسـتخدام الآلات الزراعية الحديثة والأساليب العلمية، حيث استطاعت العلوم الزراعية خلال العقـود الماضية تحقيق منجزات هائلة في زيادة الكفـاءة الإنتاجيـة، وحـسب الدراسـات الموضوعية فأن الوطن العربي خلال فترة قصيرة يمكنه مضاعفة إنتاجه الزراعـي والحيواني عدة مرات.

فمثلا إنتاج العراق من القمح يمكن أن يصل إلى ضعف الإنتاج الحالي للوطن العربي، وإمكانية السودان من إنتاج البذور الزيتية يمكن أن تصل إلى ثلاث أضعاف إنتاج الوطن العربي، وإنتاج السكر يمكن أن يصل إلى سد الفجوة القائمة بين الإنتاج الحالي والاستهلاك.

أما في المجال الصناعي ومصادر الطاقة يحتل الوطن العربي المكانة الأولـى في العالم في احتياطي البترول ومكامن الغاز الطبيعي، وتشير الدراسـات إلـى أن الوطن العربي يحتوى في أراضيه ما نسبتة 60-70% مـن الاحتيـاطي العـالمي

للبترول، وينتج حوالي 40% من مجموع الإنتاج العالمي، ويعد الوطن العربي في مقدمة المناطق المصدرة للنفط في العالم بنسبة تبلغ 60% لأن الدول ذات الأهمية الكبيرة في إنتاج النفط مثل روسيا - والولايات المتحدة الأمريكية تستهلك الجزء الأكبر منها.

ويوجد في الوطن العربي العديد من المكامن المعدنية الهامة مثل الفوسفات والزنك والرصاص والحديد والأنيميون واليورانيوم، كما تتوافر في الوطن العربي معادن أخرى مثل: النحاس والذهب، وتدل الدراسات الجيولوجية التي ظهرت مؤخرا أن هناك مكامن معدنية واسعة لم تكتشف بعد، وتوجد في الوطن العربي إمكانيات كبيرة للاستخدام الواسع للطاقات البديلة وخاصة الطاقة الشمسية والرياح.

ويشهد الوطن العربي توسعا كبيرا في المجال الصناعي يمكن أن يشكل قاعدة لقيام صناعة كبيرة ومتطورة، وشهدت مرحلة السبعينات ظروفا متعددة وأسهمت في اتساع دائرة المشروعات الصناعية المشتركة بين الدول العربية مثل توفر الأموال اللازمة والأسواق المناسبة، وتوفر الموارد الخام.

إن عملية إقامة المشاريع الصناعية المشتركة لا تقتصر على أبعادها ومؤثراتها الاقتصادية التي تتجسد في مجموع القوى، والفعاليات الاقتصادية والمالية المشتركة، في مثل هذه المشاريع بل تؤدي إلى تفاعل اقتصادي، تتولد عنها قوى ديناميكية تسهم في إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية في الكم والكيف (شدود، 1993، ص79،78).

ج- العوامل البشرية

يرى رجال السياسة والجيش أن هناك أهمية كبيرة لعدد السكان، ويفسرون زيادته من العناصر المكونة لقوة الأمة تجاه غيرها من الشعوب، ولا يقتصر الاهتمام بالعدد فقط، بل بالتوزيع الجغرافي نسبة الأعمار إلى مجموع السكان. وأن سياسة أمنية رشيدة يجب أن تدرك دائما أهمية العامل البشري الذي يقف في تحقيق أهدافها (محمد، 1985، ص43).

تعتبر القدرة البشرية أو السكان والقوى العاملة، عنصراً هاماً من عوامل القدرة الشاملة للدولة أو (مجموعة الدول)، وتشير الإحصاءات الحديثة أن مجموع

السكان (الأفراد) في الوطن العربي الكبير عام 2003م يقـد ب 518، 225ر300 نسمة، منهم نسبة 34% في كل من: مصر، والأردن، وسوريا، وفلسطين، ولبنـان، ونسبة 10% في الدول الست المشكلة لمجلس التعاون الخليجي العربية، و27% في دول المغرب العربي الخمس:(ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغـرب، وموريتانيـا). و29% في باقي الدول العربية والسكان الحضر الذين يعيشون في الريف أو البادية.

تتفاوت النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة مـن دولـة إلـى أخرى، وهذه المجموعات ثلاث:

الأولى: أقل من 15 سنة.

الثانية: من 15- 65 سنة.

الثالثة: أكثر من 5ر65% للأعمـار بـين الـ 15-65، و 4ر3% للأعمـار فوق الـ 65 سنة.

مما يدل على حيوية الشعب العربي وارتفاع نسبة المواليد وقلة عدد الشيوخ، أي أن المجتمع العربي شاب يملك أعدادا وفيرة من الشباب والرجال اللائقين صحياً كقوى عاملة بصورة عامة، ولديهم القدرة على الخدمة في القوات المسلحة بـصورة خاصة.

أما العمالة في الدول العربية، فإن القوة العاملة صـورة متوسـطة - بنـسبة 36.0% من مجموع السكان، وحصة النساء من القوة العاملة تقدر بنـسبة 29.3%، وهذه القوة العاملة (من الذكور والإناث) يعمل منهم في الزراعـة نـسبة 32.7%، ونسبة18.3 % في الصناعة، ونسبة 49.0% في الخدمات.

هذا مع العلم بأن بعض الدول العربية يتواجد فيها الأطفال (مـن سـن 10-14سنه) الذين يعملون في قطاعات ومهن مختلفة، وبخاصة في الزراعـة، كـذلك تتفاوت نسبة البطالة في الوطن العربي من دولة إلى أخرى، فأعلاها في الجزائـر، حيث تبلغ 28.% من عدد السكان، وأقلها في الكويت، حيث تبلغ النسبة 1%.

ثمة عامل هام يتعلق بالسكان وهو (الثقافة والتكنولوجيا)، وما لهذين العنصرين الهامين من تأثير وفعالية في تقدم الشعب وارتقاء مستوى الدولة، حيث يقـدر عـدد الجامعات في الوطن العربي بما يقرب من مائتي جامعة، وحوالي 100 ألف أسـتاذ

وباحث يعملون فيهات وفي مؤسسات البحث العلمي العربية، وهذا الـرقم الأخيـر يعطي نسبة ثلاثة باحثين لكل 10 آلاف من اليد العاملة، وهي نسبة ضـئيلة إذا مـا قورنت بمثيلتها في الولايات المتحدة والتـي تبلـغ نـسبة 66% واليابـان 58%، وبريطانيا 36%، وهي تمثل 47 باحثاً لكل مليون نسمة من السكان، كمـا تتفـاوت الدول العربية في نسبة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، فأعلاها في تونس وتبلغ 98%، يليها عمان 95%، وأعلى نسبة أمية موجودة في موريتانيـا وهي 49% بين الذكور، و61% للإناث.

وهناك عامل حيوي لابد من ضمه إلى بند السكان والقوى العاملة، وهو عامل المعنويات القومية National Morales وهو من العوامل الصعبة القياس. وتكـون الدولة ذات معنويات عالية عندما يشعر النظام الحاكم بأنه مدعوم بإجمـاع شـعبي نشيط وفعال، ويتطلب مثل هذا أن تكون النخبة المتحفزة سياسـياً (المثقفـة) بـأن السياسة الخارجية للدولة تنبثق من القيم السائدة في المجتمع، فكـل أفـراد الـشعب العربي من المحيط إلى الخليج يؤمنون بأنهم ينتمون إلى تاريخ حـضاري واحـد، وثقافة واحدة، وقيم روحية موحدة، ويتطلعون إلى تحقيق آمال مـشتركة وأهـداف قومية نبيلة، والنهوض بالأمة العربية إلى مكان يليق بها تحت الشمس وفي مصاف الأمم المتحضرة في عصر التكتلات الدولية الضخمة (كاخيا، 2004).

7.3 أثر المتغيرات الدولية على الأمن القومي العربي

مع نهاية الحرب الباردة وبروز القطب الأمريكي، كقوة مهيمنة، يسعى لفرض إرادته وتكريس خصائص عصره ونظامه العالمي في كافة المجالات، وقدرته إلـى حد كبير في السيطرة على المنظمات الشرعية الدولية واستخدامها لترسيخ وشرعنه توجهاته السياسية والاقتصادية والعسكرية الجديدة، بما يخدم الأهداف الاسـتراتيجية لمطامع وشراهة المجتمع الصناعي والعسكري الأمريكي وإدارته السياسية.

ولعل هذه المتغيرات الدولية الحادة قد فرضت تحديات أمنيـة أكثـر تعقيـدا، وبخاصة في القضايا التي لا تمثل تهديدا مباشرا لكيان الدولة، ولكنها على الرغم من ذلك ربما تقوض سيادتها وتقلل من قدرتها على التحكم في اختراق حدودها وتـوتر

علاقاتها سواء بين الجماعات داخلها أو بين الدول داخل المنظمات الإقليمية أو الدولية.

وفي ضوء ما ذكر فإن الوطن العربي هو جزء من المجتمع الدولي ونظامه فلابد أن يتأثر بهذه المتغيرات، وعلية أن يكون عاملاً موثرا فيها ولابد من الفهم الدقيق لطبيعة المرحلة الراهنة التي يعيشها بوعيه لطبيعة العصر، وتطور العلاقات الدولية ونوعية المتغيرات الدولية القائمة (شدود، 1993 ص72).

ويمكن إبراز بعض المتغيرات التي ساهمت في أحداث تغير وتبدل في النظريات الأمنية التقليدية:

1.7.3 العولمة وتدويل القضايا الأمنية:

في إطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم، منذ مطلع التسعينات، بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغيرات البارزة، التي قد تضع الأساس لقواعد نظام عالمي جديد، ولعل من أبرز تلك التوجهات والتغيرات "ظاهرة العولمة" بتأثيراتها الحاسمة في الميادين السياسية والاقتصادية، والتكنولوجية والمعلوماتية والاستراتيجية والثقافية. فهناك عملية إعادة تنظيم للعلاقات الدولية. ومن خلال تعميق الاتجاه نحو العالمية، يسير بما يشمله ذلك من تغير مفاهيم القوة والصراع، والأمن الدولي، وجدول اهتمامات العالم، ودور الأمم المتحدة.

وهناك التوجه نحو تأكيد سيادة الاقتصاد، حيث أدى فيضان المتغيرات الجديدة في النظام العالمي إلى تغيرات جوهرية في العلاقة بين الاقتصاد والاستراتيجية، إذ أصبحت الروابط بينهما شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي، وبعد أن كان السلاح والقوة العسكرية والسعي إلى النفوذ والسيطرة السياسية والايدولوجية، محط اهتمامه وتركيزه، أصبحت الأولوية للسلع والخدمات والأسواق، كما أن التوجه نحو تعميق ازدواجية الغنى والفقر عالمياً، فقد أتضح أن العولمة تنطوي في صميمها على تهميش دور دول العالم الثالث والمزيد من تهميش الفقراء داخل حدود كل دولة من هذه الدول في نفس الوقت.

مع التأكيد على وجود عالمين: العالم المتقدم الذي يسوده التعاون والرفاه، والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويطحنه الفقر. ولقد زاد من حده التناقض بين العالمين أن القرية العالمية الواحدة جعلت كل طرف في مرأى الطرف الآخر، ثم تكفلت ثورة الاتصال والمعلومات بتحويل التناقض إلى أزمة، حيث ترسخ بين الاثنين نوع من الكراهية والخوف(حماد، 1998).

كما ارتبطت ظاهرة العولمة بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدولة المطلقة لصالح قضايا معينة، مثل التدخل الإنساني، وقد فجرت صراعاً بين اتجاهين:

الأول: يؤكد على أن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية ويمكنها التغلغل في أي مجتمع في العالم، وأنها تحقق توحيداً وتعبئة للجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد، ووفق هذا الاتجاه فإن العولمة تطرح قيماً معينه في الحكم تفرضها على الدول المختلفة، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وفي مجال الثقافة تطرح مفهوم الثقافة العالمية والعابرة للقوميات، مقابل ما تحاول الثقافة المحلية المحافظة على ثقافة وطنية وذاتية.

أما الاتجاه الثاني: فيتمسك بالمحلية، ويدعو إلى انكماش الدولة داخل حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والتكنولوجية. وتتفاقم الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي، حين تحاول القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، معتمدة في ذلك على امتلاكها لمنافذ إعلامية عديدة وعالمية، ويطلق على تلك العملية "عولمة المصالح المحلية"، وهذا ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيها في المحافظة على مصالحها في استغلال المنظمات الدولية كمجلس الأمن لفرض رؤاها وتصوراتها إزاء القضايا الدولية المختلفة، حتى لو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى، أو تمثل تهديداً غير مباشر لأمنها القومي (العيسوي، 2006). وهذا ما أكدته الاستراتيجية الأمريكية بقدرتها في توجيه ضربة لأي دولة أو قوة تريد المساس بمصالحها الحيوية.

وأثبتت أيضاً للقوى الدولية الأخرى أنها تملك الوسائل التـي تؤهلهـا لإدارة النزاعات الدولية، بل أن إمكاناتها تسمح لها بالمشاركة في العديد من الحروب في مناطق متفرقة من العالم وفي وقت واحد لفترات طويلة.

وهذا ما صرح به جورج بوش الأب في خطابة الذي ألقاه أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في (بنسلفانيا) عام 1992م الذي قال فيه:" لقد حان الوقت لتقول أمريكيـا للعالم أن عهد جديد قد بدأ، عهداً ستصنعه الولايات المتحـدة الأمريكيـة بمبادئهـا الليبرالية التي تدافع عن الشعوب وعن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا، انه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها المسؤوليات الدولية".

وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد تربعت علـى رأس هـرم الإدارة الدولية، ومن حقها في هذه الحالة أن تفرض على دول العالم سياستها ومبادئها، كما أن الإمكانات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية الهائلة التي توافرت عليها تـسمح لها بأن تتكيف مع التحولات الدولية الجديدة (العايب، 2003).

2.7.3 تراجع سيادة الدولة وظهور ذرائع جديدة للتدخل في شؤون الدول:

ثمة ارتباطاً واضحاً بين هذا العامل وظاهرة العولمة التي أحدثت تغيراً فـي واقع ممارسة السيادة الوطنية، وفي تعريف حدود السيادة، كما أدت إلى تغيـر فـي أنماط العلاقات الدولية، وفي تعريف العناصر التي تحكم هذه العلاقات، كما أدت إلى تغير الأولويات والشروط التي يجب أن تبني على أساسها كل الدول بكافة مؤسساتها مواقفها الوطنية، حتى تتمكن من الانخراط في العولمة وعدم السقوط فـي هاويـة التهميش، بل أن حرية الدول في اختيار أنظمتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية أصبحت مقيدة، وأصبح هامش هذا الاختيار ضيقاً للغاية، وتتعرض الدول الصغيرة والنامية لضغوط مباشرة وغير مباشرة عن طريق محاصرتها بخيار وحيد هو قبول مجموعة من القواعد التي تحكم الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تكون الدول الصغيرة مضطرة لقبول هذه القواعد حتى لا تزداد مشكلاتها الاقتصادية تفاقماً، وحتى لا تجد نفسها معزولة (العيسوي، 2006).

وفي السنوات الأخيرة أصبحت السيادة الوطنية للدولة غير قادرة على حماية مواطنيها، من تدخل الآخرين في شؤونها، وخاصة بعد الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية التي يجيز لها ميثاقها حماية الشعوب والأفراد ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، وبذلك جيرت أمريكيا ذلك لصالح أهدافها السياسية والعسكرية، بحيث أصبح التدويل إحدى أهم سمات السياسية الخارجية للإدارة أمريكية، وهو أحد الأدوات التي تطلق يد الإدارة الأمريكية في تحركها ضد بؤر الشر والإرهاب، وذلك من خلال الحصول على الإجماع الدولي في هيئات ومؤسسات المنظمة الدولية لاستصدار القرارات اللازمة، والتي تتيح للدول المتحكمة من خلال فرض أجندتها ومآربها على الدول المقهورة في العديد من القضايا التي تمس سيادتها.

وبذلك أصبح التدويل وفرض الوصاية الدولية باسم شرعيتها المأسورة صيغا استعمارية إمبريالية لفرض التدخل، واختراق سيادة الدول كحق تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، في ظل نظام عولمي يسود فيه منطق القطب الواحد، الذي يفرض على المنظمات الدولية عبر ابتزازات وضغوط سياسية ومادية، لاتخاذ موقف يتوافق مع مواقف ورغبات الإدارة الأمريكية.

وليس أدل على ذلك من غزو العراق واحتلاله، فقد عبر عن الفشل الدولي في ظل نظامه الحالي، في منع الحرب والتدخل لتغيير نظام سياسي وتحطيم دولة عريقة وتعريض شعبها إلى الماسي والكوارث المستمرة عبر مجلس الأمن وبغطائه، من خلال تحرير قرارات تسمح بفتح المجال واسعاً أمام تحركاتها السياسية والعسكرية والمخابراتية لتحقيق غاياتها(محمد، 2007م).

3.7.3 أحداث الحادي عشر من سبتمبر

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م تأثيراً واضحاً على مفهوم الأمن القومي العربي، حيث طرحت مفهوماً جديداً للأمن الدولي، سواء في شقه المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، إذ حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والذي يقوم بالأساس على أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن العالم كله معرض

لاعتداءات إرهابية، وشرعت في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب، ووضعت استراتيجية أمنية جديدة (استراتيجية الهجمات الوقائية)، والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة أو جماعة ترى بأنها تمثل خطرا أو تهديداً للأمن الأمريكي، وبدأت تتصرف بمنطق القوة العظمى الوحيدة في العالم، وحاولت توظيف الأهداف من أجل تحقيق مصالح وفوائد ومنافع جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز على قمة النظام الدولي(العيسوي، 2006).

ولعل هذا الموقع قد دفع بأمريكا إلى إعادة رسم استراتيجية جديدة على أساس التدخل الانتقائي، وتظهر هذه بصورة جلية في الإعلان الذي تم طرحه من قبل جورج بوش في العشرين من أيلول عام 2002م، حيث نصبت أمريكا نفسها بأن تكون مسؤولة عن الأمن العالمي ويتضح ذلك في نصوص تلك الاستراتيجية عندما نقرأ فيها (إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والآن تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية)، بل زاد الأمر عن ذلك من خلال رؤية من يقومون برسم سياستها بأنه آن الأوان لأمريكا في السيطرة على العالم. ولا أدل من ذلك من انتقاد الرئيس الأمريكي السابق بل كلنتون للاستراتيجية الجديدة عندما قال: " ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه".

ولتحقيق هذا الهدف فلقد لجأت الإدارة الأمريكية في تحركاتها على التوجهات والمبادئ التالية:

1. رفض العمل الجماعي من حيث المبدأ، وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين رئيسين هما: أ. أن تتم هذه المشاركة تحت قيادة ممكنة.

   ب. أن تحقق الولايات المتحدة أقصى فائدة ممكنة.

2. استخدام الإدارة العسكرية في تنفيذ أهداف السياسية الخارجية الأمريكية مع ترشيد استخدام هذه الإدارة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، مع ترشيد هذه الأداة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة، كما حدث في حربي أفغانستان، والعراق.

3. إعادة تعريف مفهوم السيادة، وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التـي تحميهم، وإعطاء قيمة قليلة للاستقرار العالمي.

4. تحديد أولويات الخطر الذي يهدد أمن الدول والمجتمعات على النحو التالي:

أولا: الإرهاب.

ثانياً: النظم الدكتاتورية الحاكمة في دول محور الشر.

ثالثاً: الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في البلدان الصديقة للولايات المتحدة، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها أو الأمن الدولي على اتساعه (شعيبي، 2004، ص104،105).

الفصل الرابع
أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق

1.4 مقدمة

يشكل غزو العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية - البريطانية منعطفاً حاسماً وخطيرا في التطور السياسي للعراق، ولمجمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية، فهو إذا أتى يهدد سيادة بلد ويسقط نظامه السياسي بالعنف المسلح ويطيح بالدولة العراقية، ويحل مؤسساتها وينشر الفوضى والتسيب، ويفجر تكوينات البنية الاجتماعية العراقية، ويعمل فيها تفكيكا وتفتيتاً يردانها إلى بنى عصبوية: أثنية، وطائفية، ومذهبية وعشائرية. فإنما أتى ليضع ثروات العراق ومقدراته بين أيدي الشركات الأمريكية والبريطانية فوضع وحدة العراق وعروبته موضع بحث و إعادة نظر، كما كان في الوقت نفسه مقدمة دراماتيكية لهجمة استراتيجية شاملة، على مجمل الوطن العربي أذن بها اليوم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تطرحه الإدارة الأمريكية إطارا إقليمياً جديداً، لإعادة صوغ كيان المنظومة العربية بعد توسعها لتضم بعض دول الجوار الإسلامي فضلاً عن الكيان الصهيوني.

ولقد تعددت الذرائع الأمريكية في تبرير غزو العراق في آذار 2003 واحتلاله من امتلاك النظام العراقي السابق لأسلحة الدمار الشامل، وصولاً إلى التوق الأمريكي إلى إيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان في العراق، ويكون نموذجاً يحتذى في المنطقة ككل، وفقاً لنظرية (الدومينيو) في توظيفها الإيجابي، وعلى النحو الذي أوجد التعبير الأوضح عنه في مبادرة الشراكة الأمريكية- الشرق أوسطية والقائمة على الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح السياسي، وإصلاح التعليم في المنطقة، فهل كانت هذه الأهداف والذرائع هي التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق واحدة من أخطر السوابق العالمية المتمثلة في التصرف العسكري المنفرد بذريعة (الحرب الوقائية)، بعيداً عن الإرادة والشرعية الدوليين اللتين تجسدهما الأمم المتحدة (الرشواني، 2004، ص53).

وفي مقابل الذرائع الأمريكية السابقة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولية وخارجها، الغرض منها دفع المجتمع الدولي إلى دعم طروحاتها وتأييد اتهاماتها للعراق، وذلك في الحصول من مجلس الأمن الدولي على قرار يجيز لها استخدام القوة ضد العراق. لكن هذا المسعى جوبه هذه المرة بمعارضة شديدة لاعتبارات قانونية ظاهريا، وسياسية مصلحية بالأساس من طرف حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، ولاسيما من طرف فرنسا وروسيا وألمانيا والصين، وهي الدول التي وافقت على فكرة نزع أسلحة العراق- المزعومة - من خلال آلية المراقبة والتفتيش الدولي، وإعطاء الوقت الكافي لفرق التفتيش لإنجاز مهامها قبل اللجوء إلى القوة ضد العراق، وهو ما كرسه قرار مجلس الأمن (رقم 1441 بتاريخ 8 تشرين 2002) كحل وسط وكتوفيق بين دعاة الحرب - الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا - وبين دعاة (السلام المشروط) بامتثال العراق واستنفاد سبل الحل السلمي من خلال آلية التفتيش، باقي أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

لكن الإرادة الأمريكية المتعطشة لشن الحرب على العراق وهي التي لم تجد في هذا القرار ما يسمح لها باللجوء التلقائي إلى القوة، ولا في تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هانز بلكيس، ما يفيد بأن العراق يقوم فعلا بإحياء واستئناف أنشطته التسلحية خرقاً للقرارات الأممية الصادرة ضده، بل أشادت هذه التقارير بالمقابل بتعاون العراق وتقديمه لكافة التسهيلات لفرق التفتيش لإنجاز مهامها، إضافة إلى موقف المجتمع الدولي المعارض للحرب أو الذي تم التعبير عنه بدرجات متفاوتة في العديد من المؤتمرات والقمم سواء داخل دائرة النفوذ الأمريكي المباشر، والبرلمان الأوروبي والاتحاد الأوروبي وحاف شمال الأطلسي أو خارجها كالجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وحاضرة الفاتيكان (الهزاط، 2004، ص12). كما كتب حول مشروعيتها رجال القانون والسياسيون والفلاسفة والمفكرون، واحتجت على هذه الحرب شعوب العالم في تظاهرات تنديد عالمية، أظهرت تضامنا دوليا هو الأول من نوعه في تاريخ البشرية(إسماعيل، 2003، ص99).

فأن هذه الذرائع الامريكيه وما شابها من ضعف وقصور كان لها أهمية حاسمه في اختلاق الغزو الأمريكي للعراق وجعله حتميا باعتبـاره ضـرورة إسـتراتجية للولايات المتحدة الامريكيه وعليه فإنه لابد من تلمس الأسباب الحقيقية التي كانـت وراء هذا الاحتلال.

2.4 الأسباب الحقيقية وراء الاحتلال الأمريكي للعراق

1.2.4 إستراتجية الأمن القومي الأمريكي

عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ظهـرت بـوادر تغييـر فـي طبيعـة الإستراتيجية الأمريكية، تتوائم مع دورها العالمي الجديد في مناطق العالم المختلفـة بحكم أن الإستراتيجية القديمة نمت في ظل خطر كان يهـدد الـدول الغربيـة، وان زوال هذا الخطر استلزم إعادة نظر ومراجعة لصياغة استراتيجية قومية أمريكيـة جديدة تتلائم وحقيقة الوضع الدولي السائد بعد انتهاء الحرب الباردة. والهدف واضح من ذلك هو استمرار الولايات المتحدة كقطب منفرد على قمة النظام الدولي وإلغـاء أو تأخير ظهور أي قوة مناوئة لها(العزي، 2003، ص40).

إن جوهر الإستراتيجية الجديدة تقوم على قدرة الولايات المتحدة في اسـتخدام القوة العسكرية خارجيا بكفاءة تامة، فضلا عن قيادة استراتيجية قـادرة علـى إدارة العمليات العسكرية في كل أقاليم العالم؛ ويؤشر جوهر السلوك السياسي الأمريكـي الجديد على الميل الشديد نحو البحث عن عدو جديد أو حتى اصطناعه إن لم يكـن موجودا بهدف العودة بالدول الكبرى، التي تحاول الإفلات منها، إلى الانضواء مرة أخرى تحت راية الولايات المتحدة.

ومن أجل إسباغ طابع واقعي على الدور الجديد و القـديم تـسعى الولايـات المتحدة إلى الاستمرار في ترويج الطروحات عن وجود أعداء جدد مثـل الخطـر الإسلامي ووجود دول متمردة وأخيرا مقاومة الإرهاب ومن يسانده من الدول بهدف الاستمرار في تحقيق سياسة الهيمنة العالمية تحت هذه الذريعة (حرب، 2003، ص 70).

ولعل هجمات الحادي عشر من سبتمبر أجرت تحولات فكرية وتطبيقيه بشكل طالت معظم جوانب سياسة الأمن القومي الأمريكي، حيث وفرت هـذه الهجمـات فرصة كبيرة أمام الإدارة الأمريكية لتنفيذ هذه التحولات سواء على صـعيد تعـديل الأفكار الحاكمة لإستراتجية الأمن القومي الأمريكي ذاتهـا أو علـى صـعيد بنـاء القدرات الأمريكية واستحداث نظريات قتاليه جديدة عبر الاسـتفادة مـن التطـور التكنولوجي في المجال العسكري (محمود، ص112).

ولقد أعطت هجمات 11 سبتمبر للولايات المتحدة الأمريكية قدرة إسـتراتيجية مضافة على اتخاذ سلوك سياسي خارجي جديد يهدف للحفاظ على بقائهـا القطـب المهيمن الوحيد على العالم تحت ذريعة معالجة الإرهاب.

وبهذا الخصوص فقد عبر جورج بوش الابن بكل وضوح عن هـذه النزعـة العدوانية بعد أحداث 11 سبتمبر، عندما حدد بعض ملامح النظام العـالمي الجديـد الذي لا يحتمل الحلول الوسط وفرض هـذا علـى الإطـراف الدوليـة الأخـرى، والمؤسسات الدولية الفاعلة كمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة: وكان مضمون هـذه الإستراتجية معبرا عن أهدافها بصراحة لا نظير لها عندما قال: إن لم تكـن معـي فأنت مع الإرهاب (احمد، 2003، ص74).

لقد بات وجود خطر مشترك، متجسد بالإرهاب، يمثل عاملا ضـروريا كون التعامل معه يكون هو هدف الإستراتيجية، ويمنح الإستراتيجية الأمريكية قدرا من التأييد الداخلي ويعطيها شيئا من الشرعية، ويعمل على تحريرها من الـضغوط والضوابط التي تختفي بحكم وجود الخطر الخارجي وتظهر في حال غيابه. كما انه يعمل على تعزيز الصور والقوالب الذهنية الخاصة بأمة ما ونظرتها إلى الآخـرين من خلال تحديد أوجه التمايز والاختلاف الذي يكون مبنيا على أسـاس أن أفكـار ومبادئ الإرهابيين تمثل التناقض الشديد مع القيم والمثل التي يدين بهـا بقيـة دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة، مما يعطي مسألة التمسك بهذه بقيمهم ومبادئهم قوة مضافة على اعتبار أنها تمثل الجانب الصحيح أما الإرهابيين فيمثلون الجانـب الخطأ.

وتبعا لهذه الوظائف التي يؤديها وجود النقيض (سواء أكان من يمثل النقيض دولة، أم الجماعات الإرهابية أو المتطرفين الإسلاميين، أو حركات المقاومة) نجـد أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتجه نحو التأكيد على ضرورة وجود هذا النقيض، سيما أن الإستراتيجية القومية الأمريكية ذات نمط عالمي الأمر الذي يجعل من فكرة وجود العدو بمثابة ذريعة أو مبرر للقيام بسلسلة من التحركات السياسية التي تهدف في المقام الأول لعب دور فاعل في إدارة الشؤون العالمية من خلال وضع وتنفيـذ استراتيجيات وسيطة تصب في خدمة أهداف الإستراتيجية القومية الأمريكية، وكل هذا يجري تحت ذريعة مقاومة العدو الخارجي، وبهذا عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف الأخطار الكامنة مع تضخيم حجمها وتشويه لحقيقة أهدافها وبما يخرجهـا عن أطوارها الحقيقية من خلال اعتماد سياسة اختلاق الأزمات التـي لـيس مـن الضروري أن تهدد مصالح الولايات المتحدة ولكـن مجـرد وجودهـا كـاف لأن تستثمره وفق صيغة تبرر ما ستقدم عليه من سياسات إجرائية تصب في مجملها في تحقيق أهداف أمريكية، وفي سبيل ذلك تلجأ إلى توظيف المنظمة الدوليـة ممثلـة بالأمم المتحدة من أجل الحصول على غطاء تعده شرعي وقانوني يـسمح بفـرض السياسات المراد فرضها، كما أنها لن تتوان عن توظيف المجتمع الدولي للتأكيـد على شمولية الخطر الذي يهدد الدول جمعيها وهي (العراق، إيران ،ليبيا، وكوريا الشمالية)، فضلا عن الإرهاب المتبع من قبل الأصولية الإسـلامية، أو المنظمـات الفلسطينية(من وجهة نظرها) (مضر، 2003).

وقد لخصت هذه الإستراتجية "مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي كتب عنه مؤخراً في الصحافة الأمريكية والغربية والذي كان احد واضـعوه مجموعـة مـن مفكرين واستراتجيين أمريكيين برعاية "معهد المبادرة الأمريكية" و"معهد هد سـون" حيث يروا إن محور المشروع يقوم على ضرورة ضمان التفوق الأمريكي المتفـرد على بقية العالم في القرن الحادي والعشرين، ومن أجل تحقيق ذلك فلابد من تبنـي سياسة هجومية غير اعتذارية وانفرادية غير مترددة تعتمد على القـوة العـسكرية بالدرجة الأولى. ويقول مؤيدوه إن هنالك حاجة إلى" بيرهاربر" جديدة تسوغ اعتماد

الإستراتجية الهجومية الجديدة وتشل قدرة النقاد والمعارضين عن الوقوف في وجه الولايات المتحدة (الحروب، 2003، ص12).

ومما يجدر ذكره أن مشروع القرن الأمريكي الجديد قد أخذ شكلا تصاعديا ووحشيا مع وصول المحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكية لتنفيذ هذه الإستراتجية معلنا **أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الولايات المتحدة وتتجلى أهدافه في البنود التالية:**

1. الهيمنة على أهم ثروات العالم وفي طليعتها النفط، الذي يوجد مخزونه الأعظم في المنطقة العربية والإسلامية، والغاية أنها بامتلاكها للنفط العالمي تتحكم بعصب الحياة الصناعية والاقتصادية لدول العالم أجمع بما فيها الدول الصناعية الكبرى.

2. منع أي دولة في العالم من امتلاك قدرات عسكرية أو تكنولوجية في مجال السلاح الذري أو التقليدي تكون قدراته أكبر مما لدى الولايات المتحدة، أو ما يوازيه أو أي سلاح يمكن أن يهدد مصالحها في العالم، أو يمنع تنفيذ استراتيجيتها المقررة للهيمنة.

3 . القوة العسكرية الضاربة الأولى في العالم هدف مستمر ودائم للولايات المتحدة؛ مهما كان نوع الإدارة الحزبية الحاكمة، من أجل زرع الرعب في نفس أي عدو مضاد لها، أو احتمال ظهور منافس دولي يسعى للسيطرة على مناطق الطاقة في العالم. فالقوة الضاربة هي الأداة الفاعلة لفرض السيطرة على العالم، كما أنها تبقي الأعداء المحتملين يعيشون وفي ذاكرتهم دوافع الخوف والخشية من معاداة الولايات المتحدة(المصري، 2003، ص 53).

4. تفكيك الدول العربية والإسلامية عبر مخططات الفوضى الخلاقة أو البناءة، لتحقيق هدف مشروع الشرق الأوسط الجديد للهيمنة عليه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، هذا الشرق الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى حدود الهند والصين شرقاً، والرامي إلى إعادة تركيب دوله على أسس طائفية وإثنية وعرقية مما يجعل الحليف الاستراتيجي ـ الكيان الصهيوني ـ الدولة الأقوى في منطقة الشرق الأوسط الكبير والمتحكمة في محيطها الإقليمي وفرض إرادتها عليه.

5. منع الدول العربية والإسلامية من معرفة أو تعلم العلم النووي، أو تفكيك أسراره، لما يشكل من خطورة على المشروع الأمريكي وعلى الكيان الصهيوني، ويسمح فقط تحت الإشراف الأمريكي والأوربي على بيعهم المفاعل النووية المصنعة من قبلها أو من حلفائها ذات الأغراض السلمية، مع منع إنتاج اليورانيوم المخصب لدى تلك الدول حتى لا تتعرف على أسرار العلم النووي، بل يجب أن يباع جاهزاً لتلك الدول تحت الرقابة الصارمة، وأن تستمر عملية إشراف الخبراء المعينين من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في أوربا لمراقبة المفاعل السلمية في بلدان العالمين العربي والإسلامي.

6. تكون الولايات المتحدة المتصرف الأكبر في شؤون المنطقة العربية والإسلامية داخلياً وخارجياً تحت مسميات مختلفة وشعارات كبناء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحرية المرأة، أو تحت ذريعة متابعة مشاريع التنمية والتعليم والثقافة، وتحسين الدخل، وتوزيع الثروة وغيرها من شعارات التي تتفق مع كل مرحلة زمنية تحددها المصالح الأمريكية.

7. يعد أمن إسرائيل وقدراتها العسكرية التي تفوق عدة مرات قدرات الدول العربية مجتمعة خطاً أحمرا، وكذلك الهيمنة على النفط منبعاً وممراً وتسويقاً من المحرمات التي يمنع التنازل عنها أو المساس بهما من قبل إي إدارة أمريكية حالية أو قادمة.

8. محاربة المانع الإيديولوجي الدائم للمشروع وهو الإسلام، من خلال تراثه ومكوناته، فلا بد من خلق البديل له، كإسلام جديد مصنع الذي يتوافق مع المشروع، ولا يهدده، ومنها العمل على استبدال القرآن الكريم بقرآن جديد، وهذا ما عبر عنه بما يسمى بالفرقان، والعمل على منع آيات القرآن الجهادية، أو الرافضة للهيمنة من كتب التعليم أو وسائل النشر والإعلام في الدول العربية.

9. التركيز على محاربة العروبة والفكر القومي والتاريخ القومي، وفكرة الوحدة العربية، والأحزاب القومية، لأنها تشكل عائقاً ثقافياً وسياسياً للمشروع الأمريكي، وكذلك الدول ذات التوجه القومي العربي(Kessler,2003).

10. استخدام عقيدة بوش في فرض المشروع، الذي صاغه المحافظون الجدد، وكتبه وولفيز في عام 2000 الذي كان يسمى (عقيدة وولفيز)، هذه العقيدة التي تقول: (على أمريكا أن تشن حروباً وقائية بشكل دوري للدفاع عن نفسها ضد الـدول المارقة والإرهابيين المزودين بأسلحة الدمار الشامل، وعليهـا أن تفعـل ذلـك بمفردها إذا اقتضت الضرورة ذلك).

11. اعتبار كل دولة تمانع أو تقاوم المشروع الأمريكي دولة مارقة أو إرهابيـة أو مصدراً للإرهاب، واليوم يعد الرباعي الإرهابي في نظـر صـناع المـشروع الأمريكي؛ والمكون من سورية وإيران وحـزب ا وحمـاس دولاً ومنظمـات وقوى مارقة وإرهابية لممانعتها للمشروع الأمريكي (سلطان،2007).

وعليه فإن أبرز الأهداف التي سعت الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها في العراق من خلال الغزو ما يلي:

أ. عزل العراق عن محيطه العربي والإسلامي، واتخاذه مركزاً للسيطرة الأمريكية على المنطقة التي تحوي أكبر احتياطي نفطي عالمي، وتضم أهم طرق الملاحة العالمية، فضلاً عما تحويه من أسواق وطاقات بشرية وغيرها من المتطلبـات الضرورية؛ لتحقيق الهيمنة العالمية، يقول أسـتاذ التـاريخ المـساعد بجامعـة كاليفورنيا (مارك ليفاين) : "ربما يكون من الصعب على الأمريكيين فهم احتلال العراق من خلال سياق العولمة، لكن العراق اليوم هـو مركـز واضـح لهـذا الاتجاه، فهنا في العراق نجد أن القوة العسكرية استخدمت لبسط السيطرة علـى أهم السلع العالمية اليوم، ألا وهي النفط؛ وأن الشركات العالمية اتحدت مع قوات الاحتلال لتجريد البلاد من منافعها.

ب. التمهيد لإقامة علاقات إسرائيلية عراقية متميزة تمكن إسـرائيل مـن اختـراق الصف العربي وتفكيكه، للوصول إلى تحقيق السيادة الإقليمية بمـساعدة الإدارة الأمريكية، التي تبذل ما في وسعها لتحقق هذا الهدف، فقد "اعترفت مستـشارة الأمن القومي للرئيس الأمريكي أن واحداً من أهم دوافع الإدارة الأمريكية لـشن الحرب على العراق، كان في الحقيقة إرضاء لإسرائيل.

ج. أمركة العراق لاتخاذه نموذجاً في الديمقراطية السياسية والحرية الدينية والاجتماعية والسلوكية، والاقتصاد الحر، وغيرها من المبادئ التي تروّج لها الإدارة الأمريكية لدعم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تسعى إلى فرضه على دول المنطقة الرافضة له، بحيث تتعلم هذه الدول مما حدث للعراق وتصبح عقلانية من وجهة نظر أمريكية فتحول في سلوكياتها لتصبح حسب المحددات والمواصفات الأمريكية (الياسين، 2004، ص259).

د. إيهام الشعب العراقي بأن مستقبله المستقر: أمنياً، واقتصادياً، وسياسياً، مرهون باستمرار الوجود الأمريكي في العراق، ممثلاً بالأعداد الكبيرة من القوات والمعدات المنتشرة في محافظات العراق ومدنه، و مستقبلاً بإقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في بعض المدن العراقية، إذ بلغ عدد القواعد الأمريكية في العراق أربعة عشر قاعدة بموجب الاتفاقية الأمنية المؤمل التوقيع عليها في أواخر تشرين الثاني ،2008 كما هو الحال في اليابان وكوريا الجنوبية، وحتى عهد قريب في ألمانيا (النصراوي، 2005، ص58).

هـ. إقامة نظام حكم موالٍ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وإعلامياً للولايات المتحدة بخاصة، والغرب بعامة، والحيلولة دون إقامة نظام حكم ديني (ثيوقراطي) أو أي نظام مناوئ للولايات المتحدة، وقد بدا هذا الهدف واضحاً في إصرار الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) أثناء حكمه للعراق، على ألاّ يشتمل الدستور المؤقت للعراق الذي تمت المصادقة عليه من قِبل مجلس الحكم في مارس 2004 نصاً يفيد بأن الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع في العراق، والاقتصار على أن يكون (أحد) مصادر التشريع (خطاب، 2004).

وفي سياق تلك الإستراتجية كانت ساحة الحرب في العراق بمثابة ميدان اختبار لهذه التحولات الرئيسية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فقد شكلت هذه الحرب من ناحية تطبيقا لمبدأ العمل الوقائي، كما عكست الحرب على العراق بلورة فكر عسكري أمريكي جديد يقوم على الاستفادة من التطور التكنولوجي الضخم، الذي تتمتع به الآلة العسكرية الأمريكية ولاسيما من حيث ما يوفره هذا التطور من عناصر الخفة وسرعة الحركة وكثافة النيران ودقتها الشديدة، وفي الوقت نفسه

شهدت الحرب نظريات قتالية جديدة تقوم على مبدأ الأسلحة المشتركة بطريقة أكثر تكاملا، كما اتسم أداء القوات الأمريكية بالقدرة السريعة على التعامل مع المستجدات غير المتوقعة في مسرح العمليات (محمود، 2003، ص112).

وفي ضوء ذلك يتبن لنا إن الولايات المتحدة الأمريكيـة كانـت علـى إدراك عميق بالقيمة الإستراتجية والجيو- ستراتيجية والاقتصادية للعراق، ومـع وجـود قناعة مؤكدة لدى مختلف مؤسسات صنع القرار السياسي الأمريكي، أن العراق كان يشكل الحلقة الأقوى في قائمة الدول العربية، والأكثر جدية في تهديد المصالح غير المشروعة لها في المنطقة، وقد أكد ذلك مواقف العراق إزاء قضايا جوهرية، منهـا السياسة النفطية، والموقف من الوجود العسكري الأمريكي في المناطق العربية، ثـم الموقف من الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني على أرض فلسطين وما يمثلـه هذا الكيان الغريب من تمثيلا حقيقي للمصالح الأمريكية باعتبـاره الأداة الـسياسية والعسكرية الأولى التي تركن لها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ الكثيـر مـن مصالحها في المنطقة، كما كان الرئيس صدام حسين مـن أكثـر الممـانعين لهـذه السياسة، وداعيا للعمل العربي المشترك فجاء التصادم بين المـشروعين الأمريكـي والعربي ممثلا بالعراق، ولأن العراق يمتلك مقومات الممانعة فقد اعتبر في صـف المتمردين على السياسة الأمريكية في المنطقة، وعليه لابـد مـن تنفيـذ الاحـتلال والإطاحة بقيادته وتغيير ملامح وجهه العربي بأمركته وتقييد حركته وتغيير سياسته السابقة وجعله مرتكزا لها في المنطقة، وهذا ما كان لهـا فـي الفعـل (التميمـي، 2007).

2.2.4 السيطرة على منابع النفط

لقد كان للنفط تأثيره الواضح على المنطقة العربية، فمنذ اكتشافه والتغيـرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البنى والقيم والمؤسسات تترى على المنطقـة سواء في الأقطار النفطية أو غير النفطية، وجعلت من المنطقة مضمار تنافس بـين القوى العظمى في العالم، ويكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيويـة أثـرت

وتؤثر في صياغة المشهد العالمي، فالنفط وصناعاته تتصف بعدد من الخـصائص لعل أهمها:

أولا: إنه يعد المصدر الأساسي للطاقة في العالم، إذ يعد مصدر الطاقـة الأساسـي الأول للآلة الرأسمالية العالمية ولولاه لتوقفت عجلتها وتلاشت قوتها؛ ويرجـع استمرار أهمية النفط في سوق الطاقة العالميـة إلـى سـيطرته علـى قطـاع المواصلات الذي ينفرد فيه بحوالي 96% من حصص السوق، وكـذلك يـشكل النفط 27% من إمدادات الطاقة في القطاع الصناعي، و9% منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية.

ثانيا: يعد النفط أيضاً مصدرا مهما من مصادر العائدات النقدية والمالية، وتمـارس مدفوعاته تأثيرا بالغ الأهمية على موازين المدفوعات لكل دول العالم؛ كمـا أن صناعاته تعد أضخم الصناعات في العالم، إذ أنها تنتج أكثر مـن عـشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعاتها المختلفة وتمتاز بميزات تجعلهـا تتمتع بحرية العمل تحت كل الظروف والأنظمة الاجتماعية؛ لذا تعـد شـركات النفط الأضخم بين الشركات متعددة الجنسية وأكبرها نفوذا وقوة؛ وهذه الشركات رغم تأميم الدول النفطية لبعض أعمالها وبروز الشركات النفطية الوطنية التابعة لتلك الدول فإن الشركات العالمية ما تزال رغم انحسار قوتها النسبية أضخم كتلة اقتصادية في العالم، حيث أنها تحتفظ بتصدرها قائمة أكبر الـشركات متعـددة الجنسية في العالم، ففي عام 1998 بلغت مبيعات ثلاث شركات نفطية عملاقـة هي الأكبر بين أكبر 25 شركة تجارية وصناعيـة في العـالم 217.8 مليـار دولار، ووظفت حوالي 242400 شخص وهذه الشركات هي رويال داتش شل، وBP Aramoco وموبيل؛ وأخيرا تؤثر سلع النفط على جميع الدول سواء كانت منتجة أم مستهلكة له وتزداد أهميته مع النمو المطرد في إنتاجه واستهلاكه وهو ما سيؤثر على كل ما يرتبط بهذا الإنتاج والاستهلاك وسـيؤثر فـي قـرارات وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة معا. وتتوقع وكالة الطاقـة الدوليـة IEA ارتفاع الطلب على النفط من مستواه الحالي لكي يتراوح بحلول عام 2010 مـا بين 92 و 95 مليون برميل يوميا، في حين يصل إلى 110 مليون برميل يوميا

بحلول عام 2020، وأن الطلب على نفط الأوبك سوف يصل بحلول العامين المذكورين 41 و 53 مليون برميل يوميا على التوالي، وأن ست دول نفط من أعضاء أوبك سيكون بمقدورها الوفاء بنصف احتياجات العالم من النفط بحلول العام 2010 وهذه الدول هي: السعودية، الكويت، الإمارات، العراق، إيران، وفنزويلا (Chalabi,2005,p53).

ولقد أوضحت دراسة أعدتها هيئة معلومات الطاقة الإنتاجية للنفط بأن تقديرات الطاقة الإنتاجية للنفط قد تصل إلى نحو 95 مليون برميل يوميا عام 2010، ونحو 104 ملايين برميل عام 2015، ستصل إلى 112 مليون برميل يوميا عام 2020. وهي تؤكد ارتفاع طاقة أوبك الإنتاجية وسيطرة الدول الست على الإنتاج المستقبلي والوفاء بنحو ثلث احتياجات العالم، ونحو 88 في المائة من الطاقة الإنتاجية لهذه الدول الست في منطقة الخليج (مما ينقل تنسيق العرض العالمي للنفط بصفة أساسية إلى تلك المنطقة، وإذا أضيف إليها من الدول العربية من سوف تسعفه احتياطياته النفطية للمساهمة في تلك الاحتياجات مثل عمان والجزائر وليبيا، ولا نبالغ إذا توقعنا أن المنطقة العربية ومعها إيران، يمكن أن تمسك بمفاتيح الإمدادات النفطية بحلول 2010).

أما في ما يخص منطقة حوض بحر قزوين فإن أمريكا لا تخفي اهتمامها فيها لأسباب نفطية وإستراتيجية، وبحسب الإحصاءات الرسمية الأمريكية فإن احتياطات النفط في هذه المنطقة تصل إلى ما بين 213-135 مليار برميل، وذلك بعد اكتشاف الخزان النفطي قبالة شاطئ كازاخستان شمال بحر قزوين باحتياطي يصل إلى حوالي ربع احتياطي المنطقة. وبذلك تأتي هذه المنطقة بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد منطقة الخليج، وتأمل الولايات المتحدة أن يؤدي تطوير صادرات النفط القزوينية للولايات المتحدة إلى تحريرها من الاعتماد المتزايد على نفط الخليج، لذلك اقترحت خطة النفط القومية عددا من المشاريع الرامية إلى دمج صادرات النفط القزوينية بالاقتصاد العالمي (الزبيدي، 2005، ص11). وتأسيسا على ما سبق فإن النفط لعب دورا مهما في تحديد طبيعة السياسة الأمريكية، فمن أجل السيطرة على منابعه ومصادره وبالتالي نهبه، تفعل السياسة الأميركية التي تحددها وتوجهها

شركات النفط الاحتكارية الأميركية الكبرى التي عبر عن مصالحها الرئيس الأمريكي جورج بوش وإدارة المحافظين الجدد، كل ما من شأنه ضمان التحكم به نظراً للدور الحاسم الحيوي الذي يلعبه في الاقتصاد العالمي، فالنفط لا يزال يتربع على عرش المصادر الأكثر نفعاً واستخداماً للطاقة، ويشكل السلعة الإستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي أكثر من أي سلعة أخرى على الإطلاق، لدرجة أن المجتمعات الصناعية خاصة لن تقوى على الحياة والعيش من دونه، وهذا ما يفسر انتشار الآراء الداعية إلى ضمان تدفقه وتوافره، حتى لو احتاج الأمر إلى استخدام القوة العسكرية. ولضمان نجاح هذه الإستراتيجية، والتقليل من مخاطر حرمان الشركات الرأسمالية الاحتكارية النفطية من تدفقه واستغلاله، عملت إدارة بوش لاختلاق كل ما من شأنه من أحداث سياسية خطرة يتيح لها فرض سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على منابعه ومصادره، وكان لابد لها من إيجاد شرطي عالمي تابع لها وتحت سيطرتها أو أن تقوم هي بهذا الدور لحماية تدفق الثروة النفطية، ولكن تصاعد حركات المقاومة ضد المصالح الأميركية جعلها تختار طريق الوجود العسكري الأميركي المباشر في قلب مناطق النفط، بهدف حماية مصالحها بالقوة العسكرية، وتوحدت بذلك شركات صناعة السلاح مع الشركات النفطية في توجه واحد.

وعليه فإن السيطرة على النفط العراقي كان من أهم أسباب التي أدت إلى الغزو الأمريكي على العراق، حيث مثل السيطرة على النفط هدفا استراتجيا للولايات المتحدة في ظل الأزمة العنيفة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في عهد جورج بوش، ولاسيما مع إعلانه عن التوسع في الإنفاق الحكومي وبالذات في مجال الإنفاق العسكري، وإعلانه أيضا عن البرنامج الطموح لخفض الضرائب، كما أدت هجمات 11 سبتمبر إلى حدوث المزيد من التدهور في أداء الاقتصاد الأمريكي وخاصة بعد زيادة في الأعباء الاقتصادية لتكلفة الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب، بدءا من حرب أفغانستان ووصولا إلى الحرب على العراق (محمود، 2003 ص66).

ومما يجدر ذكره أن أمريكا قد أولت النفط العراقي أهمية كبـرى قبـل ذلـك بكثير، فقد أوضح ذلك زكريا البرادعي في كتابه الإنسان والطاقة بقوله:" قـد نجـد تفسيرا بتروليا للتدخل الأمريكي والدول الصناعية الكبرى مـن أجـل الـسيطرة المباشرة علي منابع إمدادات البترول في الخليج، فاحتياطي البترول الأمريكي 34.1 مليار، وطبقا لمعدلات الاستهلاك فإنه سينضب تماما مـع مطلـع القـرن الواحـد والعشرين، بينما الحقائق تشير أن العراق يعتبر مركزا نفطيا مغريـا، نظـرا لمـا يحظى به من احتياطي نفطي، بالمقارنة مع دول المنطقة، حيـث تـشير الأرقـام المتوفرة حول النفط العراقي حالياً إلى أنّ العراق يمتلك احتياطياً مؤكداً يبلغ حوالي 115 مليار برميل، ممّا يجعله في المرتبة الثالثة عالمياً بعد المملكة العربية السعودية وكندا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكّد، ويقع معظم هـذا الاحتيـاطي (حـوالي 65%) جنوب العراق. وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المـستقبلية بشكل كبير، على اعتبار أنّ حوالي 90% من مساحة البلاد لم يـتم مـسحها بعـد. وبحسب بعض المؤسسات البحثية والجهات المختصّة مثل: (معهـد بيكـر، مركـز دراسات الطاقة العالمية، اتحاد العلماء الأمريكان.. إلخ)، فإنّ هذا الاحتيـاطي قـد يصل إلى حدود 215 مليار برميل أو أكثر، إذا ما تمّ إجراء عمليات بحث وتنقيـب في منطقة الصحراء الغربية الواسعة جداً، في حـين يعتبـر الـبعض الآخـر أنّ الاحتياطي الذي يمكن اكتشافه فيمـا بعـد لـن يزيـد عـن 45 مليـار برميـل .(Jones,1981,P76)

وعلى أية حال فان أهمية النفط الخليجي والعراقي تحديدا تكمن في عدة نقـاط نختصرها على الشكل التالي:

1. أن الولايات المتحدة أصبحت تعي تماما أنها ليست وحدها على الساحة الدوليـة خاصة من الناحية الاقتصادية، وأن هناك دولا عديدة تسعى للوصـول إلـى مستواها والتفوق عليها في المدى المنظور، وعليه كان لا بـد لواشـنطن أن تعمل على إفشال وصول الآخرين إلى مستواها أو التحكم في عملية صعودهم إليها، فكان النفط الخليجي والعراقي هو الوسـيلة، ذلـك أن معظـم الـدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج، ولحسن حظ أميركا أن

هذه الدول وخاصة أوروبا واليابان لا تمتلك نفطا صالحا للاستهلاك في أراضيها، وعليه فإن قوتها الاقتصادية ترتكز بالأساس على النفط المستورد من الخارج وبالتحديد من الخليج، وسيطرة أميركا على هذا النفط سيعطيها مجالا لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وأسعار النفط، ما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعا بطريقة غير مباشرة للإشراف الأميركي.

2. في حال استقرار الأوضاع بالعراق، فإن ذلك يمكن الشركات الأميركية من الوصول إلى 112 مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي المعلن للبلاد، ويعتبر أهم احتياطي عالمي بعد السعودية، وهذا معناه أن السيطرة على العراق تعني الحصول على نحو ربع احتياطي العالم النفطي، دون أن نذكر الأرباح التي ستأتي للشركات النفطية الأميركية بعد إنهاء مصالح الشركات النفطية الروسية والفرنسية والصينية التي كانت قائمة في العراق إبان حكم الرئيس الشهيد صدام حسين رحمه ا .

3. تعتبر كلفة إنتاج النفط العراقي من بين الكلاف الأدنى في العالم (نحو 1.5 دولار للبرميل كحد أقصى) ولذلك فإن الأرباح هائلة، وعدا عن ذلك فإن الأهم هو الأرقام التي تتحدث عن نسبة الاحتياط ومعدلات الإنتاج إلى الاستهلاك، أي بمعنى آخر عدد السنوات التي سيستغرقها صرف الاحتياطي النفطي بمعدلات الإنتاج الحالية.

وخلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة سيستقر إنتاج النفط ويتجه فيما بعد للانخفاض بحدود خمسة ملايين برميل يوميا، والعراق وحده يمتلك قدرة عالية جدا على زيادة الإنتاج بكميات كبيرة جدا، إذ يعتقد بعض المحللين أن العراق في حدود السنوات الخمس القادمة ستبلغ قدرته قدرة السعودية الحالية أو بحدود 10 ملايين برميل نفط يوميا(Saadalla,2003,p27).

4. وجود وسيطرة القوات الأميركية على نفط العراق والخليج سيمنع حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد أميركا أو إسرائيل، وستكون القوات الأميركية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة جميع دول الخليج

النفطية إذا حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة أو لأي إستراتيجية يمكنهـا أن تهدد الآبار النفطية وإمداداتها، ويمكن أميركا أكثر من الضغط علـى منظمـة أوبك لاستنزاف احتياطياتها من خلال الإنتاج العالي لدرجـة قـصوى، مـع التشديد على أن يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى إن لـم تكـن الـدنيا (الحمش، 2004، ص261،259).

5. إضعاف منظمة اوابك ومنع قيام أي دور فعال للدول المنتجة للنفط، ويظهر هذا جليا في التعديل الذي رفع لمجلس الشيوخ في حزيران عام 2006 المسمى "لا أوبك" والذي ينص على أحقية وزارة العدل الأمريكية ولجنة التجارة الاتحادية بمقاضاة أوبك بتهمة التلاعب في الأسعار، وبذلك تستطيع أمريكا من الـضغط على الأوبك واستنزاف احتياطاتها من خلال الإنتاج العالي للدرجة القـصوى، كما إن وقوع النفط العراقي تحت السيطرة الأمريكية قد يؤدي إلـى خـروج العراق من الأوبك؛ مما سيشكل شرخاً كبيراً في الأوبك ويضعف فاعليتها في التأثير في سعر النفط في السوق العالمية، وحتى لو لم تخـرج العـراق مـن الأوبك؛ فإنها ستضغط بكل الوسائل لزيادة إنتاجها حتى لـو لـم يـرق ذلـك لأعضاء الأوبك، وستزيد كمية النفط المعروض بشكل ملحـوظ، وسـتنخفض الأسعار إلى مستويات تاريخية(عبد العظيم، 2003، ص 101).

وخلاصة القول، يمكن بعد هذا كله إدراك أهمية نفط العراق في ظـل حاجـة أمريكا إليه، وهي لا تجد حلا لأزمتها الاقتصادية المتفاقمة إلا بالسيطرة المباشـرة على آبار النفط الغنية في العالم، والاحتلال المباشر للعراق ووضع يـدها علـى نفطه وثرواته، وهو ما يمهد الطريق أمامها للتلاعب بأسعار النفط العالمي بما يخدم مصالحا وهيمنتها على العالم، بعد أن كان تحديد أسعار النفط بيد منظمـة الأوبـك، إضافة إلى أن النفط مازال هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وسـيبقى كـذلك على الأقل خلال المائة عام القادمة، وكل المصادر البديلة التـي تمـت تجربتهـا ومحاولة الاعتماد عليها لم تثبت كفاءتها كما النفط الذي تعتمد عليـه الإسـتراتجية الأمريكية التي يعاني اقتصادها ووضعها المالي من عجز كبير، الحضارة الغربيـة

وصناعاتها. وبذلك تكمل مشروعها بالسيطرة على العالم والانفراد بقيادته من خلال وضع يدها على البؤر الغنية بالنفط والطاقة في العالم.

3.2.4 حماية إسرائيل والحفاظ على أمنها:

إن النظرة المنصفة لجوهر الصراع العربي الإسرائيلي منـذ بدايتـه الأولـى سيتضح له حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل وتفردها كقوة رادعه في المنطقـة منـذ تأسيس هذا الكيان الصهيوني، فعلى مدار هذا الصراع بانت النوايا الأمريكية علـى حقيقتها، وظهر الدعم السياسي والعـسكري والاقتـصادي والمعنـوي لإسـرائيل باعتبارها- من وجهة النظر الأمريكية - النظام الديمقراطي الوحيد فـي المنطقـة العربية، وقد ظهر هذا جليا بالدعم الأمريكي لإسرائيل في كل الحروب الإسرائيلية، وبالمقابل جرى التغاضي عن قضية الأرض والإنسان في فلسطين، ولم تنل القضية الفلسطينية من الجهود الأمريكية المزعومة شيئا يصب في تخفيف حـدة الـصراع العربي الإسرائيلي أو السير في خطى نحو حل سلمي يقبل به الطرفان، وكانت كل الجهود الأمريكية لا تعنى بهذا الجانب؛ بل أنها كانت تـصب فـي إدامـة عمـر الصراع، والبحث عن اتفاقيات وحلول سلمية لا تتـضمن حـق العـودة والقـدس والمستوطنات واللاجئين وإنما كانت مشاريع سلمية ذات خطوط عريضة لا تعطـي لعامل الزمن بالاً على الإطلاق وعلى سبيل المثال: مؤتمر مدريد الذي تولـد منـه مؤتمرات كاتفاقية (أسلو، شرم الشيخ، وادي عربة، غزه أريحا أولاً) وغيرها مـن الاتفاقيات التي لا تلبي أدنى درجات الطموح الفلسطيني نحو السيادة علـى الأرض المحتلة، أو تأسيس دولة يعترف العالم بسيادتها وهذا شرط أمريكي.

ومن هنا جاءت الحرب الأمريكية على العـراق رعايـة لمـصالح حليفتهـا إسرائيل، في الوقت الذي أنكرت فيه الدبلوماسية الأمريكية أن إسرائيل جـزءاً مـن حساباتها في الحرب، وأظهرت العراق عدواً حقيقيا للأمن والسلم الدوليين وتقـوده قيادة مستبدة لإنسانها وتمارس العدوان على الجيران، ولا تلقي بالاً للقرارات الدولية التي تنظم علاقات المجتمع الدولي ببعضه البعض.

ولان العراق يمثل الممانعة الحقيقية للسياسات الأمريكيـة الـصهيونية فـي المنطقة مستنداً لإمكاناته المادية والبشرية، وخاصة في ظل اختراقه لسقف التسليح والتطوير المفروض على الدول العربية في المنطقة، فمنذ قـصف مفاعـل تمـوز النووي العراقي (1982)، وبروز نجم الجيش العراقي، أصبح تفكيك هـذا الجـيش المعروف بوطنيته وقوميته هدفاً استراتيجياً أمريكياً ومطلبا صهيونياً، فكانت حـرب الخليج الثانية واثني عشر عاما من الحصار، بهدف تدمير البنية التحتيـة العلميـة والصناعية للعراق، وهاهو الاحتلال يعمل على إكمال المهمة عبر استهدافه العلماء العراقيين المتميزين في مختلف التخصصات بالاعتقال أو الاغتيال، بأيدي عراقيـة وصهيونية وأمريكية (جاد، 2003، ص35، ص36). وبذلك وبعد تمهيـد الأرض العربية والقضاء على النتوء الأبرز سيسهل فرض الأجندة الأمريكيـة الإسـرائيلية المشتركة، وسيصبح بالإمكان إنجاح أي تسوية مطلوبة مهما كانت مجحفة وغيـر عادلة بحق الفلسطينيين والعرب، وسوف يكون بالإمكان أن تصبح إسـرائيل لـيس دولة عادية فقط في المنطقة، بل ذات دور إقليمـي محـوري (الحـروب، 2003، ص17).

وعلية يمكن تلمس ملامح الإستراتجية الـسياسية الأمريكيـة إزاء الـصراع العربي الإسرائيلي التي تم ترسيمها في ظل دعواتهـا للحـرب الأمريكيـة علـى الإرهاب وضد العراق والتي تتمثل في النواحي السياسية التالية:

أ. إن عملية التسوية لا ينبغي أن تقتصر على حل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وأنها يجب أن تتضمن بالضرورة بناء شرق أوسط جديد، على قاعـدة إدخـال تغييرات في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وفي بنى السلطات السياسية، تتأسس على نشر الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والتغيير في مفاهيم المنظومة التربوية ـ الثقافية في المنطقة العربية، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكـي كولن بأول يوم (2002/2/6) أمام مجلس الشيوخ الأمريكي حـين عبـر عـن اعتقاده بأن إسقاط النظام العراقي قد يفسح المجال لإعادة تشكيل المنطقة بطريقة إيجابية، تعزز مصالح الولايات المتحدة، خصوصاً إذا تم تحقيـق الـسلام فـي الشرق الأوسط.

ب. إن الإدارة الأمريكية باتت أكثر تفهماً لضرورة إيجاد حل نهائي لمختلف جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي، لأهمية ذلك بالنسبة للاستقرار والسلام في العالم ولاسيما في هذه المنطقة الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية، ولا بد من فرض هذا الحل على الأطراف المعنيين بعد أن أثبتت التجربة استحالة توصل الطرفين لوحدهما إلى حل مقبول لهما.

ج. إن إسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية، ولذلك فمن الطبيعي أن تسعى أميركا لضمان أمن هذه الدولة وتفوقها النوعي في مختلف المجالات، وتمكينها من التدخل في صياغة الترتيبات الجديدة في المنطقة من موقع الشريك المتميز .

د. من وجهة النظر الأمريكية فقد بات أي تطور أو تقدم في العملية السياسية المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي يرتبط ليس فقط بوقف العنف من قبل الفلسطينيين، وإنما بات يرتبط أيضا بإدخال إصلاحات في بنى سلطتهم، بما في ذلك تغيير قيادتهم، إلى درجة أن الرئيس بوش في خطابه المعروف في (2002/6/24)، كان قد رهن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بوقفه للإرهاب وإصلاح مؤسساته، وتغيير قيادته، وبذلك أصبحت وجهة النظر الأمريكية أكثر اقتراباً من وجهة النظر الإسرائيلية، إذ لم تعد القضية هنا هي قضية عدوان واستيطان وإنما باتت قضية مشمولة بما يسمى بالحرب ضد الإرهاب وتغيير الأنظمة الداعمة له من خلال أجهزة التعليم والأنظمة الاجتماعية والسلطوية المتبعة في السعودية ومصر والعراق (كيالي، 2003، ص23، 24).

إن صناعة القرار السياسي الأمريكي ليست إجراءاً نابعاً عن قناعات أمريكية داخلية وخارجية هي بحاجة إليها، بل هو انعكاس لضغوط صهيونية قوية في مراكز صنع القرار، طغت على وجه الدبلوماسية الأمريكية جعلتها أداة من أدواتها لتنفيذ السياسات خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولا ننسى هنا اللوبي الصهيوني ودوره الكبير في حشد الجهود لتنفيذ قرارات دولية ذات وجه أمريكي؛ لكنها في الحقيقة مطامع صهيونية تلبي الطموح الإسرائيلي.

بيد إن اللوبي الصهيوني في أمريكا والعالم وإسرائيل لم يكونا مـن الأسـباب الضعيفة في حرب أمريكا في العراق، لكنهما كانا أقوى الأسباب لهذه الحرب، وأما الاعتقاد السائد لدى الكثير من الناس أنها حرب من أجل النفط فقـط، فهـو اعتقـاد خاطئ فاحد أقوى هذه الدوافع المهمة هو الرغبة في أن تكون إسرائيل أكثر أمنا، إذ يشكل العراق التهديد الحقيقي لإسرائيل وليس للولايات المتحدة الأمريكية، وسنختار هنا منظمة (IBAC) كمثال لأحد وجوه هذا اللوبي الصهيوني القـوي، إذ عرفـت بنفوذها وامتدادها في مراكز صنع القرار الأمريكي سعياً لتحسين صورة إسـرائيل الايجابية، والضغط المتميز على المسؤولين التنفيذيين في الحكومـة والكـونجرس بهدف إبقاء عيونهم مفتوحة على رعاية المصالح الإسرائيلية أينما كانت، حتـى إن تأثير هذا اللوبي وصل لدرجة ألاّ يسمح بنقد لـسياسة إسـرائيل، ممـا يعنـي إن الكونجرس الأمريكي أسير لتلك السياسة فباعتراف أحد أعـضائه مـن المـسيحيين الصهيونيين وهو (دك ارمي) عام 2002 حيث قال: "إن أولويتي هي الحفاظ على إسرائيل".

وعن حجم تأثير هذا اللوبي داخلياً في الولايات المتحدة الأمريكية وصل الأمر في جريدة "الواشنطن بوست" أن تنشر مقالات مفادها أن إسرائيل تحث الولايـات المتحدة على عدم التأخر في الهجوم العسكري ضـد صـدام حـسين، كمـا أخـذ المسؤولون الإسرائيليون يعطون تقارير مختلفة عن برامج العراق لأسلحة الـدمار الشامل، وعندما أراد بوش أن يحصل على موافقة مجلس الأمن انزعجت إسـرائيل من ذلك، وقال شمعون بيرس في حينها وبعد أن وافق العراق على دخول المفتشين:

" إن الحرب ضد صدام حسين ضرورية وأنه ليس هناك فائـدة عمليـة مـن إرسال مفتشين إلى العراق". كما كتب أيهود باراك في(النيويورك تايمز) مقالة قال فيها: "بأن الخطر يتمثل في عدم القيام بعمل". ونشر نتنياهو مقالة في صـحيفة وول ستريت تحت عنوان (من أجل إزالة صدام) قال فيها: " إنني أعتقد بأنني أتكلم باسم الأغلبية في إسرائيل الذين يؤيدون ضربة استباقية ضد صدام، وتدمير نظامـه ولا يقبل شيء أقل من ذلك"كما قالت صحيفة (هاآرتس) حينها: "إن القيـادة الـسياسية والعسكرية في إسرائيل تتوق إلى حرب ضد العراق، بل إن تصريحات الرسـميين

كثرت إلى الحد الذي طلب منهم حلفاؤهم في الولايات المتحدة أن يقللوا منها حتى لا تبدو الحرب وكأنها تشن بالنيابة عن إسرائيل".

إن الناظر في أعضاء الإدارة الأمريكية ليجد إن معظمهـم مـن المحـافظين الجدد، فهذا جورج بوش الأب وجورج بوش الابن، وديك تشيني، وولفيتز وكونداليزا رايس، ورامسفيلد وغيرهم الكثير كانوا صقور هذه الحرب ودعاتها، فلم يسمع منهم إلاّ التهديد والوعيد للقوى للممانعة وعلى رأسها العراق، ألم تتبين صحة هذا القـول في الأيام الأولى من حادثة الحادي عشر من سبتمبر، عندما جرى الربط بين العراق والقاعدة وتمويل العراق للإرهاب، ففي وقت قصير جدا عد العراق مـسؤولاً عـن الهجمات، وسيقت المسوغات في وسائل الإعلام، ومراكز الدراسات والكـونجرس الأمريكي، والرأي العام الداخلي الأمريكي، والرأي العام العـالمي، وهيئـة الأمـم المتحدة.

وفي ضوء ما ذكر فإن احتلال العراق وإزالة أسلحة الدمار الشامل منه وتغيير النظام السياسي فيه، يمثل مصلحة إسرائيلية عليا باعتبار أن هـذا المطلـب يحقـق الأهداف التالية:

أولاً: تكريس الإخلال بالتوازن العربي - الإسرائيلي المتدهور لصالح إسرائيل، عن طريق إضعاف مراكز القوة العربية والإسلامية عسكرياً وسياسياً، بشكل ينـال من الإرادة العربية، وإضعاف كل منطق مقاومة أو معارضة للسياسة الأمريكية لصالح الحسابات الإسرائيلية من هيمنة لمشاريعها، وفرض رؤيتها على العملية السلمية (الحروب، 2003، ص 21).

ثانياً: إرهاب النظم الموجودة في المنطقة باتهامها بتمويل الإرهاب أو نـشر ثقافـة الكراهية، فكان احتلال العراق وتغيير نظامه، رسالة واضحة للـدول العربيـة الأخرى بان أي محاولة لامتلاك أسلحة دمار شامل يعني مواجهة محتملة مـع أمريكا، عندها يمكن أن يتكرر نموذج العراق (جلال، 2003، ص190).

ثالثاً: التخلص من نظام حكم مناوئ لإسرائيل، وإيصال نظام حكم مـوال للـسياسة الأمريكية، وإقامة علاقات بينه وبين إسرائيل، وبذلك يخرج العراق من ميزان

القوى في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، مما يودي إلى انكـشاف سـوريا والفلسطينيين أمام التهديدات (احمد محمود، 2003، 64).

رابعـاً: إن حدوث مثل هذه التغيرات سوف يمهد الطرق أمام دخول العراق عمليـة التسوية السلمية من أوسع أبوابها، ودخوله بشكل فاعل عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ صفقات من هذه التسوية، وتحديدا ما روجت له كتابات إسرائيلية لفتـرة طويلة من أن العراق يمكن أن يساهم في تسوية مشكلة اللاجئين الفلـسطينيين، وعلى النحو الذي يمثل مصلحة له أيضاً (جاد، 2003، ص41).

وأخيرا لابد من الإشارة إلى الأهداف والمصالح الاقتصادية البعيـدة المـدى لإسرائيل في العراق ولعل من أهمها:

1. التخلص من حالة الاختناق التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي، والتي وصلت إلى درجات غير مسبوقة منذ نشأة الدولة العبرية ذاتها، وهي الحالة التي نجمت عن اندلاع الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى" والإطاحة بالعديـد مـن القطاعـات الاقتصادية الإسرائيلية ودفعت بها نحو حافة الهاوية.
2. فتح السوق العراقية التي يبلغ حجمها نحو 22 مليون نـسمة أمـام المنتجـات الإسرائيلية، وما يعنيه ذلك من ترويج الصادرات الإسرائيلية الراكدة، فضلاً عن تشغيل المصانع التي اعتراها الصدأ وتوقفـت عـن العمـل نتيجـة لظـروف الانتفاضة، وهو ما يصب في النهاية في خدمة المواطن الإسرائيلي ذاته سـواء من ناحية خلق فرص عمل جديدة، وخفض معدلات البطالة التي تخطت حـاجز 9% للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، أو من ناحية زيادة الدخول الفردية هناك.
3. اعتبار العراق هو الجسر نحو بدء الخروج من العزلة العربية، وتمهيد الطريـق نحو استعادة زخم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والـدول العربيـة، وذلـك بالنظر إليه كنقطة التقاء للشركات العربية الراغبة في المـساهمة فـي أعمـار العراق، وهو ما يمكن أن يمهد الطريق نحو فتح الأبواب العربية المغلقة أمـام المنتجات الإسرائيلية، خاصة في ظل حالة الترهل الاقتصادي العربي الراهنة.

4. بناء علاقة تحالف إستراتيجي طويل الأمد مع العراق الجديد وذلك عبر الوسيط الأميركي، مما يعني اعتراف أي حكومة عراقية قادمة بالمصالح الإسرائيلية في العراق.

فرض العولمة بالقوة العسكرية

منذ عام 1990، تم إسدال الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، حيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، وولادة المشهد العالمي "الجديد" المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في طوره الأمريكي المعولم.

وبولادة هذا المشهد، تكرس انجاز ميزان القوى العالمي لصالح المشروع الأمريكي في الهيمنة على هذا الكوكب وإخضاعه – بصورة مباشرة أو غير مباشرة- للسياسات والمصالح الأمريكية، حيث تحولت معظم حكومات وأنظمة هذا العالم إلى أدوات خاضعة أو شريكة من الدرجة الثانية للنظام الامبريالي الأمريكي في هذه المرحلة، التي قد تمتد إلى عقدين أو أكثر من هذا القرن - الحادي والعشرين -، خاصة وأنه ما يزال أمام الهيمنة الأمريكية مدى زمنياً فيه سيطرة وسطوة لعامل القوة، حيث أن "الكتل" الإقليمية القادرة على تهديدها ليست على جدول الأعمال، ذلك أن العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست "عولمة اقتصادية" بحتة مستقلة عن إشكالية الهيمنة أو المنطق الامبريالي التوسعي، وأدواته الذي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة، التي تعلم أن الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها، وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام، إنما هو خطاب أيدلوجي مبتذل ليس له أساس علمي، وبالتالي فان ما يجب أن يستنتج من هذا الاعتراف إنما هو أن الولايات المتحدة سوف توظف قوتها العسكرية الاستثنائية من أجل إخضاع الجميع لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية، بمعنى آخر لن تكون هناك "عولمة" دون إمبراطورية عسكرية أمريكية، تقوم على المبادئ الرئيسية التالية:

أ. إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من أجل إدارة السياسة العالمية.

ب. تكريس التناقضات داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

ج. تكريس المنهج العسكري أو عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة.

د. توظيف قضايا "الديمقراطية" و "حقوق الشعوب" لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية، وبما يساهم في تخفيض بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية ثانية (الصوراني، 2006).

وفي ضوء هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء الأرض، بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال، والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، فبدأ المفكرون الرأسماليون في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة التي أصبحت القطب الوحيد المهيمن في النظام الدولي بعد الانهيار الاتحاد السوفيتي، بصياغة النظريات السياسية التي تمجد النظام الرأسمالي، وتحدد الاستراتجيات اللازمة لتثبيت دعائمه عبر توسيعه ودمج الإطراف في بنيته، وتعميم النموذج الليبرالي السياسي والاقتصادي والثقافي في جميع أنحاء العالم، ومن أبرز تلك النظريات التي لقيت قبولا واسعا لدى الإدارات الأمريكية، نظرية "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما، ونظرية "التوسع الديمقراطي" لأنطوني لايك. ويرى فوكوياما في نظريته بأن تثبيت دعائم النظام العالمي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة وضمان استمراريتها بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، يتطلب العمل على نشر مبادئ الديمقراطية الليبرالية في دول أوروبا الشرقية، والعالم الثالث الذي يطلق عليه وصف "العالم التاريخي"، بينما يطلق على العالم الرأسمالي وصف "عالم ما بعد التاريخ". ويعتبر بأن المقياس الذي يحدد العدو والصديق بالنسبة للولايات المتحدة هو تبني وتطبيق هذه المبادئ.

ويؤكد فوكوياما، على أن أهم عائقين يقفان بوجه توحيد العالم تحت راية النموذج الليبرالي السياسي والاقتصادي والثقافي هما:

أولاً: "النزاعات القومية" في مجتمعات العالم الثالث الإفريقية والآسيوية.

ثانيا، عدم الاكتمال ما يسميه بـ "التنمية الاقتصادية" في المجتمعات.

وفي سبيل تجاوز هذين العائقين يدعو فوكوياما إلى ضرورة التـضامن بـين الولايات المتحدة، وحلفائها في النظام الرأسمالي العالمي، والعمل ما يسميه "ضـبط النظام الدولي" وإضعاف ما يصفها بـ "الأنظمة الديكتاتورية" في دول العالم الثالث، ونشر الثقافة الليبرالية فيها، والضغط عليها لتبني اقتصاد السوق الحر. وفـي هـذا السياق يدعو فوكوياما إلى تجاوز منظمة الأمم المتحدة لأنها بنظره منظمة "مشلولة" كون "العالم التاريخي " يشارك في القرار داخلها، ويرى بأن البديل الأساسي لها هو حاف شمال الأطلسي نتيجة تجانسه وقدرته على الردع العسكري. ويعتبر أن التدخل السياسي والعسكري من قبل "عالم ما بعد التاريخ" بشؤون العالم التاريخي " سـيبقى ضرورياً، بسبب امتلاك الأخير للمـواد الأوليـة ذات الأهميـة البالغـة بالنـسبة لاقتصاديات الدول الرأسمالية وأهمها النفط .

إلى جانب فوكوياما شدد انطوني لايك في نظريته "التوسع الديمقراطي"، على أهمية قيام الولايات المتحدة بنشر الليبرالية السياسية، والاقتصادية في دول الكتلـة الاشتراكية السابقة ودول العالم الثالث.

ويرى بأن ذلك يتطلب العمل بداية على تأسيس قواعد اقتصادية لليبرالية فـي هذه الدول، تؤدي إلى تدعيم اقتصاد السوق، وذلك من خلال تكثيـف اسـتثمارات الشركات الأمريكية فيها، ويطلق لايك على الدول التي تعرقل حسب رؤيته مـسيرة النظام العالمي الجديد، وترفض الاندماج فيه وصف "دول الارتداد"، وتنتمي أغلبيـة هذه الدول للوطن العربي ومحيطه الإسلامي كالعراق وليبيـا والـسودان وإيـران، ويرى أن الحل الأمثل للتعامل معها هو في احتوائها ومحاصرتها، وقد ركز بـشكل خاص على العراق حيث كان يدعو إلى ضرورة الاستمرار في تشديد الحصار عليه وصولا إلى إسقاط النظام فيه.

وانطلاقا من هذه الرؤية رسم لايك خريطة جغرافية سياسة لمنطقـة الـشرق الأوسط باعتبارها وحده واحده تضم الوطن العربي وآسيا الوسطى، وتتكون بؤرتها من منطقتين متميزين هما محيط "إسرائيل" والخليج العربي، ولكل منهمـا وظيفتـه السياسية، فدول "الارتداد العربية" حسب رؤيته تهدد "إسرائيل" ومنابع النفط، لـذلك

يرى أن مواجهتها تتطلب تأسيس أحلاف ذات بعد شرق أوسطي وإنهاء الـصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ لأن ذلك حسب رأيه سينزع عنها ما يسميه "المبرر القـومي لإستراتجيتها، وسيمهد لكتلة أكثر تلاصقا تساند مشروع الولايات المتحدة "الـشرق أوسطي" وتساهم في تشديد الحصار على هذه الدول(نهرا، 2000؛ ص25)، ممـا سينعكس على الأداء السياسي للنظام العربي مما يؤدي إلـى ارتهانـه بالـسياسات الدولية وخاصة الأمريكية، وقد ظهر جليا في حرب الخليج والحرب على العـراق التي رسخت الهيمنة الأمريكية المطلقة على النظام العربي، وهمشت دوره وأكـدت تبعيته بحيث أصبح بمثابة المنفذ للأوامر الخارجية (زياده، 2004، ص143).

وفي السياق نفسه حول الحرب على العراق، يقـول البروفـسور الأمريكـي (توماس ب. م بارنيت) لوزير الدفاع الأمريكي، بعد احتلال العراق: "الآن أحكمـت واشنطن فيها قبضتها على الأمن الاستراتيجي في عصر العولمة، ". ويقول أيـضاً: "أن التدخل العسكري ضد نظام صدام حسين في بغداد، ليس ضروريا وحتميا فقط، ولكنه جيد". ويشرح وجهة نظره، قائلاً :" إن النقاش حول الحرب، يرغم الأمريكيين على القبول مما يعتبره النموذج الأمني الجديد الذي يحدد ملامح هـذا العـصر، أي (الانفصال مصدر الخطر)، فنظام صدام حسين الخارج عن القانون منفـصل عـن العالم المعولم عن قوانينه ومعاييره، وكل الروابط التي تجمع الدول في تبعية متبادلة" (الحمش، 2004، ص247).

وخلاصة القول أن العالم قد انتقل من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة، إلى مرحلة جديدة اتـسمت بتوسـع وانفـلات الهيمنـة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية، وإخضاع الشعوب الفقيرة منها، لمزيد من التبعية والحرمان والفقر والتخلف والتهميش، كما جرى في العديد من بلـدان آسـيا وإفريقيا، فقد تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، بـدءا من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى، ووصـولا إلـى تفريغ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من مضامينهما الموضـوعية الحياديـة، يشهد على ذلك عجز "الأمم المتحدة" عن وقف العدوان والتدمير الأمريكي الصهيوني في العراق وفلسطين ولبنان، في مقابل تواطؤ وخضوع الاتحاد الأوروبي وروسـيا

واليابان للهيمنة والتفرد الأمريكي في رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية في معظم أرجاء هذا الكوكب، مما أدى إلى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة – اليوم– غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية، يشهد على ذلك مواقف الأمم المتحدة من معظم القضايا المطروحة في المحافل الدولية، خاصة ما يتعلق بدول العالم الثالث عموما والقضية الفلسطينية والعراق ولبنان.

وعليه نرى مدى تحكم الولايات المتحدة في إدارة المنظمة الدولية، ومدى خضوع الأنظمة الحاكمة – عبر المصالح الطبقية – للسياسات الأمريكية في المشهد العالمي الراهن، الذي بات يجسد التعبير الأمثل عن تحول مسار العلاقات الدولية، بعيدا عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى قواعد استخدام القوة العسكرية لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعولم، واستفراده في الظروف والمتغيرات الراهنة، التي حولت – وستحول– أقاليم عديدة في العالم إلى مسارح مضطربة مفتوحة على كل الاحتمالات أدخلت العلاقات الدولية في حالة من الفوضى المنظمة، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لظاهرة الهيمنة الأمريكية المعولمة.

3.4 شرعية الاحتلال الأمريكي للعراق

1.3.4 مفهوم الشرعية

إن مفهوم الشرعية من أهم المفاهيم الفكرية ذات التأثير القوي في حياة المجتمعات، وتتدخل في ثنايا التفاصيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بحيث تضفي عليها طابعاً من القبول والرضا، والشرعية في الأساس مقصد نبيل هدفه بناء المجتمع وتنمية إنسانه، وتنظيم العلاقات الدول ببعضها وكذلك المؤسسات، ما كان منها محليا أو ذي صبغة عالمية. وفي هذا السياق العام للمفهوم فتعرف الموسوعة الدولية الاجتماعية مفهوم الشرعية بأنه:" الأسس التي تعتمد عليها الهيئة

الحاكمة في ممارستها للسلطة، وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبـل المحكومين لهذا الحق" (إسماعيل، 2000).

وأما مفهوم الشرعية الدولية، فهو مصطلح قانوني بحت وضع ليشمل الأجيال والحكومات وليس مقيداً بفترة زمنية محددة، بمعنى أن تنظـيم علاقـات المجتمـع الإنساني تنظيماً لا جور فيه ولا عدوان، ولا يتم إعماله في منطقـة مـا بتراخـي مقصود، أو يتم التغول فيه وبشكل مستبد في منطقة أخرى، وهذا يعني أن تطبيـق الشرعية الدولية بأسلوب منهجي رصين لاغلبة فيه ولا تهاون هو مطلب إنساني.

وعند وصف الشرعية الدولية بلغة عصرنا نراها تختلف عما وضعت أساسـا له، فهناك مدرستان تتبنيان تعريف هذا المفهوم وتحشد كل واحـدة منهـا رؤاهـا ومعاييرها الخاصة بها، في وصف المفهوم الخاص للشرعية الدوليـة، فالمدرسـة الأولى ترى أن القانون الدولي هو ما استقر من قيم ومبادئ وقواعد أساسية، وحقوق إنسانية متعارف عليها عبر التجارب الإنسانية الماضية جرى اعتمادها في المواثيق الدولية الملزمة، وهذا ما يوصف بالقانون الدولي العام، أو القيم والمبـادئ الدوليـة الأساسية مثل حق تقرير المصير، وعدم مشروعية اغتصاب أراضي الغير بـالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وانتهاك مبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية، أما المدرسة الثانية، فتستهدف مجموعة المواثيـق والمعاهـدات والاتفاقـات الدوليـة وقرارات المنظمات الدولية، مما ينبثق جميعه عن القانون الدولي العام، أو ينبغي أن ينبثق عنه وأن يلتزم بالأسس المقررة فيه، وهذا مـا يوصـف بالقـانون الـدولي التطبيقي، وأنصار هذه المدرسة يرون أنه لابد من التعامل مع المعاهدات والاتفاقيات القائمة وإن كانت مخالفة لبعض أسس الشرعية الدولية، ولا يـسقطون عنهـا هـذه الصفة، بينما ينظرون للنتائج المترتبة على هذه الأسس الدوليـة. وحـسب وجهـة نظرهم أن إلغاء معاهدة ما بعد تطبيق محتواها فترة من الزمن وتأثير ذلـك علـى عناصر القانون الدولي، سواء أكانت دولا ذات سيادة أم شعوباً تأثيراً يولد أضـراراً بالجهات المعنية، تتجاوز هذه المدرسة إلغاء المعاهدة نفسها، وتلجـأ إلـى وسـائل أخرى أولها مبدأ التعامل بالتعويضات عند استحالة إعادة الأمـور إلـى نـصابها، ونختار هنا جزر الفوكلاند في الأرجنتين، فهي أراضي أرجنتينية احتلتها بريطانيا،

ومدت نفوذها عليها حتى اليوم، بينما لا تقوى الأرجنتين على استكمال تحريرها ولم تعترف لسيادة بريطانيا ومشروعية احتلالها لها، لكنها تتعامل مع هذه الأمر الواقـع مكرهة ومقرة بعجزها.

إن مفهوم الشرعية الدولية ثابت عند علماء القانون الدولـي، ومعروف للقوى الدولية، وهو موضع تعاملهـا مع الأحداث والتطورات الجارية بأسـلوب انتقـائي، مهني ـ اعتمادا على قوتها وهيمنتها ـ تعود للحديث عن المشروعية الدولية بمفهوم القانون الدولي العام، عندما يكون الأمر محققـاً لتـصوراتها ومـستجيبا لأهـدافها وأطماعها ومصالحها، فإذا انعكس الوضع لا تتجاوز في استخدامها لتعبير الشرعية الدولية أن تفصله تماما عن تلك التصورات والمصالح والأطماع، وإن خالفته ولجأت إلى قرارات " الهيئة التنفيذية" للقانون الدولي أي مجلس الأمن الدولي الذي تهـيمن عليه، ولجأت إلى منطق القوة بصورة مباشره فهذا أمر مقبول لديها.

ولئن كان تجاوزها للشرعية الدولية على هذا النحو منتظرا فـي ظـل القـوة الباطلة، فكيف نتجاوز في تعاملنا مع قضايانا ـ كقضية العراق ـ مفهوم الـشرعية الدولية بأسلوب التزييف والتضليل الباطلين، وهذا ما لا يحقق لنا هـدفا مـشروعاً، عندها نلجأ إلى الاضطرار للتعامل مع هذا الواقع المؤلم رغم تناقضه مع الـشرعية الدولية.

وان ما يجري هذه الأيام في أروقة المنظمات الدولية وخاصـة هيئـة الأمـم المتحدة والمنظمات التابعة لها كمجلس الأمن من حديث عن مفهوم الشرعية الدولية القائمة على التطبيقات التي تتفق حيناً وتتناقض أحيانا معـه، وان أخـذت تجـاوزا وصف القانون الدولي التطبيقي (شبيب،2000).

2.3.4 الشرعية الدولية في احتلال العراق

إن قضية احتلال العراق في عام 2003 وإسقاط النظام السياسي فيه واحتوائه بأكمله لم تكن بمعزل عن مجريات الأحداث التي سبقتها منذ احتلال العراق للكويت في عام 1990. ففي عام 1990 كان التمهيد الفعلي لهذا القرار المشؤوم، وجـاءت حملة القرارات الدولية كلها تصب في صالح شرعية الاحتلال وتـضع لـه إطـاراً

قانونياً ارتأت أنه يناسب الحالة العراقية؛ وعليه يجب التعامل معها من خلال هذا المنظور.

وإذا ما استعرضنا هذه القرارات على اختلاف أهميتها بالنسبة لأطراف الصراع، سنجد أن قرار إخراج العراق بالقوة من الكويت افقده توازنه، وجعله أسير تكهنات الموقف السياسي الأمريكي الذي يتصف بالغموض السياسي تجاه قضايا من هذا النوع، حيث ظهر هذا الغموض في السلوك السياسي الأمريكي في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة عند الحديث عن قضية العراق، والتساؤل المشروع هنا هل بخروج القوات العراقية من الكويت تنتهي هذه الحالة؟ وهل تكبيل العراق باتفاقات دولية تجبره على ترسيم حدوده، وتقاسم آبار النفط على الحدود، واعترافه الكامل بسيادة الكويت لا يكفي في نظر الشرعية الدولية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها؟ إن الجواب لا؛ فلم تكن كل استجابات العراق تشفع له وتكفر عن خطيئته.

ولهذا كانت القرارات الدولية بعد خروج القوات العراقية وامتثال العراق بالكامل لها، بطبيعتها تشكل امتداداً لقرارات ستليها وتضع إطارا غير واضح المعالم لما سيتبع تلك القرارات من إجراءات وتطبيقات (بلقزيز، 2004،ص126).

وإذا ما دققنا النظر في القرار 678 بتاريخ (1990/11/29) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، فإننا نجد أنه قرار لا ينتهي عند حد معين خاصة، وأنه يمثل تفويضاً من مجلس الأمن باستخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان انسحاب العراق من الكويت، وإشاعة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة، كما جاء القرار 715 الصادر بتاريخ(1991/10/11) والذي يطالب العراق بالرضوخ للتفتيش المستقبلي تطبيقاً للقرارين 678 و707 والذي ينص الأخير فيه على إشراف للأمم المتحدة على مبيعات النفط العراقي، وفتح حساب معلق تحت إشرافها لعائدات هذه المبيعات بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة (بلقزيز، 1999،ص30).

ونشير هنا أنه بموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، فقد صدر بحق العراق تسعة وخمسون قرارا دوليا جميعها اتصفت بالشرعية في نظر أمريكا والمجتمع الدولي منذ عام 1990 وحتى عام 2002، لاعتقاد الإدارة الأمريكية أن حرب الخليج الثانية (1991) لم تنته، ولم تبلغ نهايتها من حيث تسوية مسألة

الصراع العربي الإسرائيلي، وهي متطلبات لم يـنص عليهـا منطـوق القـرارات المذكورة؛ فإسقاط النظام العراقي القائم، وإزالة قوة عربية معارضـة للـصهيونية والكيان الإسرائيلي كان هدفا استراتجيا يخدم الحرب ويخل بموازين القوى لـصالح إسرائيل في صراعها مع فلسطين بعد الانتفاضة الباسلة في عـام 2000، إذ تعـد مظهراً جديداً وواقعاً بارزا في هذا الصراع المدعوم من أمريكا عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، فقد كانت تشكل عبئا على إسرائيل وأمريكا المنهمكتين في العدوان علـى العراق (بلقزيز، 1999، ص30).

ووصولاً للقرار رقم 1441 الصادر بتـاريخ 8 نـوفمبر2002 وهـو قـرار أمريكي بريطاني، الذي جاء بعد جملة من الضغوط والـصفقات مارسـتها الإدارة الأمريكية على الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي بشكل خاص، وبقية الأعضاء لاستصدار قرار ينذر العراق بأن أي انتهاك أو اعتراض أو مضايقة للجان التفتيش سيعرضه للحرب مباشرة دون العودة ثانية لمجلس الأمن الدولي، وقد انتهى الجـدل الذي استمر قرابة شهرين، بتنازل بسيط، يختصر الأمر بأن تعود لجان التفتيش عن الأسلحة ثانية لمجلس الأمن ليقرر طبيعة العقوبات "الوخيمة" التي ستلحق بـالعراق حال انتهاكه لنصوص القرار المذكور، وقد أعطى لمجلس الأمن الدولي حق تفسير معنى الانتهاك للقرار للدول دائمة العضوية فيه (شعبان، 2004، ص185)

وأن المتتبع لنصوص القرار يرى صرامة بالغة في التعامل مع نزع الأسـلحة العراقية المزعومة، تكشف مرة أخرى عن خلل فاضح في طريقة اتخاذ القـرارات الدولية، من حيث أنها تستخدم المعايير المزدوجة وتكيل بمكاييل مختلفة. وسادت لغة الصفقات بين القوى الكبرى، وهيمنت أمريكا على القرار، وهزمت المبـادئ التـي قامت على أساسها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمـن الـدولي، وظهـر ضـعف مؤسساتهما.

أن نظرة متأنية لنصوص هذا القرار، تجعلنا نستنتج أنه لم يكن سوى محطـة على طريق الحرب التي اختارت الولايات المتحدة شنها على العراق، ومقدمة لإعادة صياغة الخريطة السياسية للمنطقة، فقد جاء هذا القرار ليضع جدولا زمنيا ينتهي بـ 15 أسبوعا للحكم النهائي على ما إذا كان العراق يقوم بتطوير أسلحة تدمير شـامل

وصواريخ بعيدة المدى. فإن الولايات المتحدة لن تنتظر تصديق الأمم المتحدة على القيام بإجراء عسكري في حال عرقلة العراق لعمل مفتشي الأسلحة، ويحمل في ديباجته إدانة للعراق حيث يشير إلى أنه كان ما يزال يقوم بانتهاك جوهري لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة، من ضمنها القرار 687 عام1991، وخاصة من خلال إخفاقه في التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويمنح العراق، وفق هذا القرار، فرصة أخيرة لتنفيذ التزاماته على صعيد نزع الأسلحة بموجب القرارات ذات الصلة بمجلس الأمن الدولي. ويقرر تبعاً لذلك إنشاء نظام تفتيش مشدد لتحقيق إنجاز كامل ومثبت لعملية نزع الأسلحة التي تبناها القرار 687عام (1991) والقرارات اللاحقة له.

ويقرر أيضا منطوق القرار، أن على الحكومة العراقية أن تقدم إلى لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي في وقت لا يتعدى 30 يوماً من تاريخ هذا القرار، تقريراً دقيقاً وشاملاً لبرامجها في تطوير الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية. .

ويلزم القرار العراق السماح للجنة التفتيش عن الأسلحة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول الفوري وغير المشروط والمقيّد إلى أي من المواقع والمنشآت والمباني والمعدات، والسجلات ووسائل النقل التي ترغب في تفتيشها، بما فيها الموجودة تحت الأرض، بالإضافة إلى تمكينها من الوصول الفوري ومن دون إعاقة أو تقييد، وعلى انفراد إلى كل المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين ترغب لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقابلتهم، بالطريقة أو المكان الذي تختاره لجنة التفتيش عن الأسلحة، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً لأي جانب من المهمات الموكلة إليهما .

واستنادا لهذا القرار، فإن للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق أن تجري وفق ما تراه مناسباً مقابلات داخل العراق أو خارجه، ولها أن تسهّل سفر أولئك الذين تجري مقابلتهم وأفراد عائلاتهم إلى خارج العراق، وأن مثل هذه المقابلات يمكن أن تجري وفق ما تراه لجنة التفتيش عن الأسلحة أو الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، ويصدر مجلـس الأمن الدولي تعليماته إلى لجنة التفتيش عن الأسلحة ويطلب مـن الوكالـة الدوليـة للطاقة الذرية استئناف عمليات التفتيش في موعد أقصاه 45 يوماً من تبنـي هـذا القرار وتزويد المجلس بتقرير بعد 60 يوماً.

إن السلوكيات والمواقف الأمريكية السابقة تجاه العراق تجعل مـن الـصعوبة التعامل بشكل مجرد مع نصوص القرار، باعتباره عملية فنية تهدف إلى نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، دون ربطه بالمواقف السياسية الأمريكيـة وعلاقـة ذلـك بالصراع العربي– الصهيوني، والمخططات الأمريكيـة لإعـادة تـشكيل خريطـة المنطقة.

ومن جهة أخرى، فإن تداخل الأدوار في حيثيات هذا القرار تضع تـساؤلات جدية حول مشروعيته القانونية وانسجامه مع منطوق القانون الدولي، إننا هنـا إزاء قرار نتج عن قيام خصم بتوجيه التهمة، وقد مارس هذا الخصم في المحكمـة دور الإدعاء العام، ونصب نفسه قاضيا للمحكمة وقام بإصدار القرار بما يناسب أهـواءه ومصالحه، ويتولي الآن شخصيا الإشراف على تنفيذه، والتهمة التي وجهها الخصم هي في الأساس من نسج خياله أو مخططاته، ويغيب فيها المنطق، والخصم لم يقدم حتى لحظة إصدار القرار أية أدلة ثبوتية بشأن الاتهام، بحيث يمكن القول أن صدور القرار بالصيغة التي ورد فيها يشكل ظاهرة فريدة وغير مسبوقة في تاريخ القرارات الدولية تعكس في حقيقتها روح التفرد وغطرسة القوة.

وبمنطق القوة نفسه مارست الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات التعـسفية التي نفذتها، وشنت اعتداءات متكررة على العراق دون الرجـوع لمجلـس الأمـن الدولي والشرعية الدولية، حيث قامت أمريكا، على سبيل المثال لا الحصر، بفرض منطقتي الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق شملت ثلثي أراضي البلاد، بـدون تفويض مسبق، أو حتى لاحق من مجلس الأمن، وأنجزت اعتداءات يومية متكـررة عليه، شملت هدم بيوت وقتل مدنيين أبرياء، وقامت بعدوان واسع على العراق، فيما عرف لاحقا بعملية ثعلب الصحراء،(Phebe,2003.p383) وكانت تلك العملية أيـضا بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي، واعتدت أمريكا على وحدة أراضي العراق،

بما يتعارض مع منطوق ميثاق هيئة الأمم المتحدة ونقلت قواتهـا وأنـشأت قواعـد عسكرية لها ومحطات تجسس في شمال العراق، منتهكة سيادة البلاد وحقهـا فـي الاستقلال، وجاء كل هذا العدوان دون تفويض من المجتمع الدولي، وعد تعارضـا مع مواثيقه وأعرافه (مكي، 2003).

وفي أسوأ هجمة عرفتها البشرية، استغلت أمريكا كل هذه الظروف وطوعـت كل القرارات لصالح قرار الحرب الغاشمة ضد دولة ذات سيادة، فكـان احتلالهـا للعراق بأكمله متوجا بسقوط بغداد في 9 نيسان عام 2004، معلنـا بدايـة فـصول جديدة لمعاناة الإنسان العراقي، الذي ادعت أمريكا حرصها علـى فـرص عيـشه الكريم، وحقه في اختيار من يمثله ديمقراطيا، وجعل العراق دولـة أنموذجـا فـي المنطقة يحتذى به.

إن هذه الادعاءات الأمريكية الباطلة، لم تكن تحمل في طياتها نوايـا حـسنة تبعث على الارتياح، فقد جاءت أبشع أساليب العدوان الأمريكيـة علـى الإنـسان والأرض والموارد والتاريخ، وامتلكت ناصية العـراق وجعلتـه أسـير سياسـاتها العدوانية، معبرة بقصد أو بغير قصد عن حقد دفين جرى التعبير عنه علـى أرض العراق العربي، في جملة من الممارسات غير المسؤولة نورد بعضا منها:

أولا: انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة سواء لجهة استخدام القوة دون غطاء دولي، والتذرع بالدفاع عن النفس دون أي مبرر مقنع، فالقرار 1441 لم يشر إطلاقـاً إلى النظام العراقي وضرورة إزالته بالقوة.

ثانيـا: استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة العشوائية، وخـصوصا تلـك المؤذية والمحرمة دوليا والتي تدخل تحت باب الأسلحة المحظورة دوليا وغيـر الإنسانية بالمعايير الدولية، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكيـة أسـلحة "النَبالم" الحارقة، والفسفور الأبيض (استخدم في المواقع المدنية الآهلة بالـسكان خصوصا)، هذا إلى جانب استعمال أسلحة التدمير المـشعة لـذخيرة والقنابـل العنقودية.

ثالثا: استهداف المدنيين والمنشآت المدنية العراقية وممتلكات الأفراد والدوائر المدنية الرسمية والمستشفيات وغيرها، مما يتعارض مع أحكام اتفاقيات جنيف الأولى والثالثة للعام 1949(جوني وآخرون، 2004، ص25).

رابعا: ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم بحق المدنيين من قتل وتعذيب وتهجير.

خامسا: عدم قيام القوات العسكرية الأمريكية بالحفاظ على الأمن والنظام العام في العراق، وتجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تحذيرات المنظمات الدولية الإنسانية وهيئات العلماء الداعية إلى ضرورة حماية الثروة الثقافية للعراق، من متاحف ومكتبات ومواقع حضارية ومخازن أثرية، فقد أضرم المخربون النار في المكتبة الوطنية، واقتحمت جماعات النهب المتحف الوطني فألحقت الضرر والخراب بكثير من المباني التاريخية والآثار النفيسة، وأعطت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها الحق بإقامة قاعدة عسكرية في مواقع بابل القديمة، كما دمرت قوات التحالف الكثير من المواقع والمباني الأثرية الواقعة في المدن، هذا في الوقت الذي خربت جماعات النهب آلاف المواقع الأثرية غير المحمية أصلاً (المصري، 2003، ص 57).

وخلاصة القول، نرى أن المبررات والذرائع التي قدمتها أمريكا لتبرير وشرعنة حربها ضد العراق، والتي ترمي من خلالها إلى التحلل من الالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب عضويتها في الأمم المتحدة، هي تبريرات واهية ومغلوطة ومفتقرة إلى أساس قانوني سليم ومشروع، أياً كانت تلك الأرضية التي ارتكزت عليها سواء أكانت فقهية أم قانونية، كمحاولة لتوفير الأسس الشرعية لعدوانها، فالقبول بمثل هذه الذرائع والمبررات معناه المخاطرة برؤية أسس بناء القانون الدولي تنهار والسماح للاستثناءات التي افترض فيها الطابع العرضي والمؤقت أن ترقى لمصاف القاعدة القانونية، أمراً يتعارض مع فلسفة وميثاق هيئة الأمم المتحدة القائمة على حفظ السلم والأمن الدوليين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف قيمة القانون الدولي، والحد من سلطات وصلاحيات منظمة الأمم المتحدة (الهزاط، 2003، ص 38).

4.4 موقف النظام الرسمي العربي من قضية احتلال العراق

في ظل هذه التطورات المتسارعة باتجاه العدوان على العراق، وفـي غمـرة التفاصيل المستفيضة حول إمكانية إيجاد حل لهذه القضية المستعصية؛ وبالنظر لهذا النظام الرسمي الذي لم يكن يملك تصورا خاصا أو حلا مستقلا لحرب الخليج الثانية عام 1991، إذ جاءت كل قراراته مستندة للحل الدولي وقـرارات مجلـس الأمـن الدولي المفروضة بإرادة أمريكية، يمكن التنبؤ بهذا الموقـف ورصـد اسـتجاباته وتصرفاته اتجاه دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحـدة. وقياسا على حرب الخليج الثانية يمكن القول بأن جهود الدول العربية لم ترق لدرجة درء العدوان عن العراق، بدليل أنه قد وقع فعلا، فكيف يمكن والحالة هذه الحـديث عن الوحدة العربية وقضايا الأمة المصيرية، ما دام هذا النظـام يفـرط بقـضاياها المقدسة، ومن هذا الحجم كاحتلال العراق وسلخه عن محيطـه العربـي (بلقزيـز، 2004، ص243).

إن وصفا جريئاً لجهود النظام الرسمي العربي لا يبعده عن التخـاذل والـبطء والانقسام، فلم يبادر النظام الرسمي العربي بأكمله لوقف العدوان بالطرق القانونيـة الدولية المشروعة، ولم تبد عليه ملامح الهيبة حتى يحسب له حساب فـي مـوازين القوة الدولية، فقد اتصف بعدم الفاعلية السياسية في وضع حلول وتصورات منهجية يقنع بها المجتمع الدولي في حل هذه القضية، كما اتصفت الجهود العربية بالتـشتت ولم تتوحد الأطراف العربية وتتفق على حل مناسب تقدمه للمجتمع الـدولي بحيـث يبقي على ماء وجهها في المحافل الدولية، وإنما ترك أمر هـذا الـصراع لمجلـس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة والدول المشاركة في العدوان، وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا (أحمد، 2004، ص324).

وبالعودة للقرار 1441 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي وافقت عليـه الدول العربية وطالبت العراق بتنفيذه، علما بأنه قرار جائر ويفـضي إلـى حـرب وشيكة، فأنه يمكن القول بأن جهود النظام العربي الرسمي كانت أدنى من مـستوى الطموح المطلوب، خاصة وأنها تعرف مضمون القـرار، وبالتـالي جـاءت هـذه الاستجابات القاصرة لمؤسسات العمل العربي المشترك ممثلة بجامعة الدول العربية

وقممها في عمان وبيروت والرياض وشرم الشيخ، إذ لم تجرؤ الدول العربية علـى وصف العدوان على العراق واعتباره عدوانا سافرا على دولة عضو فـي جامعـة الدول العربية.

وعند الحديث عن موقف الشعب العربي فيمكن القـول بأنـه تجـاوز سـقف التوقعات الأمريكية، فقد تفجرت المظاهرات والاعتصامات التي تندد بالعدوان على العراق، وطالبت الجماهير العربية وبأعلى صوتها من الأنظمة العربيـة الوقـوف بجانبها، لكن ـ الأنظمة لم تفعل ـ وبقيت الجماهير تنتظـر والأنظمـة صـامتة، واكتفت بإدانة العدوان والمطالبة بوقف الحرب والدعوة إلى تسوية سلمية، ولم تقـم أي دولة عربية بتقديم احتجاج لأميركا أو بريطانيا، وبقيت العلاقـات الدبلوماسـية قائمة بين الأنظمة العربية وأمريكا وبريطانيا.

ومن المريب في موقف النظام العربي الرسمي أنه لم يـدن الاحـتلال، ولـم يرفض التعامل مع إفرازاته السياسية في العراق، بل صمت على الاحتلال واستمرأ كل مرارته، وهنا يظهر لنا مدى جدية هذا النظام بالتعامـل مـع قـضايا الأمـة المصيرية، وهشاشة بنية هذا النظام برمته، مادام قد ظهر بهذا الانقسام والتـشرذم واختلاف المواقف العربية، ولا ندري ماذا تخبئ الأيام لهـذا النظـام أو ذاك مـن مصير، كمصير فلسطين والعراق.

الفصل الخامس

تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني العراق وأثره على الأمن القومي العربي

1.5 مقدمة

شهد الواقع العربي خلال الفترة الماضية انكسارات مريرة، بلغت ذروة تداعياتها في عملية الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، الذي وضع المنطقة برمتها أمام مرحلة قاسية، تمخضت عنها نتائج في غاية الخطورة، من حيث أنها فرضت معطى جديداً، يفتح السبيل لاحتمالات صعبة ومخاطر قادمة، باتت تستهدف أمنه القومي بمكوناته المادية ومقوماته السياسية والثقافية.

وفي إطار هذا المعطى صارت البلدان العربية كافة أهدافاً محتملة على أجندة المخططات الأمريكية، ولم تعد فلسطين هي ذلك الجرح النازف في الجسد العربي فحسب، فثمة جراحات أخرى تنزف في العراق وفي العديد من البلدان العربية المرشحة للاستهداف في مرحلة قادمة، وصار الوطن العربي عرضة لحملات التشويه ومخاطر التفتيت والتهميش، ومحاولات الإلغاء أو الإلحاق بفضاءات الهيمنة الأمريكية الطامعة بالسيطرة على هذه المنطقة، والتحكم بإيقاعات تحولاتها المستقبلية، من خلال إخضاعها طوعاً أو كرهاً، للانضواء تحت خيمة الشرق الأوسط الكبير، الذي يشكل مشروعاً ظاهره الإصلاح والتنمية، وباطنه إلغاء الهوية، ومصادرة الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية، والعودة بالمنطقة إلى عهود التبعية ومناطق النفوذ والمرحلة الاستعمارية.

فجاءت الولايات المتحدة مزورة للحقائق والوقائع مطلقة على حربها شعار: الحرية للعراق، وتحدثت مطّولاً بخطب وتصريحات متناقضة عن عراق ما بعد الحرب، يسوده الاستقرار وينعم بالحرية والديمقراطية، هذا ما تطلقه أمريكا، في الوقت الذي بات العالم على يقين بأن ما أقدمت عليه الإدارة الأمريكية في غزوها للعراق، ليس سوى حرب هيمنة مطلقة، لا شأن لها بمصلحة العراق ولا العراقيين،

بقدر ما تحققه من مصالح لها، وفرض هيمنتها على أصقاع العالم ليصبح مجرد ولايات أمريكية تابعة وخاضعة لها.

ولعل الحقائق الدامغة على ذلك الهوس بالتفرد، والإصرار على أمركة الكرة الأرضية هو ما أخذت تكشف عنه السياسة الأمريكية في تبرمها الشديد من هيئات الأمم المتحدة، وتجاهلها مؤسسات الشرعية الدولية، وعدم اكتراثها بالرأي العام العالمي، وتكريسها سطوة القوة العسكرية والاقتصادية والتقنية، والعودة بالعالم إلى شريعة الغاب التي تأخذ في المنطق الأمريكي الجديد صفة العدالة المطلقة.

وبهذا المنحى أصبحت أمريكا تشرع وتقونن، وتختار وتنفذ، كما ينبغي لها وكما تريد، وبذلك أعطت لنفسها الحق أن تكون مخفراً وحيداً لحراسة العالم، يقرر ما يجوز ومالا يجوز، ويصنف الناس إلى أخيار وأشرار انطلاقاً من معادلة أن ما يتماهى والرغبات الأمريكية هو الخير المطلق، وأن ما يتعارض معها هو الشر المطلق، تأسيساً على مقولة "من ليس معنا فهو ضدنا".

وعليه فإن مخاطر الهيمنة الأمريكية وتداعياتها في إطار هذه السياسة العدائية قد طالت العالم برمته، وإن كانت هذه السياسة تتباين من مكان لآخر، لكنها تفرض نفسها في العالم العربي على أنها الأخطر على القضايا العربية الراهنة والمستقبلية، دون تمييز بين دولة وأخرى، ذلك أن ما يجري على الساحة العراقية ليس سوى البداية والمقدمة من سلسلة إجراءات تطال هذه المنطقة، وسيجد العرب أنفسهم فيما لو نجحت أمريكا بتحقيق أهدافها في العراق، يدفعون فاتورة هذه الحرب وتبعاتها، وسيجدون أنفسهم يساقون إلى المشروع الشرق الأوسطي بكل ما يعنيه ذلك من بسط للنفوذ الأمريكي وتقرير مصير المنطقة، ورسم متغيراتها السياسية والاقتصادية والثقافية في صياغة جديدة، تعطى فيها إسرائيل دور المبادرة وزمام القيادة في إطار مشروع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وفرض التسوية المناسبة لها، وإسدال الستار على ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى الأبد (الحسين، 2005، ص7،9).

ومن هنا فإننا نرى لزاما علينا، أن نتناول بالرصد والتحليل بعض الآثار والذيول التي خلفتها الحرب و فرضها الاحتلال على الصعيد العربي من خلال تتبع

هذه الآثار على الأمن القومي العربي، ومن ثم على الصراع العربي - الإسـرائيلي وإماطة اللثام بعد ذلك عن المشروعات البديلة التي ساقتها الولايات المتحـدة لتحـل محل النظام الإقليمي العربي.

2.5 تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن القومي العربي

إن المتأمل للواقع العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ليـدرك أن النظـام العربي الجماعي تعرض لهزة عميقة ومر بظروف عصيبة غير مسبوقة، فالتضامن العربي في أوهى درجات تماسكه، والقرار الوطني أو القومي لدى كثير من الـدول العربية أصبح مستلباً أو ناقصاً، والجامعة العربية التي كانت الخيمـة أو المرجعيـة لنظام عربي في موقف لا تحسد عليه، رغم كل ما تبذله من جهود لتقريب المواقف العربية، وبث الثقة في جهودها الذاتية ما أمكنتها الحيلة والوسيلة، والتحرك في هذا المجال أو ذاك للتأكيد أن هذا الكيان الذي يرمز إلى تضامن العـرب ويعبـر عـن سيادتهم وكلمتهم مازال ينبض بالحياة، رغم كل المحـاولات التـي بـذلت لـوأده، وبالتالي الإجهاز على آخر رابطة تمثل العرب في المشرق والمغرب على السواء.

لقد فجاء الاحتلال ليفرض هيمنته على الأمة العربيـة، مـستغلاً اقتـصادها ومسخرا طاقاتها البشرية لحسابه، وما ينتج عن ذلك بالضرورة من تعميـق لهـوة التخلف والتدهور والتشرذم، وخلق العقبات التي تمنع قيام أي مشروع تنمية مستقل، وأي محاولة جادة من أجل وحدة عربية شاملة، أو جزئية من خلال تفتيـت الأمـة العربية ودفعها نحو خلافات قد تصل إلى حد الحروب الأهلية،والزج بها في قضايا جانبية أو وهمية، والسعي إلى هزيمة الإرادة العربية وطمـس ذاكرتهـا الوطنيـة ومحوها لا بل تشويهها وترسيخ مفاهيم انهزامية لدى الشعوب العربية فيما يخـص القومية بأنها قد انتهت ولم يعد لها وجود.

مما لا مراء فيه أن النظام العربي، قد ولد مأزوما، فكان احتلال العراق أمـراً طبيعيا، بيد أن إمعان النظر فيه يجعلنا ندرك أن أعمق أزمة عصفت بهذه الأمة بعد نكبة فلسطين كانت احتلال العراق، بكل ما يعنيه ذلك من تراث وحضارة وثروات، وعمق استراتيجي، وقوة عربية، وما يمكن أن يمهد له هذا الاحتلال من نشر هيمنة

أمريكية على المنطقة، ويجعلها عرضة لمشاريع التقسيم والتفتيت، وإحياء النزعات العرقية والطائفية فيها، والتدخل في شؤونها الداخلية وهويتها الحضارية والثقافية والدينية.

ومما يجدر ذكره في هذا المضمار أن الأمة العربية قد واجهت أزمات ومرت بصعوبات كثيرة بدءاً من نكبة 1948، وعدوان 1967 واجتياح لبنان 1982 وما تلاها من أزمات إقليمية ونزاعات عربية - عربية وحروب إقليمية، لكنها كانت تواجه تلك الأخطار والتحديات بالمقاومة والقدرة على المبادرة وإحباط المخططات التي تستهدف وجودها، وتتداعى لمعالجة آثارها بكل الوسائل والسبل الممكنة. ففي أعقاب هزيمة 1948 على سبيل المثال، وفي محاولة جادة من النظام العربي الرسمي في إصلاح شأنه، فقد توصّل إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في العام 1950، وقد أتت هذه المعاهدة بآليةٍ معقولةٍ للحفاظ على الأمن القومي العربي بالنص في مادتها السادسة، على تكوين مجلسٍ للدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة، وما يقرره هذا المجلس بأكثرية ثلثي الدول الأعضاء يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة، بينما الحالة مختلفة في ميثاق جامعة الدول العربية الذي تكون القرارات فيه تتخذ بالأغلبية، ولا تلزم سوى من يوافق عليها، وقد أمكن الاستناد إلى هذه الاتفاقية لدعم حركة النظام لاحقاً في مواجهة إسرائيل في قمتي العام 1964 في القاهرة والإسكندرية على سبيل المثال، وهما القمّتان اللتان انعقدتا لمواجهة التهديدات الإسرائيلية لمياه نهر الأردن، غير أنه لا يخفى أن ثمة مواقف أخرى كثيرة لم يكن فيها وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، أو حتى التصرف وفقاً لجوهرها وروحها كما يشير بذلك أداء النظام العربي في مواجهة الغزو العراقي للكويت في العام 1990 على سبيل المثال.

وعندما وقعت هزيمة 1967 كانت تداعياتها النفسية شديدة الوطأة، ربما لأنها جاءت، على عكس هزيمة 1948، في ذروة مشروعٍ نهضوي عربي متكاملٍ، وساد الانطباع حينها بأن شيء قد انهار، ومع ذلك فلم تمض سوى أيامٍ حتى بدأت عملية إعادة البناء العسكري ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، غير أن الأهم من منظور النظام العربي أن قمّة الخرطوم التي انعقدت في آب 1967 بعد أكثر من شهرين

ونصف على وقوع الهزيمة قد توصلت على ما يمكن التسليم به باعتباره معادلـة سليمة للأمن القومي العربي ظلّت فاعلةً حتى تشرين الأول 1973.

لقد تمثّلت هذه المعادلة في التمييز بين التناقضات الرئيسية وتلك الثانوية مـن منظور أمن النظام العربي، في ذلك الوقت كانت آثار الحرب الأهلية في اليمن مـا تزال ماثلةً في استقطابٍ مصري- سعودي حاد، وهنا توصّلت القمّة إلى إنهاء ذلـك الاستقطاب مما مكّن من تصفية بؤرة التناقض الثانوي فـي النظـام بـين مـصر والسعودية، وهذا أعطاه روحا جديدة لمواجهة التناقض الرئيس المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية، وفي هذا الإطار تعهدت ثلاث دولٍ عربيةٍ محافظةٍ هـي السعودية والكويت وليبيا بتقديم دعمٍ مالي سنوي لدول المواجهة، كي تـتمكّن مـن الوفاء بمتطلبات المواجهة القادمة مع إسرائيل، وتمّ الالتزام الكامل بهذا التعهد حتى أُسقط بالنسبة إلى مصر في أعقاب زيارة السادات للقدس في العام 1977، وفي هذا السياق تحقّقت إنجازات كحرب الاستنزاف وحرب تـشرين الأول 1973 (احمـد، 2004، ص322،321).

ولكن ما جرى في هذه المرحلة الخطيرة التي نحن بـصددها فـأن الموقـف العربي مفرطٌ في التهالك والاهتراء ومهيئ لاحتلال العـراق؛ فالمنـاخ الـسياسي العربي الداخلي كان من المستوى الذي جعل العدوان ينفذ من خلال صمت الغالبيـة العربية، وتساهلها وتقديم تسهيلاتها خدمة للمحتل فوقع العدوان على العراق.

ولعلنا حين نتقصى الأسباب البعيدة لما وصلت إليه المواقف العربية من ضعف وغياب نجد أنفسنا أمام سياسة عربية كان الكل يدرك عاقبة نتائجها القادمـة، هـذه السياسة تجاهلت منذ زمن حقائق المعركة الأساسية، وانحرفت بالصراع الأساسـي للأمة العربية مع العدو الإسرائيلي إلى اتجاهات أخـرى، فانغمـست عندئـذ فـي صراعاتها الجانبية، وغاصت في الخلافات الثانوية والهامشية.

وهكذا كانت النتيجة حين أدار البعض ظهره لحقائق الصراع الأساسـي مـع العدو الإسرائيلي، فمن الطبيعي أن يجد هؤلاء أنفسهم أمام صراعات جانبية شـتتت مواقف الأمة، وجزأت قدراتها، ودفعت بها إلى مزيد من التشرذم والانقسامات التي

سهلت احتلال بلد عربي بأكمله، في ظل اختلاف الآراء والمواقف والأفعال(بلقزيز، 2004، ص 257).

وما حدث من احتلال العراق الذي كان يمثل البوابة الشرقية للوطن العربـي، ونزع لهويته العربية، يمثل سقوطاً لهذه البوابة، فغدا الوطن العربي ساحة مفتوحـة للأطماع الإقليمية والدولية، وهذا ما أثبتته الأحداث في التاريخ عندما كان العـراق مصداً بوجه الغزوات الأجنبية للوطن العربي من هذه البوابة. وفي الوقت نفسه يمثل العراق عمقاً استراتيجيا لدول المشرق العربي، كما كان حتى وقت قريب يعد ستاراً حديدياً لدول الخليج العربي تجاه النفوذ الإيراني، وعطـل مبـدأ تـصدير الثـورة الإيرانية.

ودأبت القوى المحتلة في العراق بتوجيه مباشر وغير مباشر بتنشيط مختلـف أشكال تفكيك روابط المواطنة والوطنية والقومية في البلاد العربية، والتفكيك الفكري والثقافي لاستبعاد أي تحليل موضوعي يسمح برؤية الواقع التاريخي والجيوسياسي، والتفكيك الطائفي الذي يستبدل بالولاء والانتماء للطائفة أو المذهب الـديني الـولاء والانتماء للجماعة الوطنية أو الطبقة الاجتماعية، والتفكيك العرقي والأثنـي الـذي يستبدل بالولاء والانتماء للعرق أو الأثنية المعينة الولاء للشعب الواحـد أو الأمـة الواحدة.

ويمكننا القول أنه لولا أن أشكال التفكيك أو التفتيت المذكورة قد أضعفت إلـى حد ملموس مقومات الممانعة والمقاومة للتدخل والعدوان الأجنبي في الدول العربيـة وداخل العراق جراء إضعاف عنصر المواطنة ودافع العروبة، لما جـرى – علـى الأرجح – العدو الأمريكي والصهيوني على بدء تنفيذ مشروعه الاستعماري الجديد. ألم يحتل العراق بالتواطؤ والتعاون المباشرين من جانب أغلبية قـوى المعارضـة العراقية، وعدد كبير من الدول العربية علاوة علي إيران؟ بل وفي ظـل مناهـضة وطنية عربية شعبية محدودة النطاق ومتهافتة إذا ما قورنت بالتحركـات العالميـة المناهضة للحرب علي العراق؟

ومن الواضح أن الاستعمار الأمريكي وأعوانه وعملائه، عوامل تزيـد مـن أشكال وأساليب التفكيك والتفتيت المذكورة في العراق والمنطقة بأسرها بعد احتلال

العراق، فبقاء الاحتلال وفعالية العدوان تظل مشروطة بالنجاح والمزيد من النجاح في إضعاف وتفكيك نسيج الجماعة الوطنية والرابطة القومية، لذلك شهدت الفترة التالية لاحتلال العراق توسيعاً وتكثيفاً وتفعيلاً لكل أشكال تفتيت وحدة الشعب في العراق وكل الأقطار العربية، بهدف إضعاف إرادة المقاومة الوطنية وتصريف النضال الوطني إلى مسارات جانبية.

ولعل من المفارقات التي تطالعنا بها العلاقات الدولية، أن واحد من أهم أسباب (الظاهرة) التي شنتها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها على نظام السابق في العراق هو اتهامه بافتعال الأزمات مع دول الجوار الإقليمي ودخوله أكثر من حرب معها، ونزعة العداء التي تمتلكه في علاقاته الإقليمية، لكن الملاحظ أنه وبعد زوال النظام السابق، نجد أن علاقات العراق مع جيرانه لم تتحسن إن لم تكن قد ازدادت سوءاً، فهناك اتهامات عراقية لأكثر من دولة جارة بأنها تعمل على مساعدة الإرهاب، وتمويل الأعمال التخريبية وإثارة حرب أهلية، وبالمقابل فإن العديد من دول الجوار العراقي باتت تنظر إليه بارتياب، فهذه الأنظمة تعتقد أن بغداد ستكون الأداة بيد الإستراتيجية الأمريكية، وتقدم النموذج للطريقة التي يمكن أن تنتهي إليها نظمها، الأمر الذي جعل ظلال الارتياب والعداء بين هذه الأطراف تتصاعد.

إن واقع مستقبل العلاقات بين العراق والدول المجاورة له تحكمه عوامل واعتبارات عديدة ومعقدة، بعضها يتعلق بالأوضاع والتطورات الداخلية في هذه الدولة، والآخر بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة به، وما تفرزه من تأثيرات بالنسبة للعراق ودول الجوار، وبخاصة في ظل الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها لإعادة رسم وهندسة الأوضاع في المنطقة بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، وفي مقدمتها حرصها على تكريس مكانتها كقوة عظمى وحيدة في مرحلة ما بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة (أحمد، 2006).

لذلك فإن تفكيك وتقسيم عدد من الدول العربية ودول شرق أوسطية أخرى وليس العراق فقط، هو هدف مقرر لأمريكا يتخطى هذا الهدف عدد الدول السبع التي كشف القائد الأعلى السابق لحلف شمال الأطلنطي " الناتو" الجنرال الأمريكي

المتقاعد ويسلي كلارك في مذكراته أن إدارة الرئيس بوش وضعت إستراتيجية عسكرية منذ عام 2000 تتضمن شن حروب ضدها لتغيير نظام الحكم فيها تبدأ بالعراق وسوريا وتنتهي بإيران، أما الدول الأربعة الأخرى فهي لبنان وليبيا والصومال والسودان. فعمليات تحريك ودفع وتمويل التصعيد وإشعال النزاعات الدينية والقبلية والعرقية تشمل معظم البلدان العربية، وتتعهد بها حتى بصورة علنية أمريكا وغيرها من الدول الاستعمارية مدعية حقها في التدخل في شؤون الدول الأخرى لحماية الأقليات والحريات الدينية والتعددية السياسية والاثنية والعرقية، وتنشر شعارات مضللة تغذي الميول والتوجهات التفكيكية والانقسامية والميول الانفصالية تحت عناوين خادعة كشعار تقسيم الثروة والسلطة (ليس طبعاً بين أفراد أو طبقات الشعب وإنما بين الطوائف والأعراق والأقاليم (الجهات) التي تضمها حدود الدول المعنية لتفكيك أوصالها) و كشعار إقامة نظام فيدرالي لا مركزي في السودان، أو نظام فيدرالية الطوائف الدينية في العراق التي شرع لها دستور الاحتلال وتهدف إلى تحطيم تام لحداثة الدولة ووحدتها وانتقاص سلطة الحكومة المركزية (الاتحادية) إلى أدنى مستوى مما يتيح لسلطة الحكومة في اتحاد كونفدرالي - اتحاد دول مستقلة - حق الانفصال عن الاتحاد، إن هذه الشعارات يمثل تطبيقها وفقاً للسياق الذي ترد فيها حالياً خطوة أساسية وحاسمة تجاه الانفصال والتقسيم (الرشق، 2008).

إن ما جرى من قبل في بلاد أجنبية وما يجري وما يزال يجري على الأرض العربية يوضح ويؤكد - وبدون أن نعتمد في الإثبات على ما نشرته جهات رسمية أمريكية كمجلة "القوة المسلحة" في حزيران سنة 2006 عن خرائط جديدة لدول المنطقة - أن التقسيم الاستعماري الجديد المستهدف للبلاد العربية الأكثر تجزئة وتفكيكاً وتقزيماً أكثر سوءاً من خريطة سايكس – بيكو سنة 1916 يتم بوسيلتين معاً يكمل إحداهما الأخرى دائماً. وتستخدم إحداهما كعامل رئيسي والأخرى كعامل مكمل أو مساعد، وفقاً للأوضاع المحلية والدولية التي تحدد أيهما الرئيسي، وأيهما المساعد والمكمل، وهما: العدوان أو الاحتلال كما حدث في العراق، واستغلال أو إثارة النزاعات الدينية والاثنية والعرقية والقبلية وتغذيتها وتمويلها وإشعالها واستقواء

الانفصاليين بالقوى الأجنبية الاستعمارية والتي سرعان ما تقدم لهم دعمها الـسياسي والعسكري تحت مظلة الشرعية الدولية التي يسيطر عليها (مجلـس الأمـن) كمـا يحدث في السودان.

فإذا كنت الغاية المرجوة من هذه الجهود هي الإصلاح والديمقراطيـة فـي العراق وفق الادعاء الأمريكي، فأين العراق منها الآن ؟ فما يجري في العراق اليوم هو نقيض ذلك، فالفوضى والعنف والتهجيـر وسـوء الخـدمات والفـساد المـالي والإداري، والأسوأ من كل ذلك الفتنة الطائفية والتي هي وليدة الاحتلال الأمريكـي، وبأداتها المتمثلة بالنخب السياسية الموجودة في العراق اليوم، والتي كانـت لبنتهـا الأولى في المحاصصة الطائفية والعرقية (عبد الفتاح، 2006، ص15).

ولنفترض جدلاً ونذهب أيضاً إلى ما ذهب إليه الأمريكيون، من أن الولايـات المتحدة جاءت من أجل الإصلاح والديمقراطية، فما هي النتيجة إلى الآن؟ إن كـل فعل أو عمل سياسي أو عسكري يؤخذ بنتائجه في النهاية، إن ما جرى في العـراق على يد القوات الأمريكية وإدارتها المدنية لا يعبر عن حسن نوايا الولايات المتحـدة تجاه هذا البلد. فبعد أن قامت بتفكيك السلطة حينما أسقطت النظام، قامـت بتفكيـك الدولة عندما حلت الجيش واجتثاث لحزب البعث والقوى الأمنية وتفكيك مؤسـسات الدولة، والسماح بنهبها وحرق أبنيتها، ثم قامت بتفكيك الشعب بفرزه إلـى أعـراق وطوائف وبدأ ذلك في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي، مروراً بقـانون إدارة الدولـة للمرحلة الانتقالية ثم كتابة الدستور الدائم للبلاد، والآن تعمل على تفكيك الطوائـف ذاتها، فتحاول تجزئة الطوائف إلى مجاميع للاقتتال فيما بينها.

وخلال كل هذه المراحل جرت المحاولات لسلخ العراق عن جسده العربي و استبدال هويته العربية، وهناك عدة أدلة على ذلك، **أولاً:** لا القانون الإداري للمرحلة الانتقالية ولا الدستور الدائم أشارا أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، له ما لها وعليه ما عليها على غرار الدساتير السابقة، إلا أنه وبعد ضغوط كثيـرة أشـار الدستور الدائم و بخجل إلى أن العراق عضو في جامعة الدول العربية، وهذا بحـد ذاته لا يلبي طموحات عامة العراقيين من شيعة و سنة، ولا يعبر عن حقيقة هويـة الأغلبية العراقية، والذين هم من العرب بالتأكيد. كما أن هذه العبارة التي وردت في

الدستور لا قيمة لها عندما تأتي حكومة و تقرر الانسحاب من الجامعــة العربيــة. **وثانياً:** حاولت النخب السياسية إفشال كافة مبادرات الجامعة العربيــة للمــصالحة الوطنية، كذلك أفشلت وثيقة مكة التي أبرمت أواخر العام الماضي بين رجال الــدين من شيعة و سنة. **وثالثا:** التغييرات التي أحــدثتها وزارة التربيــة علــى المنــاهج الاجتماعية. **ورابعاً:** مطالبة أعضاء في البرلمان العراقي - و بشكل علني - طرد العرب من العراق.

إن العدوان الأمريكي على العراق هو في الأساس عدوان على العالم العربي بأكمله، فالعراق عضو مؤسس في جامعة الدول العربية وبرز دوره في كثير مــن فعاليتها السياسة والاقتصادية والفكرية وغيرها؛ وهنا تبرز الإشكالية الكبيــرة فــي السؤال المطروح في كيفية التعامل مع الواقع الجديد، بالنظر لمخاطره الكبرى على الأمة برمتها، إذ لم تتجاوز الجهود العربية الرامية لرد العدوان عن العراق حــدود الاستنكار والشجب والتنديد من جهة؛ ومن جهة أخرى لوحظ التراخي والتهاون في التعامل مع هذه القضية المصيرية التي تهدد الأمن القومي العربي.

وسنلحظ هنا حجم التأثير على الأمن القومي العربي، فقد برز منــذ بــدايات الصراع أعداء محتملون فهذه سوريا أميط اللثام عن وجهها وصنفت ضمن محــور الشر المناهض لساسة الأمريكية، فغدا العالم يتحدث عن الإرهــاب الــسوري ودور النظام السوري في تغذيته وأصبحنا نرى ربطا منطقيا في تحليلات صــناع القــرار الأمريكي بين المقاومة الفلسطينية وسوريا، والدعم اللامحدود من قبل سوريا لأجنحة فصائل المقاومة على أراضيها، كم عززت هذه الادعاءات بتفريغ المقاومة اللبنانيــة من محتواها فأصبحت ضمن هذا التصنيف امتدادا للإرهاب السوري وليس مقاومــة للعدو الصهيوني المحتل لجنوب لبنان، وفوق كل هذه الأوصاف جاءت أم القــضايا وهي - القدرات العسكرية النووية - ومدى مساهمتها في تهديــد الأمــن والــسلم الدوليين .

إن التشابه الكبير بين الوصف الأمريكي للعراق قبل العدوان عليــه يتطــابق تماما مع الوصف الأمريكي لسوريا هذه الأيام، وهنا نعود إلى سؤالنا المطروح عن الواقع العربي وإشكاليات التهديد والعدوان الأمريكي على الأمة العربية؛ فإننــا لــن

نسمع من الأصوات ولن نرى من المواقف ما يختلف عن الطريقة التي تعامل معها العرب مع المسالة العراقية، وهذا شيء ينبئ بالخطر على واقع الأمة العربية، فإذا كانت كل هذه المخاطر لا تدفع العرب للوحدة والتراص ورد المعتدي، فماذا بقي من كبرياء الأمة العربية أمام الأمم الأخرى؟ (شبيب، 2000).

إن الارتباك العربي وخيبة الأمل التي رافقت تطلعات هذه الأمة نحو الوحدة والتحرر والاستقلال لم تكن لتتحقق بسبب هذا التردي في قيادة الأمة وغربتها عن شعوبها؛ لا بل وحشة تعيشها الأنظمة العربية وتعيش شعوبها مرارة سوء تقدير هذه الأنظمة للمتغيرات العربية والدولية، فهذه فلسطين تركت وحدها تكابد احتلالاً وتمانع دعما أمريكيا ودوليا لإسرائيل، كما تطمع في موقف عربي مشرف لنصرة قضيتها التي أخذت اكبر فترة احتلال في التاريخ المعاصر، ونلاحظ هما في هذا الموقف نفس السمات في السلوك العربي الرسمي، ونفس السلوك العدواني الصهيوني الأمريكي في نعت قضايانا المصيرية وإخماد جذوتها المتقدة.

إن النظام العربي الرسمي يدرك حجم المخاطر المترتبة على هذه الاعتداءات من قبل أمريكا وإسرائيل على الأمة العربية، ولا نبالغ إذا قلنا إنه أصبح يعرف النتائج كذلك في حالة ممانعته وتمرده على السياسات الأمريكية الصهيونية؛ فهذا العراق ذبح أمام العرب ولا نتمنى أن يأتي يوم يساق فيه هذا النظام أو ذاك إلى نفس المذبح.

3.5 تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الصراع العربي الإسرائيلي:

إن ضعف الواقع العربي ينعكس بصورة تلقائية على معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث إن أفدح خسارة تلقتها الأمة وقضيتها المركزية في فلسطين، هو إخراج العراق بقوته وموارده من دائرة الصراع، ومن ثم فإن ذلك يعني زوال أحد المهددات الرئيسة للكيان الصهيوني، مما سيسهل فرض الأجندة الأمريكية والصهيونية في المنطقة، وتكريس التفوق الصهيوني العسكري والاقتصادي في المنطقة (الحروب، 2003، ص17). وباحتلال أمريكا للعراق فقد تواجدت على الأرض ولم تعد بحاجة لوكيل ينوب عنها ولا من يصون مصالحها، فأدخلت

متغيرات كثيرة في الصراع العربي الإسرائيلي، مما يرتب على الفلسطينيين أخذها بعين الاعتبار، في وضع استراتجياتهم وبناء سياساتهم التي تحقق طموحاتهم الوطنية، وتتمثل هذه المتغيرات في:

أولاً: غياب دولة كالعراق يشكل خللاً استراتيجياً لصالح إسرائيل في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، ويفتح المجال أمام مناخات جديدة في باب العلاقات العربية الإسرائيلية تتمثل في التطبيع والتعاون وربما التحالف في صيغ إقليمية جديدة لم تكن في الحسبان.

ومن هنا فإن الكيان الصهيوني واللوبي الداعم له في واشنطن كانا يعتبران الحرب على العراق، حرباً بالوكالة عن الكيان الصهيوني، ولعل من الأهداف الجوهرية لهما، إزالة التهديد العراقي المحتمل للكيان الصهيوني، وتثبيت وجود هذا الكيان، عبر فرض صيغ من التسوية والتطبيع بين العراق وإسرائيل، وتتضمن هذه الصيغ مشاريع اقتصادية منها: إعادة تشغيل خط الموصل حيفا لنقل البترول، أو مشاركة الشركات الصهيونية في إعادة اعمار العراق المدمر بما يهدد اقتصاديات بعض الدول العربية والإسلامية كسوريا وتركيا المستفيدتان من نقل البترول العراقي (العناني، 2003، ص85).

ثانياً: مدى الأثر الكبير الذي لحق بسوريا نتيجة احتلال العراق، إذ أصبحت محرومة من العمق الذي كان يشكله العراق لها، فهذا خلل جديد في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وحسابات موازين القوى لصالح إسرائيل، إذ أن التهديدات والابتزازات لسوريا تجعل الفلسطينيين مكشوفين أمام المحاولات الإسرائيلية للاستفراد بهم وفرض الإملاءات عليهم أكثر من أي وقت مضى.

ثالثا: وجه الشبه الكبير بين الإدارة الأمريكية ممثلة بالمحافظين الجدد وحكومة الكيان الصهيوني المتغطرس، يمثل عاملا سلبيا يجدر بالفلسطينيين التعامل معه لتجنب أي استدراج إسرائيلي لتوترات ساخنة ومواجهات ليس بمقدور الفلسطينيين دفعها وتجنب مخاطرها.

رابعـا: إن اختفاء مفهوم الانتفاضة بالمعنى العملي واختصار المقاومة على عمليات مسلحة هنا وهناك لا تخضع لمعايير إستراتجية وسياسية؛ كل هذا مرده لعـدم مواتاة الإطار الدولي بعامة والعربي بخاصة للوقوف مع القضية الفلسطينية.

وباستعراض حالة الضعف العربي الناجمة عن الهزيمة فـي العـراق فـإن الإدارة الأمريكية والعدو الصهيوني سيسعيان لترجمتها علـى أرض الواقـع فـي فلسطين، وذلك بتمرير تسوية مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، ومن منطلق شـرعية القوة وإرهاب الدولة، وتفوق الكيان الصهيوني فقد جاءت إشارات العدو إلى انعطافه تاريخية ستحدث في المنطقة ولابد أن يستغل ترجمتها بصورة إنجـازات جوهريـة صهيونية في فلسطين والمنطقة لصالح هذا الكيان، وأن هذه الفرصة لن تتكرر مرة أخرى خلال عقود قادمة، وفي هذا السياق سعت الإدارة الأمريكية ومعها حليفتهـا بريطانيا بطرح خريطة الطريق بقوة وعازمتان على تنفيذها، لكن تم العدول عن هذا الطرح فيما بعد ليصار بإعادة طرحه بصيغ أخرى مختلفة وملتوية خدمة لإسرائيل، وتجاوز الأمر ذلك من خلال ربط العملية السياسية المتعلقـة بالقـضية الفلـسطينية بإدخال إصلاحات في بنى سلطتهم وبات مطلوباً منهم الإطاحة بالحكومة المنتخبـة وتغييرها بحكومة تتجاوب مع المصالح الأمريكية والإسـرائيلية (كيـالي، 2003، ص24).

وبناء على ما وصفنا فإن الفلسطينيين في وضع لا يحسدون عليـه فظـروفهم صعبة وحرجة بعد سقوط العراق والتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة، تجعلهـم معنيين بالبدء بقراءة متأنية للتحولات المتحققة في الإطـاريين الـدولي والإقليمـي، ودراسة الاستحقاقات والتحديات الناجمة عنها، وفي نفس الوقت فهم معنيون بتفحص إمكانياتهم وأحوالهم بعيداً عن العواطف والتمنيات، لصياغة المواقف المناسبة خدمة لقضيتهم. وتجنيبها مخاطر إضافية، والمحافظة على الإنجازات الوطنية التـي دفـع ثمنها الشعب الفلسطيني غالياً على مدار سنوات الصراع العربي الإسرائيلي.

إنما حدث في العراق ليحمل في طياته رسائل أمريكية إلى المنطقـة العربيـة والدولة الفلسطينية خصوصاً محتواها: أن من يقف فـي وجـه الـسياسة والإدارة الأمريكية سيتم إزالته من الساحة السياسية سواء أكان ذلك نظاماً حاكمـاً أم حزبـا

سياسياً أم قيادات وطنية، وإن سقوط الرئيس العراقي صدام حسين ونظامه ما هو إلا مقدمة لسقوط غيره من الأنظمة، وهو عين ما حدث مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، كما أنها في الوقت نفسه رسالة لكل حركات المقاومة بأن لا فائدة من الاستمرار في المقاومة والتصدي للمشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة وفلسطين وأنه لم يعد هناك من سند حقيقي لها، وهذه الرسائل تلقاها كل طرف بطريقته الخاصة وهيأ نفسه للتعامل معها انطلاقا من برامجه ورؤيته السياسية والعقائدية (جاد، 2003،ص41).

إنما يحدث اليوم من هرولة عربية صوب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تمثل في قبول للمؤتمرات الدولية والمشاريع الاقتصادية والتطبيع التجاري والثقافي؛ ما هو إلا نتيجة حتمية لقراءة بعض الأنظمة العربية لهذا الواقع المرير والمهزوم، وبالتالي قبلت هذه الأنظمة بالأمر الواقع (حمد، 2008).

ولعل أخر التداعيات على الأمن القومي العربي التي وظفها الكيان الصهيوني، والتي تعد تحولاً إضافيا في مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، تلك الهجمة الشرسة على أهلنا في غزة، في الوقت الذي لم يبادر النظام الرسمي العربي بوقفة مسؤولة أمام ا والتاريخ، فما زال هذا النظام يبدي نفس الاستجابات، من شجب وتنديد، واستنكار لهذه التجاوزات على الأمة، فمتى نرى موقفاً يطمئن فيه الإنسان العربي لسلوك هذا النظام، إنه لمن المحزن حقاً أن نسمع أصواتاً تدعو لقمم - إن التأمت - يكون الكيان الصهيوني أتى على أهدافه في غزة المحاصرة، والحق يقال إن بعض التفسيرات العربية للانقسام الفلسطيني قد استغلها العدو الصهيوني، وراح يبني عليها موقفه العسكري في تدمير بنية المقاومة في غزة، وعلاوة على ذلك هناك قصور في النظرة للمقاومة الفلسطينية في غزة؛ حيث تنظر بعض الأنظمة العربية لها من خلال نظرتها للحركات والأحزاب ذات الصيغة الدينية في بلادها، وهذا بحد ذاته حلم صهيوني أمريكي، يعتبر من مفردات الشرق الأوسط الجديد بوجهه الأمريكي الذي يكافح الإرهاب والممانعة والتطرف الديني كما يراه هذا المشروع، وهذه دفعة قوية لوتيرة منطق القوة في منطقة استضعف أهلها أنفسهم.

4.5 الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق والمشروعات البديلة عن الأمن القومي العربي

شكل احتلال العراق تاريخا فاصلا في السياسة العربية كما هو الحال في السياسة الدولية، بيد أنه فرض على النظام العربي والعمل العربي المشترك صعوبات وتحديات مضاعفة، خاصة أن النظرة الأمريكية للعالم ما بعد سبتمبر انطلقت من مقولة المسؤولية العربية والإسلامية وراء الهجمات، عبر توفير بيئة سياسية واجتماعية وثقافية أفرزت ظاهرة الإرهاب والإرهابيين على حد سواء، وهى النظرة التي تطورت لاحقا وشكلت أساس المطالب الأمريكية بإصلاح المجتمعات العربية والانفتاح الثقافي والسياسي، والتي عرفت بالشرق الأوسط الكبير ثم الموسع.

هذه البيئة الدولية المحملة بالضغوط الإعلامية والسياسية على كل ما هو عربي وإسلامي أضافت بدورها عوائق جديدة أمام العمل العربي المشترك المستند إلى آليات الجامعة العربية. فبالرغم من أن قانون الفعل ورد الفعل كان يتطلب سلوكا عربيا جماعيا لمناهضة هذه الحملات القادمة من عالم ما بعد سبتمبر، انطلاقا من حقيقة أن العرب مستهدفون كجماعة ثقافية لها هوية خاصة وكنظام إقليمي يعبر عن تفاعلات جماعية بينية ومع الغير، إلا أن التباين العربي في تقييم حدث 11 سبتمبر ومدى التورط أو المسؤولية غير المباشرة لهذا الطرف أو ذاك سياسيا ومعنويا في حدث 11 سبتمبر نفسه، وكذلك مسافة الاقتراب من أو الابتعاد عن واشنطن، والانشغال الفردي في تأكيد التعاون ضد الإرهاب ورد واستيعاب الضغوط الأمريكية، أدت في النهاية إلى تعدد المواقف العربية وليس تكتلها، وبالتالي زاد الضغط العكسي على السلوك الجماعي العربي (هدسون، 2004، ص79).

أن العمل العربي المشترك المعروف بخضوعه لأهواء السياسات المحلية العربية وبالرصيد الإيجابي المحدود جدا عبر تاريخه الممتد لأكثر من نصف قرن قد تفاعل مع أولويات النظام الدولي الجديد انطلاقا من رؤية تعنى بالخلاص الفردي وليس الجماعي، وهو ما تجسده جملة المواقف العربية التي تفاعلت مع سبتمبر من جهة ومع مطالب الولايات المتحدة بالإصلاح السياسي والاجتماعي من جهة أخرى.

والصحيح مبدئيا أن كل الدول العربية وكذلك الجامعة العربية قد أدانت هجمات 11 سبتمبر، وأعلنت التزامها بالقرارات الدولية التي صدرت نهاية 2001 بخصوص ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب الدولي، لكن الصحيح أيضاً أنها لم تؤسس على هذا الموقف سياسة جماعية ضد ظاهرة الإرهاب تنطلق من تعريف عربي لهذه الظاهرة، يفصلها عن الظواهر الأخرى التي تتداخل معها في بعض جوانبها، لاسيما المقاومة المشروعة للاحتلال، والأهم أن تقنع به العالم الخارجي (المخادمي، 2005، ص20،18).

إن تحديات ما بعد سبتمبر 2001 شكلت من الناحية الموضوعية مدخلات جديدة بالنسبة لقضية الأمن القومي العربي، لا سيما البعد المعنوي المتعلق بتشويه الهوية الحضارية والدينية. ونظراً لأن مفهوم الأمن القومي العربي نفسه كان قد تعرض لنوع من التآكل التدريجي خلال العقدين السابقين، فلم يعر كثير من العرب الاهتمام المناسب للتحديات المتعلقة بتشويه الهوية باعتبارها موضوعا جوهريا يقع في قلب مفهوم الأمن.

ولم يدرك كثيرون أن تركيب وإشاعة صورة نمطية سلبية في الوعي "العالمي" لفئة معينة من البشر وربط ذلك بخصائصها الدينية والسلوكية لا يمثل انتهاكاً إنسانياً وأخلاقياً وحسب، بل أيضاً تبريراً مسبقا لعدوان مباشر قد يحدث لاحقاً، لاسيما في ضوء إستراتيجية الحرب الاستتباقية التي تبنتها إدارة الرئيس بوش لرد ما تعتبره مصدراً محتملاً للإرهاب وتهديداً محتملاً للأمن القومي الأميريكي نفسه.

هاتان الملاحظتان تجسدان جوهر محنة العمل العربي المشترك، فرغم وضوح التحديات وجلاء المخاطر الحالة والمستقبلية، فإن أولوية الخلاص الفردي أعطيت لها الأولوية والسبق على أي تحرك جماعي.

لقد مثلت كل هذه التطورات تحديات خطيرة ومهمة للنظام العربي، بل يمكن القول إن النظام العربي نفسه كان مستهدفاً استهدافاً وجودياً، وليس فقط استهدافاً وظيفياً. والفارق بين الاستهدافين هو الفارق بين الفناء الكامل ومجرد الوجود بلا فاعلية أو تأثير. ولذلك مثل الحفاظ على وجود الجامعة العربية عضويا، ولو في ظل الحد الأدنى من الأداء، هدفاً استراتيجيا في حد ذاته، ومن ثم لم يكن مطروحا في

اللحظات التالية مباشرة لعالم ما بعد سبتمبر تطوير أداء الجامعة أو تفعيـل العمـل العربي المشترك بل فقط مجرد الاستمرار المؤسسي.

وبهذا المعنى الذي جسد ضعف العمل العربي المشترك فلـسطينياً وعراقيـاً، تبلور ما يمكن وصفه بالفراغ الإستراتيجي في المنطقة العربية، الأمر الـذي وفـر فرصا تاريخية لكي تدخل قوى إقليمية إلى صلب المعادلات العربية الداخلية، وفـي المقدمة إيران و تركيا في شؤون المشرق العربي، والحـال العراقـي يغنـي عـن التفاصيل (نورالدين، 2004، ص4،6).

إن الرسالة الأمريكية في رسم سياسات الالتزامات الأمريكية تجاه القضايا التي تتبناها، ترى بأنها مهمة مشرفة انتدبت نفسها إليها؛ فحصار العراق على مدى اثني عشر عاماً واحتلاله بالكامل فيما بعد، والخجل الأمريكي مـن سياسـات إسـرائيل الهمجية على أرض فلسطين وضرب حصار على شعب بأكمله وتجويعه وتقتيلـه، واحتلال أفغانستان وممارسة أبشع أساليب القتل والحصار كل هذا ينـدرج ضـمن إطار المهمات الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بها في الشرق والغرب.

وفي ما يتصل بالشرق الأوسط، ومن وحي هـذه القـيم الأمريكيـة النبيلـة والتصورات الخاطئة للأخر؛ يبرز الواجب الحـضاري والأخلاقـي لهـذه الدولـة المعتدية، فهي ترى أن ترتيب وإعادة تشكيل خارطة الـشرق الأوسـط بالـصيغة الأمريكية لابد وأن يترافق ذلك مع وعود بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنـسانية لهذه الدولة أو تلك وهذا ما جرى بالتمام مع العراق، ومثلما وعدت بـه مـن قبـل الشعب الأفغاني، وهي ذات ألاماني والوعود التي وعد بها الفلسطينيون ولم يتحقـق منها شي، فأين الرفاه الاجتماعي والرخاء الاقتصادي للـشعوب المخدوعـة بتلـك الأوهام؟ لكن حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية تبرر كل هذه التـصرفات العدوانية كاحتلال العراق الذي تراه أمريكا يقع في إطـار الالتزامـات الأمريكيـة الكبرى، وضمن سياق تحقيق المشروع الشرق أوسطي الذي ينتظـر دول المنطقـة وشعوبها.

ويأتي السؤال الطبيعي ما هو الشرق أوسط الـذي تتبنـى فكرتـه الولايـات المتحدة؟ وهل هو بنية جديدة تخدم مصالح وشعوب المنطقـة؟ أم وراء كـل هـذه

الأطماع مصالح أمريكا وإسرائيل؟ والإجابة على السؤال لا يعـدو هـذا التـصور الأمريكي عن التبعية السياسية والاقتصادية لأمريكا وإسرائيل،

إن ما يجري على أرض الواقع في فلسطين والعراق - وهما جـزءان مـن الشرق الأوسط الذي تراه أمريكا واحة للحرية والديمقراطية؛ ليكذب النوايا الأمريكية الباعثة على مثل هذا التصور، فنحن نلحظ غياب لغة الحوار والمنطـق والنقـاش وسيادة التهديد والعدوان، واستخدام القوة والتدخل المباشر في سياسات دول المنطقة والمس بالكرامة والسيادة الوطنية للدول، وإطلاق الاتهامات، فهذا تناقض مكـشوف في الموقف الأمريكي؛ لأنه ما عاد خافيا على احد أنها تطمع بـالثروات المنطقـة وعلى رأسها النفط (صالح، 2005، ص77).

ومن الملاحظ على جملة الإجراءات الأمريكية المنفذه فعلا في المنطقة إنها لا تخدم المنطقة المستهدفة - الشرق الأوسط - وإنما تكون ثمارها لصالح غلبة الكفة الإسرائيلية في ميزان الصراع العربي الإسرائيلي، فلو دققنا النظر بعـين منـصفة لوجدنا إن إسرائيل محل اهتمام أمريكا في كل خطواتها في المنطقة، فأمريكا البنيـة الوحيدة في المنطقة، وأمنها من امن أمريكا؛ لهذا نراها تتغاضى بالمطلق عن الجدار العازل الذي يمثل هرم الفصل العنصري بين الفلسطينيين والكيان الإسـرائيلي، ولا تبدي حماساً وضغطاً لإجبار إسرائيل على الالتزام بالتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين والتي غالبا ما تكون إسرائيل هي المتجاوزة عليها، وفي نفس الوقت تنعكس وعـود أمريكا لكل شعوب المنطقة باستثناء إسرائيل دعما حقيقيا لسياسة إسرائيل ومشاريعها ومطامعها وتمثل هذا بضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل في حال أنجاز الجدار العازل وكذلك تزويدها بأداة القوه متمثلة بأحدث أنواع الأسلحة العسكرية، وفوق كل هذا التعاطف الإنساني مع القضية اليهودية وعدالتها، اذ تعد هما أمريكيا تبدي أعلى درجات الالتزام به.

وضمن الرؤيا الأمريكية للمنطقة بما فيها إسرائيل نجد أن كـل التـصورات الأمريكية تصب في بوتقة الدعوة لمشروع الشرق الأوسط الجديد، فسياسة الفوضى الخلاقة التي دعت إليها إدارة المحافظين الجدد، لأكبر دليل على النيـة الأمريكيـة المبيتة في المنطقة، والسؤال المنطقي متى كانت الفوضى تخلق جـوا بنـاءاً وثقـة

متبادلة؟ وفي نظرة اشمل لهذه الإدارة المتغطرسة نحو الشرق الأوسط فهي ترى وبشكل متواز أن نشر الديمقراطية والأمن هي مهمة أخلاقية أمريكية والتزاماً أمريكيا يترافق تحقيقه مع القتل والعدوان والابادة وليس العراق عنا ببعيد؟ ألم تجرب أمريكا المنهجين معا على أرض الرافدين؟!.

وبعيداً عن الخوض في بدايات مفهوم الشرق الأوسط، والذي انبثق أصلا من النظرة الاستعمارية الأوروبية لهذه المنطقة بعد انتهاء الخلافة العثمانية، فأوروبا تراه شرقها الحقيقي من حيث الاتجاه وتراه أيضاً مستقر أطماعها الاستعمارية بعد اكتشاف الخيرات فيه، وعلى رأسها النفط الذي جاب المتاعب لهذه النقطة من العالم.

ويبرز هنا الدور الاستعماري لكل من بريطانيا وفرنسا اللتان تقاسمتا معظم بلدان الشرق الأوسط وبثتا فيه كل صنوف التشرذم والقطيعة وسياسات الانقسام، ألم تقوما بزرع الكيان الصهيوني في هذا الجسم العربي النقي؛ ومده بكل وسائل الحياة على حساب الأرض والإنسان في فلسطين؟ فهذا وجه قبيح للرؤيا الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر وحتى خمسينيات القرن العشرين، تلاه الدور الأمريكي والذي لايختلف كثيرا عن الدور الأوروبي بل يعد امتدادا له ومؤصلا لهذه الأفكار الأوروبية القديمة ذات النوايا السيئة، إن وجه الشبه كبير بين هذين الدورين الأوروبي والأمريكي، ولايمكن النظر لأحد هما بمعزل عن الآخر لأن أثرهما واحد ونتائجها تحمل نفس البصمات على الشرق الأوسط موضع اهتمام أمريكا الجديد .

حينما يجري الحديث عن مشروع جديد للشرق الأوسط، فإن ذلك يعني، من ضمن ما يعنيه، إن الباب مشرع لتحقيق تحولات سياسية واقتصادية في بعض دول المنطقة، وإعادة صياغة بعض وحدات المنطقة على نحو يستجيب للمتغيرات الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها متغيران مهمان جداً: أحدهما عبّر عنه مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي حين قال: إنه مع انتهاء خطر القوة العسكرية السوفيتية أصبحت الولايات المتحدة أكثر حرية في التدخل في البلدان الأخرى؛ وثانيهما مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ومن المنتظر أن ترسو أسس النظام الشرق الأوسطي الجديد، خلال سنوات التفاوض بين الفلسطينيين - وإسرائيل، إذ يمكن خلال هذه الفترة تحقيق التحولات المنشودة.

ويكمن في خلفية المشروع الشرق الأوسطي توجه الاستراتيجية الأمريكية نحو تنظيم علاقتها بالعالم العربي من خلال إقامة نظام مستقر قوامه الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية على المنطقة، وتغييب الأمن القومي العربي بتدمير مفهومه وبنيته. وثمة أدبيات غربية كثيرة تزخر بهذه الأفكار، ولعل مقالة برنارد لويس تعبر خير تعبير عن جوهر الشرق الأوسطية القائم على "التخلي الرسمي عن حلم القومية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة أو حتى بكتلة سياسية متماسكة"، ويجعل هذا الخبير الأميريكي العالم العربي مماثلاً لحالة أميركا اللاتينية، حيث تتراكم مجموعة من الدول، تجمعها لغة واحدة وثقافة مشتركة ودين واحد، دون أن تجمعها سياسة مشتركة.

وبناءاً على ما سبق، يمكننا استخلاص المخاطر التي يحملها البعد الأمني لمشروع النظام الشرق الأوسطي، وتركيزها في النقاط التالية:

أولاً: أصبح واضحاً أن غرض الخطة الأمريكية - الإسرائيلية من إقامة النظام الشرق الأوسطي نزع الهوية القومية لدول المنطقة، وتحويل المنطقة من موطن للأمة العربية إلى مكان لشعوب شتى تجمعها هوية إقليمية ومصالح مشتركة، وذلك بتأصيل إسرائيل عضواً طبيعياً في المنطقة التي تخضع مباشرة لسيطرة للولايات المتحدة، وبخاصة في المجالات النفطية والأمنية.

ثانياً: إن الآثار المباشرة للبعد الشرق الأوسطي على الأمن القومي العربي يمكن أن تتجسد بصورة رئيسية فيما يلي:

أ - طي بنية الأمن القومي العربي، مفهوماً وأجهزة وآليات ووسائل عمل كانت تمكنه من أداء دوره الطبيعي المناط به.

ب – ربط مفهوم الأمن العربي في الدول العربية بقوات أجنبية، وفي ذلك هدر للسيادة الوطنية وامتهان لكرامة الأمة العربية، والخضوع لإرادة تلك القوات الأجنبية.

ج - إفراغ النظام العربي من مضمونه الاستراتيجي الأمني، لتتحول شعوبه من كيان أمة واحدة إلى شعوب ناطقة باللغة العربية.

د - تعريض الدول العربية للتجزئة والاقتطاع من أراضيها وثرواتها لمصلحة أقليات إثنية أو دينية أو عرقية.

ثالثاً: في ضوء هذه الآثار، يمكن القول إن الأغراض الإسرائيلية والأمريكية التي سيخدمها البعد الأمني للمشروع الشرق الأوسطي تتجسد في ما يلي: (أ) تفتيت الدول العربية؛ (ب) تغذية الخلافات العربية البينية؛ (ج) تبديد الطاقات العسكرية العربية في الصراعات العربية البينية والصراعات العربية الجوارية؛ (د) إعاقة أي تنسيق استراتيجي أمني عربي؛ (هـ) منع أي مشروع توحيدي عربي؛ (و) تدمير أية قوة عسكرية عربية تسعى للتنامي أو الحصول على أسلحة متطورة أو سلاح نووي.

وبناءاً على هذه المعطيات يمكننا القول إن من أبرزها تفتيت الدول العربية، اذ يمثل المفتاح والسبيل إلى سائر الأغراض الأخرى، وبخاصة أن الأحداث في بعض أنحاء الوطن العربي تتكشف عن احتمالات التفجير والتآكل من جراء الإرهاصات والحركات السياسية والعرقية واللغوية والطائفية، وما كان لهذه الاحتمالات أن تتصاعد بهذه الحدة ما لم تتواكب مع رفض الدول العربية تطوير آليات جديدة للمشاركة السياسية وتحقيق أوسع للعدالة الاجتماعية.

ومن الطبيعي أن يتيح ـ هذا الانكشاف الأمني القومي للعالم العربي، الذي يتزامن مع مسيرة تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ لإسرائيل حرية الحركة والعمل لتحقيق طموحاتها وأطماعها غير المحدودة داخل المنطقة العربية، بدءاً من الهيمنة، وانتهاء بالسعي لتقسيم الوحدات الجغرافية للدول العربية وتفتيتها، وذلك من خلال استغلالها وتحريكها لحالات التأزم والنزاع والصراع التي تمر بها تلك الدول. (عبد العاطي، 2007).

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة أن تضيء جانباً من جوانب تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق على الأمن القومي العربي، فباحتلال العراق ظهرت مشكلات جديدة تعتبر إضافة نوعية للمشكلات القائمة أصلاً في المنطقة، وأصبح العراق هماً ثانياً فوق جرح فلسطين، وهدد النظام الرسمي العربي من داخله هذه المرة، إذ غاب عضو فاعل عن ساحة العمل العربي المشترك كان عوناً ونصيراً لأمته.

ومن حيث الشكل شوه الاحتلال وجه الأمة العربية، وبدا كندبة، وأي ندبة على جبينها، فالعراق العربي موطئ أقدام الرشيد والمنصور والمأمون أصبح مكاناً للغزاة ومحط رحالهم.

إن التحول الكبير في السياسة الرسمية العربية تجاه قضية العراق لأمر يبعث على الريبة وخيبة الأمل، فما كان يتوقع من النظام الرسمي العربي هذا الجمود وسوء التصرف وانعدام الفاعلية، وفقدان التأثير أو الإتيان برؤى جديدة تقترح صيغ وتدابير لحل عربي يؤمل منه درء الخطر عن العراق.

إن هذه الهجمة الشرسة لا مبرر لها ولا مسوغ على الأمة العربية، فأمريكا ترى الوطن العربي من منظورها الخاص، ورؤيتها الإستراتيجية لما يمكن أن يكون عليه هذا الوطن العربي فيما لو أقدمت على عمل من هذا النوع، وقد فعلت ذلك. أنها تؤكد مرة أخرى على عدوانيتها وغطرستها، وتدخلها المباشر في فرض أجندتها على الوطن العربي، وهي بهذا تزيد من أعباء الأمة المثقلة أصلاً بجراح فلسطين، وتجدر الإشارة هنا أن كل هذه التدخلات المريبة من جانب أمريكا في منطقتنا لا تعدو عن كونها امتداداً طبيعياً لسياسة إسرائيل العدوانية المدعومة من ربيبتها أمريكا.

فإسرائيل الجاثمة على أرض فلسطين تقهر وتقتل وتسجن وتحاصر، ولا تلق كل سياستها إلا الرضى والتغاضي عما تفعله في فلسطين، فأي عدالة. هذه أن تأتي أمريكا لمنطقتنا بدعوى الديمقراطية والحرية والعدل المساواة في العراق، وفي المقابل نرى كل يوم جراح لفلسطيني تنزف ببندقية أمريكية، ولعل ما جرى هذه الأيام من إراقة لدماء الشهداء في قطاع غزة المحاصر لأكبر دليل على تردي حالة

الأمن القومي العربي، وعلى استفحال منطق القوة وغياب أسلوب الحوار والنقـاش بين جميع الأطراف، كما نفهم منه أن أمريكا تكيل بعدة مكاييل لقضية واحدة، ولعلنا أمام تساؤل كبير يقول: إذا جاءت الأساطيل الأمريكية لتخليص العراقيين من حكـم مستبد، في نظر أمريكا، فهل يمكن لأمريكا أن تخلـص الفلـسطينيين مـن العـدو الإسرائيلي المستبد بالأرض والإنسان؟

هذا سؤال نتركه للأيام إن أجابت عنه أمريكا عندها تـصدق كـل مقولاتهـا، المزعومة من نشر الديمقراطية والمساواة والرفاه الاجتماعي والنمـو الاقتـصادي لبلادنا.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أحمد، محمد سيد، (2003)، نظرية بوش الأمنية وتطبيقاتها فـي المنطقـة، **مجلـة شؤون عربية**، العدد(112) ص74، ص324.

أحمد، يوسف أحمد، (2004)، **النظام العربي وتحدي البقاء في كتاب احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، ط(1).

أحمد، يوسف، (2004)، **النتائج والتداعيات على الوطن العربي**، ورقة قدمت إلـى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، من كتاب احـتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت.

إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح، (2000)، متـوفر عبـر: http: www.islamon line.Net/ardbic/lindoxshtmi ص92-99.

إسماعيل،عصام، (2003)، الأمن القومي العربي في ظـل الاحـتلال الأمريكـي للعراق، **شؤون الأوسط**، العدد (111)ص93.

بلقزيز، عبد الإله، (1999)، **ماذا تبقى من الأمم المتحدة في العدوان على العـراق والمجتمع الدولي**، دار البيضاء، أفريقيا للنشر.

بلقزيز، عبد الإله، (2004)، **المشروع الممتنع التفتيت في الغزوة الكولونياليه**، في كتاب احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط(1).

بلقزيز، عبد الإله، (2004)، **الوضع العربي عشية الحرب**، ورقة قدمت إلى النـدوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، من كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

البياتي، ياسين، (1991)، **احتلال العقول**، بغداد، دار الحكمة، ط1.

التميمي، محمد، (2007)، **احتلال العراق، الإطاحة بصدام حسين لماذا**، متوفر عبر:
http. www.Altareek.com/new/doc,modules

جاد، عماد،(2003)، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على دور إسرائيل بالمنطقة، **شؤون عربية**، العدد 113، ص41.

جوني، حسن، وآخرون، (2004)، الولايات المتحدة وانتهاك القانون الدولي العراق، **شؤون الأوسط**، العدد(115)، ص25.

حرب، هدى محمود، (2003)، الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب الأمريكية على العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد154، ص70 .

الحروب، خالد، (2003)، **تداعيات الغزو الأمريكي للعراق من الحروب التقليدية**،

حماد، مجدي، (1998)، **أثر المتغيرات على قضية الوحدة العربية، مجلة الفكر السياسي**، متوفر عبر.: http:awa-dram.org Politic/30/fakr

الحمش، منير، (2004)، **السباب المستترة للحرب ضد العراق والتداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق**، في كتاب الآثار والنتائج السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق، دمشق، مركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ط(1).

دورتي، جيمس،(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

راشد، سامح، (2003)، الجامعة العربية والعراق المحتل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(154).

ربيع، حامد، (1985)، نظرية الأمن القومي حول عملية التأصيل الفكري لمنهاجيه التقنين - مبادئ الأمن القومي والواقع العربي/ **مجلة آفاق عربية**، العدد(3)، ص28.

الرشدان، عبد الفتاح، (1997)، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات، **مجلة شؤون عربية**، (العدد91)، ص82-93.

الرشواني، منار محمد، (2004)، **الغزو الأمريكي للعراق، الدوافع والأبعاد**، في كتاب احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط(1).

الرمضاني، مازن، (1992)، الأمن القومي العربـي فـي التـسعينات: الثغـرات والتحديات، **مجلة آفاق عربية**، ص20.

زهرة، عطاء محمد صالح، (1991)، **الأمن القومي العربي**، بنغـازي، منـشورات كار يونس.

سالم، محمد صلاح، (2003) **العراق ماذا جرى واحتمالات المستقبل**، القاهرة، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص133.

سلطان، زبير، (2007)، المقاومة العراقية والمشروع الأمريكـي، **مجلـة الفكـر السياسي**، العدد (30)، متوفر عبر: http:awa-dram.org Politic/30/fakr

شبيب، نبيل، (2000)، **الشرعية الدولية كي لا بصير لباطل حقاً**، متـوفر عبـر: www.islamon lime.net.ardbic/dowalia mataheem-jul-

شدود، ماجد، (1993)، الأمن القومي العربي، والمتغيرات الدولية، **مجلة دمـشق**، المجلد9، العدد(22)، ص75، 76.

شدود، ماجد، (2001)، **الأمن القومي العربي**، الأوائل للنشر والتوزيع والخـدمات الطباعية، ط1.

شعبان، عبد الحسين، (2004)، **المشهد العراقي الراهن: الاحـتلال وتوابعـه فـي ضوء القانون الدولي**، في كتاب احـتلال العـراق الأهـداف – النتـائج – المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط(1).

الشعيبي، عماد فوزي، (2004)، **الصورة النمطية للعـالم والنظـام العـالمي فـي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها**، ورقـة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة، مـن كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

صالح، ياسين الحاج،(2005) السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة، **مجلة حوار العرب**، مؤسسة الفكر العربي، الكويـت، عدد12، نوفمبر.

الصوراني، غازي، (2006)، **العولمة والعلاقات الدولية الراهنـة**، متوفر عبـر: http:www.Doroob.com-content/libraryjamal- souranil.

الظاهر، حسن محمد، (1993)، الأمن القومي العربي: مـدخل نظـري، **شـؤون عربية**، العدد(74)، ص66-72.

العايب، خير الدين، (2003)، البعد الأمني فـي الـسياسة الأمريكيـة المتوسـطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي، **مجلة الفكر السياسي**، العـدد(18)، متوفر عبر: http:awa-dram.org Politic/30/fakr

عبد العاطي، صلاح، (2007)، **مشروع الشرق الأوسط وتداعياته الأمن القومي العربي**، متوفر عبر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

عبد العظيم، خالد، (2003)، التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(154)، ص 101.

عبد الفتاح، معتز با ، (2006)، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(326)، ص15.

العزي، سويم، (2003)، الإستراتيجية الأمريكية في التناقض الكامن، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد(110)، ص40.

العقابي، علي عودة،(1996) **العلاقات السياسية الدولية**، دراسـة فـي الأصـول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ليبيا.

العيسوي، أشرف سعيد، (2006)، أثر المتغيرات الحديثة ومفهوم الأمـن القـومي، **مجلة كلية خالد العسكرية**، العدد(84)،ص89.

كاخيا، إبراهيم إسماعيل، (2004)، القدرة الشاملة ودورها في بناء الروح العربـي، **مجلة كلية خالد العسكرية**، العدد (78)،98-102.

كيالي، ماجد، (2003)، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلـسطينية، **شؤون عربية**، العدد 113، ص23، 24.

الكيلاني، هيثم، (1996)، **مفهوم الأمن القومي العربي**، دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، أعمال مؤتمر الأمن العربي، دار البيـضاء، مركـز دراسـات العربي الأوروبي، ط1.

الكيلاني، هيثم، (2004)، الأمن القومي والتحديات التـي تواجهـه، **مجلـة الفكـر السـياسي**، العـدد (20) ص55، 53، متـوفر عبـر: http:awa-dram.org Politic/30/fakr

محمد، ثامر كامل، (1985)، **دراسة في الأمن الخـارجي العراقـي وإسـتراتجية تحقيقه**، بغداد، منشورات وزارة الثقافة.

محمد، صباح محمود، (1981)، **الأمن القومي العربي**، بغـداد، منـشورات وزارة الثقافة.

محمود، أحمد إبراهيم، (2003)، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للـشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (154) ص66-112.

محمود، أحمد إبراهيم، (2003)، حرب العـراق وتحـولات الفكـر الاسـتراتيجي الأمريكي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، ص66.

المخادمي، عبد القادر رزيق، (2005) **مشروع الشرق الأوسط الكبيـر**، الحقـائق والأهداف والتداعيات، بيروت،الدار البيضاء، ط1.

مراد، خليل الياس، (1987)، **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، بغداد، دار الحرية للطباعة.

المشاط، عبد المنعم، (1983)، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القـومي، **مجلـة المستقبل العربي**، العدد (54)، ص15.

المشاط، عبد المنعم، (1993)، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي، **مجلـة العلوم الاجتماعية**، العدد (120)، 9.

مصالحة، محمد، (1984)، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، والنـصوص، **شؤون عربية**، العدد (35)،.

المصري، شفيق، (2003)، الحرب على العراق وعلى القانون الدولي، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (110) ص 53.

معلوم، حسين، وأمين إسكندر، (1996)، التغيير الوظيفي لبوابات الأمن العربي في إطار التسوية، **شؤون عربية**، العدد (86)، ص114.

مقلد، إسماعيل صبري،(1987)، **نظريات السياسية الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، دار السلاسل، الكويت.

مكي، يوسف، (2003)، القرار1441: **نزع الأسلحة الـدمار أم اختيـار للحـرب**، متوفر عبر: www.arabrenewal.net/index

النصرواي، صلاح، (2005)، العراق في الإستراتيجية الأمريكيـة إلـى مـشروع الدولة الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (162).

نهار، غازي صالح، (1986)، **الأمن القومي العربي**، عمان، دار مجدلاوي.

نهرا، فؤاد، (2000)، **الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والسجل والتوثيق، ط(1).

نورالدين، محمد، (2004) الشرق الأوسط الكبير الطرح المواجهة، **شؤون الأوسط**، العدد115، ص6،4.

هدسون، مايكل،(2004)، **سياسات السلام الأمريكي في العراق والشرق الأوسـط**، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة، من كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت.

الهزاط، محمد، (2004)، **الحرب الأمريكية البريطانية علـى العـراق والـشرعية الدولية في كتاب احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل**، بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط(1).

هلال، علي الدين وجميل مطر، (1986)، **النظام الإقليمي العربي**، بيروت مركـز دراسات الوحدة العربية، ط(5).

هلال، علي الدين، (1984)، الأمن القومي العربي: دراسة في الأصـول، **شـؤون عربية**، العدد (35)، ص7-10.

الياسين، ضاري رشيد، (2004)، **مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العـراق، في كتاب احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل**، بيـروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، ط(1).

ب- المراجع باللغة الأنجليزية:

Kessler Glem and dana priest, 23/4/2003**, Iraq Sgiite Strengt Surprises,** U.S. Washington post.

Jones G., 1981**. State and the Emeregence of British oil dustry**, London: Macmillian.

phebe Marr**,** 2003**, The Modern History of Iraq**, West View Press.

Wright Quincy**,** 1966**, Analysis of the Causes of War**, in Richard falk&Samuel Mendlovists, Toward Theory of war Prevention, World LAW Fund, New York.

Saadalla Al- Fathi, 2003, **Vision of the Future,, Middle East Economic**, Baghdad.